



اختزنا لك ٦١

الدراسة

نظرياً  
وعملية

بقلم  
هارولد لاسكي





اخترنا لك ...

٦١

# الدولة نظريًا وعمليًا

المجلد الأول

دار المعارف بمصر





الرئيس جمال عبد الناصر



## محتويات الكتاب

### الفصل الأول

المفهوم الفلسفي للدولة

### الفصل الثاني

الدولة والحكومة في عالم الواقع

### الفصل الثالث

الدولة والمجتمع الدولي

### الفصل الرابع

مستقبل جيلنا





## تعريف بالكتاب

هذا الكتاب يهدف إلى استكشاف طبيعة الدولة الحديثة ، وهو يسعى إلى تفسير هذه الطبيعة عن طريق دراسة سماتها التي أوضحها تاريخها . ويحاول الكتاب — على ضوء هذه السمات — أن يضع نظرية للدولة تلائم هذا التاريخ أكثر مما تلائم النظرية الكلاسيكية .

هارولد ج . لاسكى

لندن

أكتوبر ١٩٣٤



## نصدير

### « العدالة والحرية »

العدالة قوة ؛ وإذا لم تستطع أن تخلق شيئاً . فإنها تستطيع —  
على الأقل — أن تدمر . ومن ثم فإن السؤال الذى يواجه المستقبل ليس  
هو السؤال « هل ستنشب ثورة ؟ » وإنما « هل ستكون هذه الثورة نعمة ،  
أو نقمة ؟ »

ج . لويس ديكنسون



## الفصل الأول

### المفهوم الفلسفى للدولة

منذ أن نادى أفلاطون بأن العدالة ليست هى حكم الأقوى ؛ أخذ الناس يصعدون حكمهم على الدولة بناء على حكمة الأهداف السامية التى تعمل الدولة على حمايتها . والواقع أن العقل البشرى بدأ يمجج الفكرة القائلة بأنه من الممكن الدفاع عن احتكار الدولة للسلطة الإلزامية بغض النظر عن الأهداف التى تسعى الدولة لتحقيقها . إننا نرى — كما يرى أرسطو — أن الدولة تنشأ لتحقيق الحياة الكريمة ، ونصر أيضاً — كما أصر هوبز من قبل — على أنه لا يمكن أن تقوم حضارة من الحضارات لو لم تكفل الدولة الأمن المنشود اعتماداً على سلطانها على الحياة والموت ونوافق — مع لوك — على أن وجود جهاز حاكم عام يرضى الأفراد عن أعماله هو الذى يمكن أن يخول لنا حقنا فى الحياة والحرية ، وفي امتلاك الأشياء التى لولاها لأصبحت حياتنا شقاء وبؤساً . وقد تمكن رسوم التوصل إلى شروط الدولة التى يمكن للأفراد — بالخصوص لقوانينها — أن ينعموا بقدر من الحرية أكبر من القدر الذى كانوا ينعمون به فى المجتمع السابق على المجتمع المدنى . وقد كتب هيجل فى هذا الضدد عبارة مشهورة قال فيها : إن الدولة هى الفكرة المقدسة التى تعيش فوق

الأرض » وقال : إن الفرد يستمد كل ماله من قيمة من اندماجه في أوجه النشاط التي تقوم بها الدولة .

والواقع أنه ليس هناك سوى القليل من الأنظمة التي حظيت بقدر من الثناء والإطراء أكثر مما حظيت به الدولة ، باعتبارها نظاماً سياسياً ولعله من الضروري أن نتفهم الأسباب والدوافع التي دعت إلى الثناء على الدولة . والحقيقة أنه نادراً ما انصب المديح على دولة حقيقية ، على الرغم من أن الممتدح قد يجد مثله الأعلى متمثلاً في مجتمع حقيقي . وهذا الثناء ليس دفاعاً عن أهداف معينة يعتبرها المفكر أمراً صالحاً ويرى أنه لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق هيئة لها طابعها الخاص نطلق عليها « الدولة » وما هو جدير بالذكر أن هذه الأهداف لها طابع ثابت لا يتغير تقريباً في تاريخ الفلسفة السياسية ، وهي محاولة للبحث عن الشرائط التي يحقق الأفراد — رجالاً ونساءً — عن طريقها ذاتيتهم . كما أن الأفراد يحاولون أيضاً تحقيق رغباتهم المتصارعة بوسائل مختلفة . ولذلك وجب قيام منظمة عامة تحدد هذه الشرائط التي يمكن أن يسير عليها مثل هذا العمل . بيد أن الأفكار قد اختلفت وتضاربت من حيث شكل هذه المنظمة ، إلا أن الأسس العامة التي يجب أن تسير بمقتضاها ما هي إلا المسائل التي أثبتت ، والتي لم يتم الاتفاق عليها . وإذا ما استبعدنا القوضى المتفلسف (ونادراً ما تكرر ظهور هذا المخلوق في تاريخ الفلسفة السياسية) وجدنا أن هناك اعترافاً عاماً تقريباً

بضرورة وجود سلطة إلزامية تحدد لوائح السلوك الاجتماعى التى يمكن السماح بوجودها .

إن التسليم بطبيعة البشر يوضح لنا أن الحل الذى يخالف الحل السابق يودى إلى وجود قرارات فردية تشيع الفوضى فى جنباتها ، وهذا كفيل بالقضاء على سبل الحياة المستقرة .

ولكن إذا حاولنا مناقشة حاجة المجتمع إلى سلطة إلزامية يجب أن يطيعها الجميع ، فغنى ذلك أننا فتحنا الباب لمشكلة لانهائية لها . فالأفراد لا يقومون بإطاعة هذه السلطة من أجل الطاعة ذاتها ، وإنما يطيعونها من أجل أهداف يعتقدون أنها ستتحقق عندما تودى هذه السلطة عملها . فهم يخضعون للأوامر لأنهم يعرفون ما تتضمنه هذه الأوامر من معنى ، وهم يفسرون هذه الأوامر على ضوء الرضا الذى يسعون إلى تحقيقه فى هذه الحياة . ومن حين لآخر يرفضون هذه الأوامر على أساس أنها تحرمهم من هذه النواحي . وما الطاعة إلا عادة البشر الطبيعية . ودائماً ما تحدث بعض الحالات العرضية حيث يكون القرار الذى يتخذ هو العصيان ولكنه يتخذ بجرارة ، ويدافع عنه بحماسة شديدة .

وتوضح لنا هذه الحالات أن الأفراد يؤدون الطاعة للدولة لا يفعلون ذلك من أجل النظام فقط ، ولكن لما سيمخض عن هذا النظام أيضاً . وهم يقومون بتقدير قيمة الدولة من زاوية موجبات الرضا التى يعتقدون أنها تتيحها لهم . وما من شك فى أن هذه التقديرات تختلف باختلاف

عامل المكان وعامل الزمان . وإن الخبرة هي التي نجعلنا نتوقع كل ما هو قانوني ، كما أن مطالب مجتمع ما في فترة ما ستختلف عن مطالب مجتمع آخر في فترة أخرى . بيد أن ما يتضمنه ذلك واضح كل الوضوح ، إذ أن ممارسة السلطة الإلزامية في مجتمع ما ليست غير مشروطة . ويجب أن تؤدي عملها عن طريق القوانين واللوائح . إذ يجب عليها أن تحقق تلك الأهداف التي يعتبرها المواطنون نواحي أساسية . ولذلك ، إذا قمنا بدراسة طبيعة الدولة ، فعني ذلك أنها دراسة نواحي السلطة التي أمكن تحقيقها . وتحدد الدولة في نظر كل مواطن بما تقوم به من أعمال . ولكنه لا يمكن تبرير ذلك بمجرد أنها دولة . ولا يهتم المواطنون بالهدف الفلسفي للدولة ، ولكنهم يهتمون بالنتائج التي تتمخض عن هذه العمليات الحقيقية التي تتركز في الخبرات التي يمرون بها في حياتهم اليومية .

وربما ينظر فيلسوف مثل بيرك إلى الدولة على أنها مشاركة في كل نواحي الفضيلة ، وما تبلغه من كمال : أما الرجل العادي فينظر إليها على أنها الوسيلة التي تحكمه — هذه الوسيلة التي تشجع موجبات الرضا التي له حق فيها . ولقد شعر الفيلسوف بالارتياح ليكون مثلاً أعلى للدولة ، وعندئذ يقوم بتحويل ما يتضمنه هذا المثل الأعلى إلى نواحي الدولة الحقيقية ، ويمكن القول بأن هذا المثل الأعلى ما هو إلا فكرة الفيلسوف الشخصية — وهي فكرة مرغوب فيها على ضوء الخبرة التي مر بها . فلقد قام بإخراج سيرة حياته إلى حيز الوجود وترجمتها إلى مقاييس



حقيقية . وأن نظرية هوبز عن الدولة هي في أساسها مبنية على إصراره . وكان ذلك في فترة سادتها الحرب الأهلية — على أن النظام في حد ذاته هو أعلى مرتبة دون النظر إلى ما يحدده هذا النظام . بيد أن تأكيد هيجل من أن شخصية الدولة تعتبر قاصرة إلا باختيار ملك يسومها هو حقيقة أقل شيوعاً من تجنيده لمملكة بروسيا كأسمى شكل حيث تستطيع الدولة أن تدمج نفسها . فإذا لم نأخذ بوجهة النظر التي نقول كما جادل بوزنكيه بأن الهدف النظري يمكن تحقيقه دائماً في ظل الحقيقة الحية ، وأن الفشل الذي منينا به لا يعزى إلى الدولة ولكن إلى الموارد التي لا تأتي بها الدولة ولكن تسعى الدولة جاهدة إلى تعافها ، ومن الواضح أن نظرية الدولة يجب أن تكون وسيلة للحكم على ما تحققه الدول لا للحكم على الواقع . ولا نستطيع أن نقول مع هيجل : إن « واجب الفرد الأعلى هو أن يكون عضواً في الدولة حتى نقدر صفة الدولة التي يعتبر الفرد عضواً فيها .

— وسأحاول في هذا الكتاب أن أبرر وجود الدولة من ناحيتها الفلسفية . إذ أن ذلك كان له أثره في الحضارة الغربية . كما سأقوم بدراسة هذا المبرر على ضوء ما نعرفه عن الدول في أيامنا هذه . وسيؤدي بي هذا الأمر إلى تكوين نظرية الدولة حيث ترتبط بالحقائق التي نعرفها . وأخيراً وعلى ضوء هذا التكوين ، سأحاول أن أستخلص بعض الحلول العملية التي يمكن التنبؤ عن طريقها بالأحداث التي ستقع مستقبلاً .

وستقوم دراستي على افتراض واحد هو أنني أفترض أن مبرر السلطة الإلزامية هو سد أقصى حد ممكن من احتياجات الأفراد . بيد أنه ليس مما يرى إليه تحقيق هذا الهدف ، ولا يمكن أن تكون نظرية الغرض أساساً لفلسفة سياسية وافية . فهي ليست الهدف الذي ينادى به ، ولكن الهدف الذي يمكن تحقيقه ، وعندئذ يمكن أن تكون مقياساً تقدر به قيمة المؤسسات البشرية .

## ٢

ولا يسعنا إلا أن نبدأ ببعض التعريفات ، إذ أننا نعيش مع آخرين في هذا المجتمع الذي تندمج فيه جميع المؤسسات البشرية في وحدة نطلق عليها الدولة ، وتقوم بإدارة شئون هذه الدولة هيئة من الأشخاص نطلق عليها اسم الحكومة . - ولكن ما معنى هذه المصطلحات ؟

المجتمع هو مجموعة من الأفراد يعيشون جنباً إلى جنب ، ويعملون معاً لسد احتياجاتهم . وهذه الاحتياجات الأساسية المفروض إشباعها هي اقتصادية في نوعها . ويجب عليهم أن يكسبوا بعرق جبينهم قبل أن يعيشوا عيشة سعيدة .

ولكن إذا نحينا الاحتياجات الاقتصادية جانباً ، ستكون هناك فوارق متنوعة ، كالاحتياجات الدينية ، والثقافية ، والداخلية ، ويمكن للفرصة الاجتماعية إشباع هذه الاحتياجات . وليس هناك من سبب

من الناحية النظرية لعدم تعادل هذه المجموعة مع مجموع الأفراد . وما تتضمنه هذه الاحتياجات من وسائل الإنتاج الاقتصادية تجعل من الضروري أن ننظر إلى هذا التعادل على أن له مغزى ينصب على الهيئات الاجتماعية ، ولكن لأسباب تاريخية وجغرافية لا نود الخوض فيها ، فإن المجتمعات التي نحن بصدددها هي مجتمعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وروسيا ، حيث توجد مجموعات الأفراد فيها جميعاً . وتختلف كل مجموعة عن غيرها من حيث اللغة والتقاليد ، والنواحي السيكلوجية والسياسية ولقد اخترنا هذه المجتمعات لأنها قد اتخذت طابع الدولة القومية ، وذلك بعد فترة طويلة من التاريخ .

وتعتبر الدولة مجتمعا من هذا النوع حيث توجد سلطة إلزامية لها سموها من الناحية القانونية على أى فرد أو أية جماعة ، وأن أية دراسة لأى مجتمع قوى ستكشف بين ثناياها لا الأفراد فحسب ، ولكن الهيئات التي تندمج جميعاً للهوض بجميع أهدافهم السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية .

ويمكن أن نطلق على هذا المجتمع اسم الدولة عندما تحدد السلطة الإلزامية الطريقة التي تتمشى مع الأفراد والهيئات . نرى مثلاً أن الدولة الفرنسية هي مجتمع إقليمي مقسم إلى حكومة ورعايا سواء أكانوا أفراداً أم هيئات من هؤلاء الأفراد ، وأن الذى يقوم بتحديد هذه العلاقات هو ممارسة هذه السلطة الإلزامية العليا .

ويطلق على هذه السلطة اسم السيادة ، والواقع أن الدولة تتميز عن جميع الأشكال الأخرى من المجتمعات الإنسانية بإحرازها للسيادة ، فالمديرية أو المحافظة مجتمع إقليمي ينقسم إلى حكومة ورعايا، وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة لثقافة العمال أو الكنيسة ولكن ما من مجتمع من هذه المجتمعات له سلطة إزامية عليا . لذلك يخضع كل منها - في الأحوال العادية - بعاداته وتقاليده لتلك العادات والتقاليد التي تعترف بشرعيتها السلطة الإزامية العليا . ولا يمكن انتهاك إرادة الدولة من الناحية الشكلية وإلا لكانت تصبح إرادة عليا ؛ وانفس هذا السبب أيضا لا يمكن أن تنقسم الدولة أو أن تتعرض لأي تدخل . وقد قال « بودان في هذا الصدد : إن الدولة ذات سيادة لأنها تصدر الأوامر للجميع ولا تقبل تلقى الأوامر من أحد، لذلك أصبح لأوامرها قوة القانون، وبالتالي تصبح أوامر الدولة ملزمة لكل من يخضع لتشريع الدولة .

وجدير بنا أن نذكر أن إسناد السيادة إلى الدولة لا يقصد به إلا مجرد الإشارة إليه فقط باعتباره عنصراً شكلياً أقيام الدولة . فهذا التحليل يقصد به وصف بناء الدولة ، ولا يقصد به استنباط ما لإسناد السيادة إلى الدولة من قيمة ، ولا يقصد بالإشارة إلى هذا الأمر التعرض لمقدار الحكمة أو العدالة التي تنطوي عليها إرادة الدولة ، ويقصد بإسناد السيادة إلى الدولة أن الدولة تملو جميع الهيئات الاجتماعية الأخرى وذلك لأن لها الحق في إجبار هذه الهيئات على طاعتها دون أن تجبر هي على شيء .

والواقع أنه قد تعوز الدولة الحكمة أو العدل فيما تصدر من أوامر .  
غير أن ابتعاد الدولة عن الحكمة أو العدل ليس من شأنه أن يدخل  
أى تغيير على حقها الشرعى الرسمى فى أن تفرض الطاعة لأوامرها .

فالدولة إذن - هى سبيل من سبل تنظيم الحياة الجماعية فى مجتمع  
معين . والواقع أنه يجب ألا ننظر إلى الدولة على أنها المجتمع نفسه لما  
بين أفرادها من المصالح المتشابهة بل يجب أن ننظر إليها باعتبارها  
المظهر الذى تتجمع فيه حياة المجتمع بأسره . وطالما كانت سلطة الدولة  
الإلزامية هى السلطة العليا ، فلا يمكن أن تتوقف الدولة - من الناحية  
النظرية - عن تقييد أى وجه من أوجه النشاط التى تخضع لتشريعها  
الداخلى . والواقع أن من يقوم ببحث مدى اختصاصات الدولة الحديثة  
أن يجد ما يغريه على أن يقلل من قدر سيادتها . فن اختصاصها المسائل  
المتعلقة بالدفاع والمحافظة على الأمن الداخلى ، والإشراف على الصناعة  
ووضع التشريعات الاجتماعية بما فى ذلك اختصاصات واسعة النطاق  
مثل التعليم والتأمين ضد المرض والبطالة ، وتشجيع البحث العلمى ،  
وإدارة نظام العملة وما ينطوى عليه هذا الاختصاص من الأهمية  
المتزايدة والإشراف على تحصيل الضرائب ، وتحديد الشروط التى  
يتم بمقتضاها اجتماع الأفراد . وصيانة نظام المحاكم التى تقوم بتنفيذ مبادئ  
الدولة القانونية بصرف النظر عن الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين  
تطبق عليهم هذه المبادئ القانونية . ومن الواضح أن مجرد إلقاء نظرة عاجلة

على اختصاصات الدولة البارزة سيمكننا من أن نتعرف على مدى تدخل الدولة في حياة الأفراد؛ فالمواطن الحديث - في كل حركة يبدىها - يتعرض لاختصاصات الدولة .

ولكن يجب علينا أن نتبين كيف يمكن للمواطن كفرد أن يقف أمام الدولة فالحيثيات جميعاً لا بد وأن تعمل عن طريق الأشخاص ولا يمكن للسلطة التي تمارسها الهيئات أن تكون نافذة إذا لم تصدر عن هذا الطريق ، لذلك فإن الدولة تحتاج إلى مجموعة من الأشخاص الذين يقومون - نيابة عنها - بتوجيه السلطة الإلزامية العليا التي تتخلى عنها الدولة لهم ، ونطلق على هذه المجموعة من الأشخاص « حكومة الدولة » والواقع أن التمييز بين الدولة والحكومة من المبادئ الأساسية في علم السياسة، فالحكومة إن هي إلا وكيل عن الدولة إذ أنها تقوم بتنفيذ أغراضها وهي ليست في حد ذاتها السلطة الإلزامية العليا ولكنها تعتبر ببساطة الجهاز الإداري الذي يقوم بتنفيذ أغراض الدولة ويقال عنها إنها ليست صاحبة السيادة إذا كان يقصد بذلك السيادة التي تنعم بها الدولة إذ أن قدرتها تتوقف على مقدار السلطة التي ترى الدولة تخويلها لها ( أي للحكومة ) وعلى ذلك إذا تخطت الحكومة حدود السلطة الممنوحة لها فإنها قد تحاسب على ذلك . والواقع أن فكرة تحميل الحكومة مسئولية القيام بأعمال تخرج عن نطاق سلطتها هي الفكرة الرئيسية عند كل دولة يحل فيها الحكم الشرعي محل الحكم الاستبدادي كأساس للأعمال

السياسية التي تقوم بها الدولة ، فقد كان في إمكان لويس الرابع عشر أن يطابق أغراضه الخاصة بإرادة الدولة ، وقد كان هناك ما يبرر له ذلك ، ولكن حتى الحاكم القوي مثل رئيس جمهورية الولايات المتحدة لا بد له من أن يتوصل إلى السلطة التي تمكنه من ممارسة إرادته إما بناء على نص في الدستور أو بناء على تشريع يصدره الكونجرس الأمريكي بل إن هناك بلاداً - مثل الولايات المتحدة - تحرم فيها الدولة صراحة على الحكومة بالاستناد إلى الدستور الذي يجب على الحكومة أن تعمل بمقتضاه أن تمارس سلطات معينة أو انتهاج طرق معينة أثناء ممارستها لسلطات أخرى ممنوحة لها .

ويقال إن الغرض من التمييز بين الدولة والحكومة هو تأكيد حدود سلطة الحكومة ومراعاتها التامة للهدف الذي تعيش من أجله الدولة ، والواقع أن هذا الهدف كيفما أمكن تحديده هو خلق الظروف التي يمكن أن يصل فيها أفراد الدولة إلى الحد الأقصى لإشباع رغباتهم . والواقع أن وسائل الحد من سلطة الحكومة مثل الدساتير المكتوبة وقوانين حقوق الأفراد ومبدأ الفصل بين السلطات وغيرها من الوسائل ، ما هي إلا أساليب أوحى بها الخبرة لمنع سوء استخدام الحكومة للسلطة التي تمنحها لها الدولة وذلك لأن كل حكومة تتألف من أشخاص ليسوا معصومين من الخطأ إذ أنهم قد يتعمدون استغلال سلطتهم في سبيل تحقيق أغراضهم الخاصة ، هذا كما أنهم قد يفهمون خطأ المصلحة الخاصة لقليل من

الأفراد على أنها في صالح رفاهية المجتمع بأسره على الرغم من حسن نواياهم فقد يكون السبب أيضاً هو جهل أعضاء الحكومة بدقائق الموقف الذى يواجهونه أو عدم كفاءتهم لبحث الموقف . وقد حدثت مثل هذه الظروف في كل مجتمع سياسى في فترة من فترات التاريخ . وأن قيمة الفارق بين الدولة والحكومة هو الإمكانية التى تقدمها لإيجاد النظم المنصوص عليها للهيئات الاجتماعية لتغيير وكلاء الدولة ( أى الحكومة ) عندما لا تستطيع الأخيرة القيام بحمل تلك المسئوليات .

ولكن يجب القول بأن هذا الفارق بين الدولة والحكومة له مغزاه من الناحية النظرية وليس من الناحية العملية . إذ أن كل عمل تقوم به الدولة هو في الحقيقة عمل حكومى . وتكمن إرادة الدولة في قوانينها . ولكن الحكومة هى التى تقوم بتنفيذ ذلك ، فنحن نقول : إن الدولة البريطانية قد دخلت الحرب مع ألمانيا في ٤ أغسطس عام ١٩١٤ ولكن الحكومة هى التى أتاحت الفرصة للسيادة البريطانية في أن تؤدى عملها في ذلك الوقت . ويمكن القول بأن الدولة البريطانية قد استعادت عصرها الذهبى عام ١٩٢٥ ولكنها افتقدته عام ١٩٣١ بيد أنه في كلتا الحالتين كانت الحكومة هى الأداة التى اتخذت هذا القرار .

ويمكن القول بأن الدولة الروسية قد اتخذت صبغتها الشيوعية في نوفمبر عام ١٩١٧ ونقصد بذلك أن بعض الأفراد الذين يشكلون الحكومة هم الذين استخدموا سيادة الدولة الروسية لتحقيق الأهداف الشيوعية .



والدولة بذاتها في الواقع الملموس لا تأتي بتصرف قط . إنما الذين يقومون بذلك هم هؤلاء القادرون على تحديد سياستها .

ولكن يجب أن نعرف ما هي النواحي التي تولد فيهم هذه القدرة ، وتستمد هذه القدرة من القانون . غير أننا إذا نظرنا إلى القانون نجد أنه مجموعة من الألفاظ وضعت ليقوم الأفراد بتنفيذها ، وأن الموافقة التي يبديها هؤلاء المحكومون هي التي تخلق القدرة والسلطة لإلزامهم بإطاعة إرادة الحاكمين . .

وما من شك في حقيقة هذه النظرية التي أكدها هيوم عندما أصر على القول بأن جميع الحكومات مهما بلغت من عدم الصلاحية تعتمد على الرأي العام لتستمد منه السلطة ، ولكن لا يجب أن ينظر إلى هذا الرأي على أنه الحقيقة بأكملها لا لسبب إلا لوجود بعض الأماكن والأوقات حيث تحكم الدولة الأفراد بمقتضى السياسات التي لا يدون موافقتهم عليها . ولا يكاد الإنسان يُصدق العبارة الصحيحة عن أن الدولة القيصرية قبل عام ١٩١٧ أو دولة النمسا الفاشستية ولا ينظر إلى أى منهما على أنها قامت على موافقة المواطنين . لأنه في كلتا الحالتين نجد أن هناك بعض الأفراد يسعون إلى تغيير سياسات الدولة عن طريق الثورة ضد الحكومة .

ولذلك ترسى الدولة دعائمها على قدرة الحكومة في ممارستها السلطة الإلزامية العليا بمهارة ؛ والحق يقال : إنه عندما تتلاقى وجهات نظر أعضاء

الدولة حول الأهداف التي تتجسم في سياستها تنزب الناحية الإلزامية وتتوارى .

والحقيقة إنه في أية دولة دستورية تتيح الدولة فرصة عادلة للذين ينتقدون الحكومة ( المعارضين ) للوصول إلى السلطة بعد انتهاء الفترة المحددة ، وهنا نجد أنه لا سيطرة للناحية الإلزامية كذلك .

ولكن عند ما تمر فترة عصبية في تاريخ دولة من الدول ، تبرز هذه الحقيقة التي تنادى بأن السلطة تقوم على القوة لقمع معارضي الحكومة ولتفتيت إرادتهم وإجبارهم على الخضوع والإذعان — تبرز هذه الحقيقة كعامل رئيسي في طبيعتها وأن الدولة التي تصادف أهدافها مقاومة يجب عليها أن تتحدى هذه المقاومة أو تقوم بتغيير أهدافها . وإذا أرادت النمساك بها فيجب استخدام القوة .

وبذلك وجب أن يوجد تحت تصرفها وسائل إلزامية منفصلة عن الجمهور تعتمد عليها لتنفيذ سلطتها . فإن أساس سيادة الدولة ما هو إلا السلطة المطلقة لاستخدام القوات المسلحة للدولة لفرض الطاعة لإرادتها . ويترتب على مقاومة القانون الإخلال بالنظام ، وتقوم كل حكومة باستخدام القوات المسلحة للدولة إذا أخل بالنظام وعندما لا تستطيع استخدام هذه القوات لسبب ما ، يجب عليها أن تجرى بعض التغييرات في القانون أو تعزل الحكم .

فعندما تتصارع دولة مع أخرى نجد أنها تفرض إرادتها على منافستها

باعتبار ذلك وظيفة للقوة التي تحت تصرفها .  
 وفي كل مجتمع سواء أكان مجتمعاً قومياً أم دولياً نجد صراعاً يحدث  
 أواره في الجهر أو في الخفاء . أما القوات المسلحة للدولة فهي تقف بالمرصاد  
 حتى تقوم بحماية سيادتها من أى هجوم متتظر . ولذلك فإن هؤلاء  
 الذين يتحكمون في استخدام القوات المسلحة للدولة هم في الحقيقة  
 أصحاب هذه السيادة .

ومن هذه الزاوية يمكن القول بأن الدولة ينظر إليها من الناحية القانونية على  
 أنها وسيلة لتنظيم سلطة الإلزام العامة حتى تسود إرادة الحكومة جميع  
 الإرادات في الظروف العادية وهي سلطة خارجة عن سلطة الشعب وهي  
 لا تؤدي عملها طالما لا يقاوم أحد إرادة الحكومة . ولكن عندما تتعرض  
 إرادة الحكومة نجدها تقوم بأداء عملها خير قيام . وإن حيازة هذا الحق  
 القانوني الذي يقضى بالالتجاء إلى الإلزام هو الذي يميز حكومة الدولة عن  
 أية جماعة من الجماعات ، ولا يمكن أبداً أن تكون سلطة أية نقابة أو  
 كنيسة على أعضائها ذات قوة إلزامية ، غير أن سلطة النقابة أو الكنيسة  
 يمكن أن تكون ملزمة لو قررت الدولة تأييد هذه السلطة .  
 والواقع أن الموافقة على هذا معناه إدراك أن سلطة القوات المسلحة  
 الإلزامية التي يعتمد عليها الحكام بمقتضى القانون ، هذه السلطة تقف  
 وراء كل قرار تتخذه الدولة .

وثمة حقيقتان على جانب كبير من الأهمية في تاريخ إنجلترا يجدر

ذكرهما باعتبارهما تأييداً لهذا الاقتراض ، إذ أن شعور البريطانيين بالحدق  
على جيشهم العامل الذى ظل سائداً حتى القرن الثامن عشر قد نشأ عن  
إدراك هؤلاء المواطنين بأن هذا الجيش لا يقوم فى الحقيقة إلا بخدمة  
أولئك السادة الذين كانوا يتحكمون فى أرواح وحرىات المواطنين . لذلك  
كان تحديد سريان قانون التمرد بمدة عام واحد إغراباً من الشعب عن  
خوفه من أن يجد الحاكم المستقل ما يغريه على اغتصاب اختصاصات  
الهيئة التشريعية وكان سبب هذا الخوف هو التجربة القاسية التى عاناها  
الشعب الإنجليزى من سوء حكم استيوارت ، غير أنه لاشك فى أن ظهور  
النظام الديمقراطى الدستورى قد غير سطحياً الموقف الطبيعى الذى نتخذه  
لإزاء هذه المشاكل . غير أن الحقيقة هى أن الحكومة التى تستطيع التحكم  
فى القوات المسلحة التابعة للملك يمكنها فى خلال هذه الفترة أن تجعل  
سلطتها فعالة ، وهذا هو السبب الذى من أجله بذل حزب المحافظين خلال  
أزمة الأسرة المالكة التى نشبت بين عام ١٩١٣ ، ١٩١٤ كل جهوده  
لإضعاف ولاء ضباط الجيش للحكومة التى كان حزب الأحرار يتولاها  
فى ذلك الوقت . ولما كانت النزعة الواقعية هى التى تسيطر على كبار  
رجال الحكومة فإنهم أدركوا على الفور أنه لا يمكن للحكومة أن تتولى  
زمام الأمور لو عجزت عن الاعتماد على الجيش عند نشوب أزمة من  
الأزمات ، لأن فقدان الحكومة للجيش فيه ضياع للسلطة الحكومية  
الإلزامية التى تفرضها على المعارضة . وهذا السبب أيضاً هو الذى اضطر

هتلر في يونيو ١٩٣٤ إلى شراء تأييد « الرايخسفير » طبقاً للشروط التي فرضها عليه إذ لولا قدرته على السيطرة على الجيش ما أصبح لسيادته أى معنى .

وعلى ذلك يمكننا أن نقول : إنه لا يمكن أن يكتب النجاح لأية ثورة في العصر الحديث لو لم يكن ولاء القوات المسلحة أمراً ثابتاً لا شك فيه . لأن القوات المسلحة هي جوهر سيادة الدولة .

والواقع أنه ليس لهذا القول أية علاقة بالرأى الذى سأتناوله بالبحث تفصيلاً فيما بعد وهو القائل بأن مصلحة الدولة فوق جميع مصالح الأفراد في المجتمع وأنها تستخدم سلطتها الإيجابية نيابة عن المصالح الدائمة التي يعيش من أجلها الأفراد مجتمعين ، هذا كما أن هذا القول لا يتصل أيضاً بالرأى الذى تؤمن به مدرسة هيجل ، والقائل بأن الدولة على الرغم من كل شيء « هي تحقيق لفكرة الفضيلة الأخلاقية » .

إن بحثي حتى الآن لم يتعرض للأغراض التي تعلن الدولة أنها تعمل على تحقيقها ، ولكنه يتناول الحقيقة التالية ؛ وهي أن الدولة — مهما كانت أغراضها وأهدافها — هن قوة منظمة تستند إلى حقها الشرعي في إلزام الأفراد بتنفيذ إرادتها ، وأن القوات المسلحة التابعة للدولة هي الأداة التي تستعين بها الدولة لتنفيذ إرادتها .

والواقع أن بحثي هذا لا ينطوي على أية مبادئ أخلاقية ، فهو وصف محايد لحقيقة تستفيد منها أية دولة من الدول التي نشاهدها اليوم . ولكن

يجب على أن أعرب عن موافقتي على أن امتلاك الدولة لهذه السلطة هو شرط لبقائها كما أنه ضمان لتنفيذ القانون واستتباب الأمن من ناحية أخرى ويتضح لنا من تاريخ فترة الإقطاع أن أى مجتمع لا تسيطر فيه الحكومة على القوات المسلحة وتكون السلطة الإجبارية فيه غير موحدة فلا يمكن أن تنجح الدولة تماماً في المحافظة على الأمن في الداخل . ويمكننا أن نبرهن على ما يمكن أن يحدث في أى مجتمع من المجتمعات إذا لم تكن السلطة الملزمة ثابتة موحدة برجوعنا إلى بعض الأحداث التاريخية السابقة مثل القوضى التي سادت في عهد ستيفن « وحرب الوردتين » والمأساة التي حدثت نتيجة للمنافسات الدينية في فرنسا وما قام به كثير من المغامرين الذين استغلوا سقوط دولة روسيا في عام ١٩١٧ ليقوموا بصراع مسلح من أجل رد السيادة للدولة .

ولا يفهم من كلامي هذا أن الشعور بالخوف هو الذى يدفع للخضوع للدولة ، فلا جدال - طبعاً - في أن الخوف حافز للخضوع لها ولكن عند شرح العوامل المختلفة التي تدفع إلى الخضوع لا يمكن أن يكون الخوف عاملاً فعالاً . فالذين يخضعون لإشارة المرور التي يصدرها رجل البوليس الذي تتمثل فيه قوة القانون يفعلون ذلك اعترافاً من جانبهم عن رضا بقيمة التوجيهات التي يصدرها لهم الشرطى ، وخوفاً من العقاب الذى قد يتعرضون له في حالة مخالفتهم لهذه التوجيهات . فالناس مثلاً لا يخضعون لقانون التعليم الإجبارى خوفاً من دفع الغرامة أو من تعرضهم للجيش في حالة

إهالمهم الواجب القانوني ، لذلك قد يكون من المشكوك فيه اعتبار خوف الناس من العقاب سبباً لخضوعهم للقانون إلا في بعض الأزمات العاطفية . ولعله من الجدير بنا الآن أن نقول كلمة عن العلاقة القائمة بين الدولة والقانون ، ولا يمكن أن يختلف القانون عن إرادة الدولة . لأنه بمجرد أن تخلع على القانون صفة السيادة لابد وأن يتخذ القانون شكلا معيناً وهو الشكل الذي تكون الدولة على استعداد لتنفيذه ، ولا يمكن أن تكون الدولة على استعداد لقبول أى قانون مالم يتمشى مع إرادتها ربما كان الأمر مفتقراً إلى الحكمة ويشيع فيه الخطأ ولكنه قانون لأن الدولة هي التي تضعه وتقوم بتنفيذه والواقع أن المصدر الذي نشأ عنه القانون هو الذي يكسبه صفة الإلزام ، ولولا ذلك لما كانت الدولة هيئة ذات سيادة ولو ادعت أية إرادة إنها تضمن قدراً من الطاعة مماثلاً لذلك القدر الذي تنعم به الدولة من الأفراد لأصبحت هذه الإرادة ذات سيادة مثل الدولة تماماً وفي مثل هذا المجتمع إما أن تزول السيادة تماماً ، وفي هذه الحال لن يكون للدولة كيان ، وإما تنسب السيادة إلى تلك الهيئة — إن كانت هناك أية هيئة — التي لها الحق في الفصل في المنازعات التي تنشأ حول مسألة تضارب السيادات ، ولكن مثل هذه الهيئة لابد وأن تصبح دواة لما لها من حق الفصل في المنازعات ، لأنه في هذه الحال سينطبق عليها تعريفنا للدولة لأنها هيئة لا تفرض عليها أية سلطة ملزمة عليها وهذه هي — على الأقل — نظرة المشرع الكلاسيكي لمشكلة القانون : ويجب علينا

ألا نحمل هذه النظرة معنى أكبر من المعنى الذى توحى به . فهى نظرة مجردة تقوم لأغراض معينة واضحة بفصل القانون عن العدل وتجعل من القانون الحد النهائى لمجموعة الإرادات التى لا يمكن التعدى عليها . والواقع أن المشرع فى هذه الحال يسير فى تحليله من الوجهة الرسمية البحتة فهو يستثنى من نطاق بحثه جميع الاعتبارات المتعلقة بما هو صحيح من الناحية الأخلاقية وما هو ضرورى من الناحية الاجتماعية ويقصر عبارة القانون على كل ما يصدر من إراد منبثقة عن مصدر هذه السيادة وهو — باعتباره مشرعاً — يرى أن المشكلة الوحيدة لتلخيص فيما إذا كان صاحب السيادة قد وافق على هذا التصرف الذى لا يعتبر تصرفاً شرعياً أو أنه لم يوافق عليه . ولذلك يرى ميتلاند أن أية مشكلة أخرى عدا ذلك لا تعتبر مشكلة تشريعية، فهى خارجة عن نطاق عمل المشرع.

ورب قائل يقول : إن العقل البشرى أصبح يمتد الآن التشريع المجرد الذى يتمسك بأهداب الشكلية ، لأن هذا اللون من التشريع يذكرنا بالجهود التى كانت تبدل فى العصور الوسطى للمطابقة بين القانون وبين الإرادة الإلهية و يذكرنا بنظرة الرواقين إلى القانون باعتباره صوت العقل الكامل وبعبارة أولبيان الشهيرة التى تجعل من القانون العام الذى يختص بالفصل بين ما هو صحيح وما هو خطأ فى السلوك الإنسانى . ويرفض العقل أيضاً الفكرة التى تذهب إلى أن السلطة ذات السيادة تقف من وراء القانون، وذلك لأنه فى هذه الحالة يجب النظر إلى كل قانون



مهما بلغت حماقته، ومهما خالف المنطق، ومهما كان يستحق الاحتكار على أنه قانون حقيقى وأن أحداً ليس له الحق فى الجأر بالشكوى من الظلم الذى ينطوى عليه هذا القانون، وهذا ما قاله المشرع الجليز توى كاترين، ويسود الشعور الآن بأن القانون لا بد لكنى يصبح قانوناً من أن يتفق مع شيء أكثر قوة من إرادة إحدى السلطات التى لا تقيم مطالبها ( بمراعاة الأفراد والهيئات الأخرى لها ) على السلطة الملزمة التى تحت تصرفها .

وهناك ردّان على هذا الرأى فأى نقد فى نظرية القانون البحتة يعتبر محاولة لتغيير فروضها القانونية بسبب الكراهية التى ترجع إلى النتائج التى تؤدى إليها هذه الفروض . وطبيعى أن ذلك إجراء منهجى غير كاف وربما يفضل أى فرد أن يعدل عن اتباع نظرية إقليدس ، بيد أن هذا التفضيل لا يدخل أى تغيير على أن إقليدس نظام قائم، ونجد أن وجهات نظر كاترين مثلاً تكون نظرية عن حقيقة الدولة بقدر ما هى تعريف للأهداف التى تسعى الدولة إلى تحقيقها . فهى تعتبر مقياساً لتقدير ما تقوم به الدولة من أعمال، وما من شك فى أننا نجد وراءها تاريخ فكرة القانون الطبيعى والبحث عن إمكانيات العدالة الشاملة . والوصول إلى هذا الهدف هو مقياس ما تقوم به من عمل مرض . بيد أنها تثير بعض المسائل التى ليست من اختصاص أحد من المحلفين وذلك من الناحية الشكلية المحضة، وأن أى مجهود يبذل لترجمة القانون فى حيز العدالة يخرج من نطاق نظرية القانون البحتة ، ويدخله فى ميدان الفلسفة السياسية ولذلك وجب

عليه أن ينظر في مسائل القيمة ولكن الإجابة على ذلك لا يمكن معرفتها من الناحية الشكلية للقانون .

لذلك ، وبناء على هذه النظرية نجد أن فلسفة الدولة لا تتمشى مع المشاكل التي يهتم بها المحققون ويولونها اهتمامهم ، بيد أنها تستمد من هذا الميدان ، مجموعة من الحقائق يجب عليها أن تستمر لتقويم تلك الفروض القانونية المستمدة من علم الأخلاق لا من القانون ، وهناك نجد المستوى الذي نقيس به كل العلاقات الاجتماعية . وطبيعى أن قواعد علم الأخلاق يجب أن تقوم على الخبرة التي نعرفها . أما عن أفكار الحياة الصالحة ومقاييس القيمة فيجب أن يحصل عليها الأفراد عن الطريق الاجتماعي — هؤلاء الأفراد الذين يعيشون في العالم الذي نعرفه . ولا تكاد أسس القيمة التي تؤدي عملها في اليوتوبيا ( المدينة الفاضلة ) إلا أن تعالج معالجة جدية في عالم اليوم ولكن لن نستفيد كثيراً من أن مطابقة إرادتنا مع إرادة الله هي أساس العمل الصحيح في ميدان السياسة . ومعنى ذلك أنه يجب استبعاد مسألة هذا الإله الذي يجب أن ترد إليه المسائل المتصلة بالقدم للإدارة المعترف له بها .

ولقد انهار الكومنولث المسيحي في العصور الوسطى لأن تطبيق قواعد القيمة أثار عدة تفسيرات مختلفة في حدود ما إذا كان الأفراد على استعداد لقتل بعضهم البعض .

لئن أرى أنه يجب على الدولة أن تهدف إلى تحقيق رغبات مواطنيها

على قدر مستطاعها وبأقصى ما يمكنها ، واستناداً إلى هذا الهدف يمكننا أن نستنبط الرغبات المتباينة التي نتيبها في المجتمعات التي نعلم عنها الشيء الكثير . ويمكننا أيضاً أن نتوصل إلى أن سبب عدم تحقيق بعض الرغبات هو أن الدولة تصل إلى غايتها بالنتائج التي يمكن أن تحققها . فلا شك في أن أثينا القديمة مثلاً - كانت غاصّة بالعبيد الذين كانوا يؤمنون بأن وضعهم الاجتماعي لا يتفق مع مبادئ العدالة ولكن يجب أن نفهم في نفس الوقت بناء على ما بلغنا من المعلومات - أن دولة أثينا القديمة كانت ترى أن اعتمادها على العبيد كأساس لحضارتها هو أفضل سبيل يؤدي بها إلى الهدف الذي كانت تسعى إليه . لذلك أرسلت الدولة الأثينية أسس سلطتها الإجبارية على قواعد نظام العبيد . وينطبق هذا الكلام أيضاً على ألمانيا في عهد هتلر ، إذ حرمت الحكومة اليهود من حقوق المواطنة مستندة إلى أنه لا يمكن أن تحقق الدولة أهدافها دون اتخاذ هذا الإجراء . والواقع أن الذين يمارسون سيادة الدولة يقيسون أغراض الدولة دائماً بمعيار الخير الذي يقبلون على الذود عنه ، ولا بد أن يكون دفاعهم عن هذا المعيار قائماً على أساس المنطق والعقل . فلو قام دفاعهم على الوحي والإلهام أو على القوة لما أصبح له أى معنى في نظر أولئك الذين ينبذون فكرة الوحي والإلهام ، ولا نكره أولئك الذين يؤمنون بأن القوة لا يمكن أن تؤدي وحدها إلى الحكم الصحيح . ولو كان هذا صحيحاً يمكننا طبعاً أن نتوصل إلى أنه يجب على الدولة

أن تهدف إلى إرضاء رغبات جميع المواطنين على قدم المساواة إلا إذا كان في إمكان الدولة أن تدلل بالحجة والبرهان على أن الخير بالنسبة للبعض هو في عدم معاملتهم معاملة منساوية . وعلى هذا الأساس أقام أرسطو حجته حينما دافع عن نظام العبيد عند الإغريق .

لأنه عمل — يثبت أن بعض الناس عبيد بطبيعتهم — لأنه يدلل على أن نظام العبيد هو أفضل وسيلة نتمكن العبيد من تحقيق رغباتهم في الحياة إلى أقصى حد ممكن ؛ ويمكننا أن نعمم هذا الرأي فنقول : إنه يجب أن تسود المساواة في تحقيق رغبات الأفراد وأن الاستثناء من قاعدة المساواة لا يمكن تبريره إلا بالدليل والمنطق على أنه عنصر ضروري من عناصر المساواة التي تهدف إليها الدولة .

وإذا لم تعمل الدولة على تبرير استثنائها فسيبدو التحيز ظاهرا في أعمالها ، كما أنها لو لم تفعل ذلك لاتضح أن الدولة لا تهدف إلى تحقيق رغبات جميع المواطنين إلى أقصى حد ، وإنما تهدف لإرضاء رغبات أولئك الذين تمارس الدولة سلطتها بما هو في صالحهم . ولا بد أن يدلل أولئك الذين يمارسون إرادة الدولة والذين بأيديهم السلطة الإجبارية العليا باسم الدولة ، على أن إرضاء رغبات بعض المواطنين أكثر من غيرهم من شأنه تحقيق رغبات أكثر لباقي المواطنين . فحماية الدولة لنظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج القائم يجب أن تسفر عن تحقيق قدر من رغبات الأشخاص الذين يؤثر فيهم هذا الإجراء أكثر من الرغبات التي يمكن

أن تتحقق في ظل النظام البديل مثل النظام الاشتراكي الذي تصبح فيه وسائل الإنتاج ملكاً للدولة . وإذا أمكن حدوث ذلك لأمكن تبرير التفرقة في المعاملة من حيث تحقيق رغبات الأفراد .

ويجدر بنا في هذا المجال أن نلاحظ أنه يجب على الدولة — عند تفرقها في المعاملة — أن تقنع من شملهم الاستثناء بمزايا هذا الإجراء فلا يمكن الاكتفاء بآراء أصحاب العبيد بما لهذا النظام من مزايا في دفاعهم عنه ، ولا يكفي للدفاع عن نظام الملكية الفردية لوسائل الإنتاج أن نستند إلى اعتقاد مالكي ، ووسائل الإنتاج في أن هذا النظام يحقق أكبر فائدة للذين لا يملكون وسائل الإنتاج . فرأى هتلر فيما يتعلق بالمكان الذي يجب أن يقيم فيه اليهود في ألمانيا لا يرضى عنه اليهود ، بل لعله من الصواب أيضاً أن نقول : إن المحامين والأطباء والمدرسين — في ترحيبهم بموقف هتلر — قد يكونون صادقين في حكمهم على سياسة هتلر . ولا نزاع في أنه لم تثبت قط صحة مبدأ عدم المساواة وذلك لأن مؤيدى هذا المبدأ هم الأشخاص الذين ينتفعون من ورائه . لذلك يجب أن ندخل في اعتبارنا أن أحكامنا في جميع الأمور المتصلة بتكوين المجتمع مبنية على اعتبارات شخصية ( لأننا قبل إصدار هذه الأحكام نتأثر بما نعتقد أنه سينشأ عنها ، ويجب أن ندخل في اعتبارنا هذه الحقيقة إذا أردنا أن تكون أحكامنا موضوعية . ولقد صاغ هو يهاوس هذه النظرة صياغة جيدة حين قال « إنه إغراء ظاهر للتغلب على موضوع الصواب والخطأ عن طريق تنبؤات

يمكن الثقة بها وهي في الحقيقة تعتمد على ما نتكهن به الآراء أكثر من اعتمادها على السبب والمسبب .

إن التاريخ قد كتب بفتات من التنبؤات التي رآها الأفراد الذين ضللتهم الاستنتاجات التي استخلصوها من خبرتهم الشخصية في سبيل تقدم الحضارة وازدهارها . ولقد ذكر ماكولي لمجلس العموم أن حق التصويت العام (الانتخاب) سيزرع دعائم المجتمع . وأصر ناسو الكبير على القول بأن القيود القانونية لساعات العمل لا تتعارض مع رخاء الصناعة البريطانية . وإننا جميعاً أسرى التجارب التي نمر بها . فهي تجبرنا دون وعي على مطابقة ما نتكهن به مع الحقيقة التي لا مفر منها . وأن نصف مآسى التغيير الاجتماعي تنبثق من عدم قدرتنا على إقناع أنفسنا بأننا ربما كنا على خطأ .

وقصارى القول أن من العسير تتبع النظرية العلمية في « السبب والمسبب » في الشؤون الإنسانية ، كما نتبعها مثلاً في النواحي المادية . لأننا عندما نحكم على الشؤون الإنسانية ينبغي أن ندخل في الاعتبار العواطف والأهواء . وإننا لانستطيع أن نحرر أنفسنا منها . فهي تؤثر في اختيارنا للفروض القانونية التي تعتمد عليها استنتاجاتنا حتى عند ما نعتقد أننا كنا نحللها تحليلاً موضوعياً . فالحقائق تلونها البيئة التي تعبر جزءاً منها ، ولذلك فإن الموضوعية التي نجدها في الطبيعة أو الكيمياء لا نجدها مثلاً في هذا العالم . وربما نسعى جميعاً بكل ما أوتينا من قوة

للتمسك بالفارق بين الحقائق والأهداف التي نوافق عليها . بيد أن الصورة هنا ليست كاملة . ولكن تتفاوت درجة التحيز أو التحامل ، بالرغم من وجودها دائماً ، وتظهر بوضوح لأن هذا العالم ما هو إلا نسيج واحد متصل غير منفصل ، وحيث إننا لا نستطيع مطلقاً أن نعزل ( كما هي الحال في ميدان الطبيعة ) العوامل بمثل هذه الطريقة التي يمكن بها أن نجعل بين السبب والمسبب علاقة مطلقة أو علاقة بحتة . وربما لا يجد المرء أنه من الضروري النظر في الأهداف التي من أجلها تطالب الدولة مواطنيها بطاعتها .

وربما أصر رجل الاقتصاد على أن مشاكل الرخاء بعيدة عن ميدان عمله . فهو يهتم بإيجاد أحسن السبل لرفع الإنتاج . فعند ما يتخذ من مبادئ النظام القانوني والاستقرار السياسي والعوامل النفسية عند الأفراد — المقادير المعلومة لمعادلاته . والتي يقوم بواسطتها بوضع هندسة ذهنية مهما كانت قيمتها كتنظيم للفكر ، نجد أن ذلك غريباً عن العالم الحقيقي الذي يعيش فيه . إذ أنه بالرغم من أن الرجل السياسي يهتم بالإنتاج إلى أقصى درجة فإن الإمكانات التي تقرن بصنع الأشياء والطريقة التي توزع بها — وهما عنصران من عناصر الرخاء — لا ينفصلان عن مسألة هذا الإنتاج . فليس عالمه بالعالم الجامد حيث تتحدد بعض المقادير تحديداً دائماً . ولكننا نجد أن الأفكار والأحكام تعتبر في عالم الإنتاج ناحية لها فاعليتها . ولذلك يجب أن تتمشى سياسته مع هذه الأفكار

وهذه الأحكام كحقائق ليست بأقل شأنًا من نسبة الإنتاج إذا كتب له النجاح في عمل هذا التحديد .

ويجدر بنا أن نورد هنا مثالاً يوضح هذا التأكيد ، ففي كتاب للبروفسور روبرت ناقش فيه أسباب الركود الذى حدث سنة ١٩٢٩ وما بعدها والوسائل التى تنقذنا من هذه النتائج الوخيمة . وذكر أن هذا الإنقاذ يتوقف على قدرتنا على توطيد معالم الاستقرار السياسى واستعدادنا للتخلى عن سياسات التدخل والمعونة وما شابه ذلك . إذ أنها تعرقل السير الطبيعى للنظام الرأسمالى . وأن ما يستخلص من هذه الدراسة أكثر استلفاتا للأنظار من العلاج الذى قدمه . لأن الاستقرار السياسى ولو أنه ينشأ إلى حد ما عن أسباب غير اقتصادية إلا أنه لا يمكن الفصل بينه وبين هذه النواحي . والحقيقة هى أن معنى أنك تبغى الاستقرار السياسى ، وأنت تريد تحقيق الانتعاش الاقتصادى . ويعزى كل وضع سياسى إلى الوضع الاقتصادى . وأن نمو الفاشستية وترعرع الشيوعية والفشل الذى منى به نزع السلاح ، وتهديد اليابان فى الباسفيك — كل ذلك يرجع إلى الناحية الاقتصادية . وإذا سلمنا بأن القضاء على مثل هذا يعتبر شرطاً للانتعاش معناه أننا ندور فى حلقة مفرغة . ولكن ماذا نقصد بالسير « الطبيعى » للرأسمالية ؟ من الواضح أن البروفسور روبرت قد وضع فى ذهنه ما أسماه مستر ليان بطابع الرأسمالية الجاهل الذى لا يمت بأية صلة للنظام الموجود ، ولكنه وليد نظرية



تجريدية حيث نجد مضامنها خالية من الواقعية ، لأن سياسات التدخل لم تكن وليدة رغبة قوية عند رجال السياسة المسؤولين في القضاء على النظام الرأسمالى، ولكنها وليدة أهواء وضغوط كافية في النظام ذاته . أما الالتجاء إلى التدخل سواء أكان ذلك أمراً خاطئاً أم صحيحاً فهو نتيجة محاولات الضغط التي قام بها الرأسماليون الذين يعتبرون في وضع يتيح لهم الأمان من الأعمال التي تقوم بها الدولة لإزاءهم . فرغبتهم في الربح وليدة تلك الحاجة كما أن الربح يعتبر الدافع الأساسى للنظام الرأسمالى . ولكن لكي يجعل من المتعذر على رجل السياسة أن يخضع لضغط المصالح التي ترى إلى التدخل ، نجد أنه من واجب البروفسور روبنر تغيير رباط العلاقات في الدولة الحديثة التي بها نجد لهذا الضغط أثره وفاعليته . ولكنه إذ يفترض وجود هذا الرباط كفرض قانوني في دراسته فإنه في الواقع يجرد نفسه من العوامل الأساسية للقضاء على الأخطاء التي يشكو منها .

ولم تكن تلك هي العقبة الوحيدة التي تورط فيها البروفسور روبنر من جراء فروضه القانونية .

والواقع أنه يحاول أن يدفع الجميع إلى الرجوع إلى « نظام الحرية الطبيعي » الذي دافع عنه آدم سميث بقوة . ويقضى هذا النظام بأن تكون وظيفة الدولة الأساسية هي البعد ما أمكن عن التدخل في الصراع الاقتصادى الدائر . ومن البطولة أن تقوم بالوعظ للرجوع إلى نواحي

الدولة السلبية . وبذلك تتخلى على هذا الأساس عن مناقشة النواحي العملية . بيد أن الافتراضات التى تقوم عليها هذه النظرة أهم من مسألة ما إذا كانت هذه الافتراضات تنطوى على أية سياسة عملية . وأول هذه الافتراضات هو أن المنافسة الحرة بين المصالح الخاصة التى لا تفرض عليها أية قيود ستولد مجتمعاً منظماً دقيقاً . وثانى هذه الافتراضات أن هذه المنافسة وهى ميزة ظاهرة فى هذه الحياة من الناحية النظرية هى التى تبدأ عن هذا الطريق وتستمر كذلك . فالافتراض لا يتمشى مع الخبرة التى تمر بها . إذ أننا من الناحية التاريخية نجد أن نمو التدخل الناشئ عن الدولة قد نجم عن الحقيقة التى تتمثل فى أن الثمن الاجتماعى الذى تتقاضاه هذه المنافسة المتحررة من أى قيد لا يطيقه أحد إذا لم يشترك فى هذا الثمن . ومن الناحية التاريخية أيضاً نجد أن ما يتمخض عن المنافسة الغير المنظمة هو السير قدماً إن أجلاً أو عاجلاً نحو الاحتكار . ولا توحى الدلائل التى لدينا بأن الدولة قد دفعت الصناعات إلى تكوين الشركات المندمجة التى تمكنهم وحدها من تفادى النتائج التى تتمخض عن هذا النوع من المنافسة . وعلى العكس فالتاريخ يوضح أن الدافع على الاندماج والتكوين ( مثله فى ذلك مثل الدافع على المنافسة ) قوى جداً - وذلك فى مرحلة التطور الاقتصادى . ولذلك أصبح تدخل الدولة ضرورة لحماية المجتمع من نتائج هذا التكوين .

وربما يحادل المفكرون الذين يشاطرون البروفسور روبرت وجهة

نظروه في أن هذا التاريخ ما هو إلا نتيجة سوء استغلال الرأسمالية ، ولكنه ليس كامناً في طبيعة الرأسمالية ذاتها . وطبيعي أن الرد الصائب على هذا هو أنه لم تتح لنا السبل للتمييز بين سوء الاستغلال والطبيعة ، وبدون هذه السبل نجد أننا مضطرون إلى افتراض تتابع سبي . وحتى إذا وجدت وجب علينا الرجوع إلى الدولة للتدخل عندما يحل اندماج رؤوس الأموال دون المنافسة الغير المنظمة . ويعتبر ذلك جوهر مبدأ « قانون شيرمان » في الولايات المتحدة . وإنى أجسر على التشكك فيما إذا كان ذلك باعثاً لنا على الإعجاب به .

يبد أن هناك رداً أكثر تعمياً وأن مغزاه هو السبب في أننى قمت بدراسة وجهة النظر هذه التى قام البروفسور روبنز بتوضيحها . وأن هذا الرد هو الحاجة في كل مرحلة من مراحل البحث الاجتماعى — إلى أن نكون واثقين من ماهية المشكلة التى نستجيب لها، ولا سيما إذا ما كانت المشكلة تقوم على الناحية الواقعية أو الناحية المثالية، وأن الاستجابة إلى أى حل له قيمته بالنسبة للناحية المثالية يمكن ترجمتها إلى الناحية العملية بواسطة صيغة تقوم على الإدراك التام للافتراضات الأولى التى تبني عليها . ولم نخول الحق — لأن ندفع أية نظرية مثالية إلى أن تؤدي عملها — في أن نناقش أنه مهما عورضت هذه الافتراضات فذلك يعتبر أمراً غير طبيعى ، ولذلك وجب أن ينظر إليها على أنها أقل واقعية من الصورة التى يطلبونها . فإذا وجدنا — في مجال التنافس الذى نمر به وفي مرحلة من

مراحل تطور مثل هذه الخبرة — إنه دائماً ما تتبع بذلك الأدماج أو التكوين ، وإذا اتبع التكوين — وهو في ناحية جوهريّة من النواحي الصناعيّة — بعمل تقوم به الدولة بأية صورة من الصور ، نجد أنه من الواضح أن تنظر إلى هذا التكوين والعمل الذي تقوم به الدولة على أنهما متصلان اتصالاً وثيقاً بالمنافسة . وأما عن الفروض المبدئية التي لا ينظر إليها من هذه الزاوية ، فإننا نجد من الضروري استمرارها عن طريق تحويل عالم الحقائق الذي نتناوله بالبحث . وأن « المذهب الطبيعي » الذي نقرنه بعمل دون آخر ليس — بالتحديد — من الحقائق ذاتها ، وأنه نتيجة لهذه الفروض التي اخترناها لتكون بداية البحث . ولكن هذه الفروض ذاتها هي في الواقع بيان لمجموعة من القيم التي أخذنا على عاتقنا حمايتها — وهي وسيلة للوصول إلى نتيجة في مجال السلوك الاجتماعي المرغوب فيه سواء أكان متسماً بالحكمة أم لم يتسم بها .

والواقع أننا نجد أن مقررات أية نظرية اجتماعية هي أحكام منصبة على القيم التي تستمد من خبرة أي مفكر والتي تصدر عنه . ولقد بنى صرح نظرية هوبز على أساس الاعتقاد المزدوج بأن الطبيعة البشرية شريرة في طبيعتها ، وبأنه لا مناص من وجود ملك يستطيع أن يحتفظ بالأمان من هذه الطبيعة الكامنة والميل إلى الجتوح نحو الشر . ولكن لو كان يؤمن بوجود نوازع الخير في الطبيعة البشرية ، وكذلك بالخطر الذي تتعرض له أية حكومة تقوم بالعمل دون النظر إلى رغبات رعاياها .

ولقد حاول روسو وضع نظرية للدولة - هذه النظرية التي ستتيح لجميع المواطنين فرصة متساوية في مختلف النواحي الاجتماعية . ومنذ أفلاطون نجد أننا كلما عرفنا التاريخ الشخصى لأى مفكر استطعنا تفسير الأسباب التي أدت إلى هذه الافتراضات التي بنيت عليها أعماله وأن هذه الافتراضات دائماً ما تكون نتيجة وجهة النظر التي يتخذها فيما يجب أن تكون عليه الدولة .

ولكن ليس معنى ذلك أن هذه الافتراضات خاطئة، ولكن ذلك يعنى وجود تحيز في المعادلة الشخصية في هذه الافتراضات، هذا التحيز الذى لا يوجد مثلاً في قانون مندليف أو نظرية بقاء الطاقة في الطبيعة . وأن أية نظرية اقتصادية تستبعد فكرة الرخاء من الميدان الذى تعمل فيه يحرمها من الاعتراف بها كنظرية من النظريات - تماماً ، كما تفتقر الحمى القرمزية إلى أعراضها ، إذ عندما نعرف السبب تكون لدينا الوسائل التي بها نستطيع أن نتحكم فيها - وذلك بطريقة تختلف كل الاختلاف عن الطريقة التي بها نتحكم في ركود الرأسمالية عند ما نعرف الأسباب التي أدت إلى ذلك . وفي مثال الحمى القرمزية نلاحظ أن نشاط الجرثومة التي تسببها يتبع إجراء خاصاً لا يمت إلى الإرادة البشرية بصلة . ولكن في حالة ركود الرأسمالية فإن إرادة الأفراد ومؤسساتهم الاجتماعية التي تنشأ عن هذه الإرادات تعتبر ناحية أساسية بالنسبة للقرارات التي تتخذها . أما في الأمراض الجسدية فنجد أن علاج

المريض يعتبر عملية موضوعية تصدر عن طبيعة المرض ولا تعتمد على الطبيب أو المريض . أما في الأمراض الاجتماعية فنجد أن إرادة الطبيب وإرادة المريض — أى الدولة والمواطنين — تعتبران العاملين الحاسمين في عمليتي التشخيص والعلاج .

وأن التطبيق الناجح لهذا العلاج هو وظيفة موافقتهما على كل مرحلة من مراحل العلاج ، وأن موافقتهما تعتمد على وجهة النظر التى يتخذانها عما يجب أن تسعى الدولة فى سبيله وأن وجهة النظر هذه تحدد تفسيرهم لأسباب المرض الاجتماعى وأعراضه .

ويجب أن توضع الفكرة الأساسية للدولة فى هذا الإطار . فمن الناحية التاريخية نجد أن ما فعله الفيلسوف السياسى هو اتخاذ نظرية المشروع فى الدولة ومحاولة اكتشاف مبرر خارج نطاق مرافعات المحامين وهى فى الوقت ذاته يمكن تطبيقها فى نظرة على أعمال الدول القائمة ، وعندئذ تصبح النظرية الفلسفية وسيلة لتبرير تلك الدول التى نعرفها وإن استحقاق تلك الدول للطاعة قد قام على أساس علاقتها بالنسبة للدولة المثالية والأهداف التى يعزوها الفيلسوف إليها .

وأيسر السبل لتوضيح هذه القضية هى دراسة النظرية المثالية — هذه النظرية التى ما زالت تسود فى وقتنا الراهن — دراساتها فى إطارها القديم . فهى كنظرية تعرف الدولة على أنها منظمة الجماعة التى تعتبر وظيفتها الاحتفاظ بالإمكانات الخارجية الضرورية لحياة أفضل يمكن للإنسان

أن يحياها . ونحن مدينون لها بالولاء على أساس أنه عندما نطيع أوامرها فنحن في الواقع نطيع هيئة من الهيئات وظيفتها نشر الرخاء الذي ينطوي عليه رخاؤنا الشخصي .

ومن الواضح أن توجيه هذا التعريف إلى ناحية وجود الدول الحقيقي سيثير مشاكل عدة ، مثل : هل لنا أن نقول مثلاً عن الدولة الهتلرية : إن لها وظيفة الاحتفاظ بالإمكانات الخارجية الضرورية لحياة أفضل ؟ « وإذا كان الأمر كذلك ، فما هي الأسباب التي يقوم عليها هذا الزعم ؟ وهل هذا لأنها تتظاهر بهذا المظهر ؟ وفي هذه الحالة ، هل نأخذ التصريحات التي يدلي بها الرسميون المختصون عن أغراض الدولة على أنها المقياس المعتمد الموثوق به للحكم على هذه الأهداف ؟ أم إن ذلك لأن هذه التصريحات يقبلها هؤلاء الذين توجه إليهم ويعتبرونها معتمدة موثوقاً بها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما معنى « يقبلها » ؟ هل تعني انعدام المقاومة الفعالة لمثل هذا التصريح والإعلان ؟ والمؤكد أنها لا تعني أكثر من هذا .

فاليهود والاشتراكيون والشيوعيون والأحرار يصرون جميعاً على أن الدولة الهتلرية تحرمهم من هذه الإمكانات الخارجية التي يعتبرونها أمراً ضرورياً بالنسبة « لحياة أفضل » والواقع أن هذا يعتبر إنكاراً لأبسط مبادئ الإدراك السليم .

والحقيقة هي أننا إذا اتخذنا النظرية المثالية مقياساً للحكم على الدول

الكائنة فعلا فإنها ستدفعنا إلى الجدل في أن الدولة تكون هي الدولة عندما « تحافظ على الإمكانات الضرورية لحياة أفضل » ولكنها لا تعتبر كذلك عندما لا تحتفظ بهذه الإمكانات . ولا يحتاج إيهام هذا الرأي وغموضه إلى أى تأكيد، لأنه يترك الباب مفتوحاً للتساؤل عمّن هم القضاة الذين يفصلون بين هذين النوعين من النشاط ، وما هي الحقوق التى يبدعها عندما يقررون باعتبارهم قضاة أن أولئك الذين يزعمون أنهم يعملون باسم الدولة - بسبب ما تنطوى عليه أنماط سلوكهم - لا يمثلون الدولة بالمرة . ومن الواضح - على ما أعتقد - أنه إما أن يكون تعريف وظيفة الدولة عاملاً يمكننا دائماً من الربط بين ما تقوم به من الأعمال وبين أفعال تلك الهيئة من الرجال المختصين بمقتضى القانون بممارسة سلطتها وإلا اضطررنا إلى الرجوع إلى تعريف تراسيا خوس للعدالة بأنها هي حكم الأقوى ، وعلى أساس هذا الرأي تكون دعوى الدولة في حق الطاعة لها ، ما هي إلا لأن في يديها السلطة العليا . ولكن في الحقيقة لا يوجد شخص مثالى يقيم حقها في الطاعة على هذا الأساس .

وينطبق هذا النقد على تعريف آخر هو تعريف الدكتور بوزانكيه الذى يقول : « إن الدولة هي الهيئة المعترف - عادة - بأنها وحدة ذات حق قانونى في استخدام القوة » ومن الواضح أن صحة هذا التعريف تتناقض مع ذلك المعنى الذى يقترن بكلمة « قانوناً » . فإذا لم تكن أكثر من مجرد نسبة اختصاص رسمى إلى الدولة فإنها حيثئذ تكون



وصفاً دقيقاً لطبيعة الدولة كما نعرفها من أعمال الدول الكائنة فعلاً . ولكن إذا لم يقف الأمر عند هذا الحد ، نجد أنها إما تعتمد على وجهة النظر التي تقول بأن الواقع هو المثل الأعلى ، أو على نظرية أهداف القانون التي يجب أن تركز الدولة نفسها لتحقيقها . أما في الحالة الأخيرة فإننا نجد أن « ممارسة السلطة قانوناً » تعنى أن ممارسة السلطة من أجل أهداف معينة تعتبر أمراً حيوياً من أجل أسباب لا تدخل في النطاق الشكلي للقانون وعندئذ تصبح المشكلة مشكلة ذات وجهين : الأول بشأن ما هي هذه الأهداف ؟ والثاني بشأن من الذي يحكم على ما إذا كانت هذه الأهداف قد نفذت أو لم تنفذ .

أما الطريقة المثالية للهروب من هذه الورطة فتمكن في المعنى الخاص الذي تضيفه على فكرة الحرية .

فن الناحية التاريخية . وقد كان المقصود من الحرية حتى وقت روسو - ولدى أغلب المفكرين - هي أنها انعدام الضغط والإكراه ، وأن الفرد يتمتع بحريته عند ما يستطيع أن يحدد نمط السلوك الذي يتخذه دون أن يجبر على اتخاذ نمط معين . وما دامت الدولة منظمة إلزامية ، فبالنتيجة تتضمن أعمالها بعض الافتئات على الحرية الفردية . ولقد كان من المسلم به ضرورة وجود هذا الافتئات ، ونحن نعرف أن القانون ضد الجريمة، ولكن بعض القوانين تعتبر قبوفاً على الحرية الفردية . بيد أن هذا الافتئات له ما يبرره عند ما نشاهد النتائج . ولقد نظر إلى بعض

الحريات كحرية الكلام أو الكتابة دون أن يقع أى قصاص على الفرد على أنها من التجارب التى تمر بها الحكومة ، وأن الدولة التى تحرم الناس من هذه الحريات تكون مدفوعة بالتجرد من الأهداف .

ومن اليسر إدراك الخبرة التى تنطوى عليها هذه النظرة وإدراك أن الأفراد الذين يكافحون فى سبيل تخويلهم الحفى تحديد الديانة التى يعتنقونها أو تشكيل التشريع المدنى الذى يعيشون فى ظله ولا ينددون بالدولة بطريقة غير طبيعية على أنها سلطة طاغية تحول بالقوة بينهم وبين تيل مثل هذه الحقوق . فبالنسبة إليهم ليس من المهم أن تكون الأساس الذى تستند إليه الدولة لكى تحمى ما تقوم به من الأعمال هو سعيها إلى الخير العام، أو حماية العقيدة الدينية، أو حفظ النظام . فلقد وجدوا - أو اعتقدوا أنهم وجدوا - أنه عندما تقوم الدولة بجرمانهم من هذه الحريات ، فعنى ذلك أنها تحول بينهم وبين تحقيقهم السعادة . وقد نظروا إلى الدولة ( ولا سيما بعد الثورة الدينية وثورة العلوم فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ) على أنها منظمة وجدت بصفة أساسية لتحقيق سعادة الأفراد . وليس صحيحاً على ما أعتقد أنهم وضعوا الفرد فوق الدولة . وكانوا يرون الدولة على أنها ملتزمة بأغراض معينة يجب أن تتطابق طريقة معيشتها كدولة مع تيسير تحقيق هذه الأغراض .

وإن مثل هذا الإدراك للدلول نظرية الدولة يمكن توضيحه عند ما نقول : إن الأفراد ينظر إليهم على أساس حيازتهم حقوقاً أساسية معينة

أو بعض الحقوق الطبيعية ليس في سلطة الدولة انتهاكها أو الاعتداء عليها قانوناً . ونعني بهذه الحقوق أنماط السلوك التي بدونها لا يمكن تحقيق السعادة .

وهذه تتغير طبقاً للزمان والمكان ولمدارس الفكر المختلفة . فنحن نجد في بعض الأحيان أن الحرية الدينية هي التي حرموا منها ، وعندئذ يقوم أى مفكر مثل أكونتيوس أو كاستيلون أو لوك بتوضيح السبب وهو أن الحق في الحرية الدينية يعتبر جزءاً لا يتجزأ من الخير الاجتماعي ، كما نجد في أحيان أخرى أن الشر الذي يشكو منه هو الحكومة .

ولكننا نجد أن مفكراً مثل كلود جولى ، ( الذى عاش في فرنسا في القرن السابع عشر ) أو ليفلرز ( الذى عاش في إنجلترا في القرن السابع عشر ) سيدافع عن حق الأفراد في رسم سياسات الحكومة التي تحدد سبل الحياة .

ولا يهمنا كثيراً الدخول في تفاصيل هذا الجدل . ولكن الذى يهمنا هو تفاصيل الاتجاه العام ويعتمد هذا الاتجاه العام على مبدأين أساسيين أما الأول فهو أن السلطة التي لا حول لها تعتبر سلطة تفتك بالذين يمارسونها والذين يقعون تحت طائلة هذه الممارسة . أما المبدأ الثانى فهو أن القيود التي تفرض على السلطة ستحدد تحديداً تاماً حتى إن نواحي النشاط المعينة على الأقل في ظل الأحوال العادية — منحرمة منها السلطة ذات السيادة في أية جماعة . وأن المحاولة — وهي محاولة مستحيلة —

لإيجاد أساس قانوني للحق في الثورة كما حدث في سني ١٦٤٢ و ١٦٨٩ و ١٧٧٦ و ١٧٨٩ لم تصدر عن شيء مثلما صدرت عن ذلك المجهود الذي بذل لإكراه الدول على اتباع أنماط السلوك التي يعتبرها الأفراد في وقت ما أمراً له أهميته ، وأن النظريات التي يدافعون بها عن وجهات نظرهم ما هي إلا جهود تبذل لتحويل الشعور بالاحتياجات الخاصة إلى شعور بالاحتياجات العامة تطبق على كل زمان ومكان .

ويتميز تاريخ الفلسفة السياسية من فترة الإصلاح حتى الثورة الفرنسية بصفات خاصة هي أن الدولة تنظر إليها على أنها منظمة ترمي إلى تحقيق سعادة الأفراد ، وأن سلطتها كقوة تنطوي تحت لواء هذا الهدف ، وأن الحرية هي انعدام وجود القيود ، وهي شرط أساسي لتحقيق السعادة ، وأن الدولة لم تخول الحق في انتهاك تلك الحقوق التي تعتبر المعالم التي تحدد لنا أنماط السلوك . ويقدر ما لاقته هذه التقاليد التي تمثلها هذه الصفات من إنكار ، بقدر ما لاقته من تأكيد ، كما أن قبول التقاليد بأية طريقة يكاد يكون قبولاً تاماً حتى منتصف القرن التاسع عشر .

والشيء الجدير بالتحقيق هو أن الدولة بحكم وجودها لن تكون غاية في حد ذاتها ، ولكنها دائماً وسيلة إلى غاية . ولأن الفرد له كيانه الخاص المحلود ، نجد أنه ينظر إليه على أنه موجود في الإطار الخاص به ، وليس مجرد وحدة تقوم بخدمة الدولة التي ينتمى إليها . وتعتبر سعادة الفرد

لا سلامة الدولة هي المقياس الذى به تصدر الأحكام على المسلك الذى نهجه وإن مصالحه - لاصولها - هي التى تحدد السلطة المخولة لها لممارستها .

وإن التقاليد - التى تطلق عليها تقاليد الدولة المتحررة حتى يكون المعنى أعم وأشمل - لم تسر بالطبع دون مقاومة . فلقد هاجمها هوبز بلباقة فى القرن السابع عشر على أساس أنه من الضروري أن تؤدى محاولتها تقييد مطالب السلطة إلى الفوضى . ولقد ردد دى ميسر فى نهاية القرن الثامن عشر وجهة النظر هذه وإن اختلف التأكيد اختلافاً كبيراً والتفسير الوحيد لمولد التقاليد الحرة هو التغير فى السلطة الاقتصادية التى اصطحبها . وهى تعتبر طريقة لتبرير تحويل السلطة السياسية من الارستقراطية المالكة إلى الطبقة الوسطى التى تشتغل بالتجارة .

ولقد ذكرت مبادئها - مثلها فى ذلك مثل جميع الفلسفات التى تسعى إلى تبرير مثل هذا التحول - فى صيغة لها مدلولها الأوسع فى النواحي النظرية وفى المنطق من مدلولها فى النواحي العملية - ولقد أعلن هؤلاء الأفراد الذين قاموا بالثورات الإنجليزية والفرنسية أنهم هم أبطال حقوق الإنسان . وبالرغم من ذلك فإن أى تحليل للمقاييس التى بها استطاعوا التأثير فى مبادئهم أو أن أى تحليل للمطالب التى نظروا إليها على أنها أمور غير مقبولة سيوضح لنا أن « حقوق الإنسان » قد قصد منها فى الحقيقة حقوق تلك الطبقة المحدودة من الرجال الذين فى أيديهم

أدوات الإنتاج في المجتمع ، وأن التقاليد الحرة إذا نظر إليها من الناحية التاريخية لها ثورة فكرية كانت تهدف إلى تحقيق مصالح الملاك في الميدان الصناعي الجديد .

وما من شك في أنها تمثل نفسها أكثر من ذلك لأنها من الناحية الأخرى - لم يكن في مقدرها أن تنال - كما نالت - تأييد الأفراد بحماسة - هؤلاء الأفراد الذين يعتبرون في فقر مدقع حتى إنهم لا يستطيعون أن يمتلكوا شروى فقير .

وبالرغم من ذلك فإن ما يسترعى الانتباه في كل مرحلة ثورية من مراحل التقاليد الحرة سواء أكان ذلك رد فعل يحمل طابع كرمويل في إنجلترا أو تيرميدير في فرنسا - هو خيبة الأمل التي ولدته عندما أصبح من المعروف أن التأثير في بسط الامتياز الخاص أقل بكثير مما هو في الأساس الشكلي الذي تكون منه وبالتالي نجد مثلاً للبيرن وونستافلي في عهد كرمويل وباييف وأتباعه في عهد حكم المديرين . وقصارى القول أن التقاليد الحرة التي انبثقت عن أغراض الأفراد الحقيقية الذين قاموا باستغلالها لتقف دائماً في وجه الدولة . وطالما أحس هؤلاء الذين حرّموا من مزاياها بأنهم قد حرّموا منها ، وطالما دفعوا إلى القيام بعمل ما استجابة لهذا الإحساس ، فإن التقاليد الحرة تتيح لهم عاملاً قوياً للقيام بمثل ذلك . ولذلك فإن نظرية الطاعة نظرية قاصرة إلى الحد الذي تؤكد فيه هذه النظرية الطبيعية العزمية لسلطة الدولة .

وقد ظهرت النظرية المثالية في الدولة لعلاج هذا العيب . والرأى الذى سعت إلى إثباته مبنى على أربعة أسس متصلة بعضها ببعض . فقد أنكرت أولاً أن الحرية معناها انعدام الضوابط . وهى تعتبر هذا الرأى سائياً مبالغاً فى السلبية وقد يكون انتفاء الضوابط من ظروف الحرية ، ولكنه ليس روح الحرية بذاتها .

وهى تؤكد أن هذا الروح هو الحق فى تقرير المصير . فالواجب هو أن أحكم نفسى بنفسى ، وإذا أنا لم أطع الغير لكى أنجى من العبودية فلا بد لى من طاعة نفسى لكى تكون حريتى ذات هدف لإبداعى .

ولكن تقرير المصير ليس معناه طاعة أية رغبات عارضة تطرأ على ذهنى ، فإن عبودية الشخص للحوافز المفاجئة هو أسوأ صور الرق . ويجب أن يكون معنى الحرية حسب مدلول تقرير المصير وهو أن يسيطر على ذلك النظام الثابت المستمر من الرغبات التى تتمثل فيه ذاتيتى الحقيقية . فهناك أهتدى حقيقة إلى ذاتيتى . وهناك أجد أعظم فرصة ممكنة لتحقيق ذاتيتى على أفضل وجه ، وأنا أكون حراً حقاً عندما أطيع القواعد التى وضعها لنفسى فى حدود الغرض الأسمى الذى أسعى إلى إدراكه . فهذا الغرض هو الخير الحقيقى لى وفى طاعتى لمقتضياته أجد حريتى لأنه بغير هذا الهدف الذى أرى إليه أكون كالسباح الذى تتقاذفه أمواج بحر لم يرتده أحد . وأتحرك بدون اتجاه ، وأكون عبداً لعوامل لا تمكننى السيطرة عليها .

ويجب ألا أفعل ما يمليه الحافظ الأعمى بل أفعل ما تفرضه ذاتي الحقيقية ؛ ولكن ماذا يجب على أن أفعل ؟ إن رد الرجل المثالي هو الرد الحيوى فى هذا الصدد . وتمشى إرادتى الحققة مع أغراض تقاليد المجتمع العامة التى أنتمى إليها . وإن هدنى فى الحياة ليس من صنع يدى . لقد شكلته مجموعة الأغراض والأهداف الموجودة فى المجتمع الذى وجدت نفسى فيه . فإذا أصبح هذا الهدف فى عزلة ، فسأكون عاجزاً عن تحقيق أهداف سامية . ولكنى أستطيع ذلك عن طريق العلاقات الاجتماعية التى تعطى لحياتى معنى وتقوم بتوجيهها . وإن إرادتى التى لو لم تكن ، والتى لن تسعى إلى أكثر من إشباع لا يتمشى مع المنطق للدافع المباشر الذى إن كان فى عزلة فسيكون خالياً من أهداف دائمة .

إن إرادتى سيحولها الإطار الاجتماعى الذى وضعت فيه . وتجد كما جاء فى تعبير بوزانكيه « أشياء لها من القوة على أن تجعل من الحياة حياة تستحق الشخصية أن تعيش فيها هذه الشخصية التى تتحكم فى هذه الأشياء . »

إننا ك مخلوقات عاقلة لا نستطيع الهروب من الالتزامات الموجودة فى ذلك الإطار الذى أشرنا إليه . إذ أنها تمثل شطراً كبيراً من وجودنا ، وهى تكون — سواء اعترفنا بذلك أم لم نعترف — الأهداف الدائمة لذلك السعى لتيسير تحقيقها — هذا السعى الذى يزيد من حياتنا جمالاً



ويكسبها معنى ولونا ؛ وطالما لا تتسنى الحياة للمجتمع إلا عندما تنفذ هذه الالتزامات بطريقة جبرية عندما نضع ذلك الهدف نصب أعينها ، فإن المؤسسات التي تطوى هذه الالتزامات بين ثناياها لها دعوى واضحة بالنسبة لولاتنا ، إذ أننا عندما نطيعها نتمتع بالحرية كاملة . وعندما نطيعها فإننا نحقق هذه الإرادة الحقّة التي تمكّنتنا من تنظيم أنفسنا لتحقيق أعلى مراتب الرضا التي نبتغيها . وإننا لنسلم بأن العبودية للحواجز الطافرة مما لا يليق بالخلوقات العاقلة . وبدلاً منها نلتزم بطاعة قواعد السلوك التي يعتبر الولاء لها هو الشرط اللازم للحياة السامية المهيأة للإنسان وتمكن حريتنا في طاعة فضائل المجتمع .

ولكن ما هي النواحي التي تحدد مضمونها ؟ فوسط ذلك الخضم من المطالب المتصارعة لولاء الفرد . . هذا الولاء الذي يواجهه في معيشته ، كيف له أن يعرف ذلك الذي يحسم إرادته الحقّة ؟ فهو عضو في هيئات لا حصر لها ولا عدد، كالأُسرة والقرية والنقابة والكنيسة — كل ذلك يسير في اتجاهات متناقضة . فما هو الأساس الذي يمكن الفرد الاعتماد عليه حتى يدرك تمام الإدراك أنه بذلك قد اختار حريته ؟ أما الرد المثالي فهو الرد الذي لا مناص منه ، وهو أن حرية الفرد الحقّة تتمشى مع حرية الدولة . فعندما يطيعها فهو يقدم فروض الولاء للسلطة التي تحمي مصالح المجتمع الدائمة من المصالح الذاتية الممثلة في الهيئات الأخرى التي تدخل في نطاق سلطة الدولة . إذ أن الدولة هي الهيئة العليا

التي بين طياتها تجد الهيئات الأخرى معنى وجودها هي « المنظم الوحيد للحقوق . . . وحامي حمى القيم الأخلاقية ، فكلما تمشت إرادتنا مع إرادتها كلما أمكننا أن نحقق تلك الحقوق ، وتلك القيم الأخلاقية في حياتنا . وفضلا عن ذلك فإن هذا التحقيق هو الهدف الحقيقي للحرية المعقولة .

وإن الإنصاف لوجهة النظر هذه يقتضي الإشارة إلى إحدى النقاط التي تؤكدتها قبل المضي في دراستها . ولا ينادى الرجل المثالي بأن الدولة هي المهمة على ضمير الفرد . فإذا اعتقدت بوجود عصيان أو أمرها فلدي من شعور بتقدير الواجب ما يؤهلني للقيام بذلك . وفي الحقيقة يجب أن يدفعني عامل أكثر من الرغبة الشخصية إلى التمرد والعصيان « ويجب على أن أتذكر أنه كلما « دنوت من ذاتي ، كلما تمشيت مع « العقل الجماعي » . وطالما كان هذا العقل الجماعي هو الدولة ، فإن لي الحق في أن أثور وأن أتمرد على أساس الاعتقاد العام الذي ينادى بأن أمثل مصالح الدولة الدائمة خيراً من ممثلها الشرعيين . ويجب على أن أتذكر المدى الذي ربما أتورط فيه من خطأ التقدير في هذه النظرة وثانياً المخاطر التي أتعرض لها في التضحية بالقيم الدائمة للمنظمة الاجتماعية قرباناً لكسب على سريع . وعلى العموم ، فمن عادة الثائر أن ينسب إلى الدولة أخطاء ترجع إلى ما تقوم به الحكومة من أعمال ، فعندما يسعى إلى الإطاحة بالحكومة فهو يعرض الخير الدائم للخطر .

وجدير بالملاحظة أن هذا التأكيد يهدم النظرية المثالية . إذ أنه من المعترف به وجود حق وواجب في التمرد والثورة ، بالرغم من ممارسة هذا الحق في النادر . وبالتالي فإن ولائى ليس للمؤسسة من المؤسسات ولكن لأهداف هذه المؤسسة التى تسعى إلى تحقيقها . ولقد طلب إلى أن أطيعها طالما هى تقوم حقيقة بتحقيق هذه الأهداف . وإنى لا أعرف ما إذا كانت تقوم بذلك إلا عن طريق دراسة ما تؤديه من عمل . فإذا تيقنت بعد دراستى لها أنها لا تقوم بتحقيقها ، فوفقى واضح كل الوضوح . وتمشى حريتي الحققة مع إرادة الدولة عند ما تكون إرادة الدولة « حامية حمى القيم الأخلاقية » . فإما أن ينادى الرجل المثالى بأن جميع الدول تقوم بهذا الدور تلقائياً وإما أن هؤلاء الذين يستأثرون بالسلطة ولا يقومون بأى عمل لا يمثلون الدولة .

بيد أنه في الحالة الأولى ، لا نجد أى أساس يقوم عليه الحق في الثورة والتمرد ، ونجد في الحالة الثانية أنه طالما لم تكن الثورة موجهة ضد الدولة فإنها لا تتيح الفرصة أمام النقد الذى يؤكده الرجل المثالى .

ومجمل القول أن الحقيقة تكمن في أن نظرية الدولة المثالية لم تتوصل - حتى في صيغتها الحديثة - إلى حل مشكلة العلاقة الأساسية بين المثل الأعلى والحقيقة ، إذ أن الدولة التى تكلم عنها تكمن ( كما أصر بوزانكيه على القول ) في مجال المدركات . وهى بذلك لم تكن دولة من الدول الحقيقية ، ولكنها طريقة للقياس نقيس بها ما تقوم به الدول

الأخرى من أعمال . وهي في هذا الوضع لا تقوم بحل مشكلة الالتزام السياسي في العالم الواقعي . فهي تحكى لنا مقومات الدولة التي تقدم فروض الولاء لها . بيد أننا نواجه مشكلة ما إذا كانت الدولة في العالم الواقعي تقوم بتحقيق تلك الشروط التي يترتب عليها استحقاقها .

ولكن إذا وافقنا هيجل على ما يقوله ، وأكدنا أن الفرد الحقيقي هو الفرد العاقل ، ومهما يكن يجب أن يكون كذلك ، فلننا نخرم وجوه الخير الواضحة للجنس البشرى . إذ أن ذلك الذي يتسم بالشجاعة هو الذي يثبت ويؤكد مثلاً أن الدولة الفرنسية قبل عام ١٧٨٩ أو أن دولة روسيا القيصرية تستحق الولاء الذي قلّمه لها مواطنوها . كما أن أى رأى عن الدولة يؤدي إلى استنتاجات ملتوية — تبدو لأول وهلة على الأقل — أنها متناقضة كل التناقض ، فهو لذلك لا يستحق أن نثق به . فهو إما أن يكون مجرد تفسير بنى على ذلك التأكيد الذي يقول: إن كل شيء موجود يعتبر شيئاً صحيحاً ، ولا يعتقد في ذلك أحد ، وإما أن يكون دراسة تقضى بأن طريقة التغيير يجب أن تسلك طريق الإقناع لا طريق القوة . وتعتبر هذه دعوى مؤداها أن وسيلة الثورة باعتبارها أداة لإجراء التغيير الاجتماعى تعتبر طريقاً غالى الثمن إذا قورن بقيمة نتاجه .

ولكن إذا تغاضبنا عن كل ذلك ، فإن النظرية المثالية لا تبعث على الرضا . فهي قاصرة من الناحية السيكلوجية ولا سيما في تحليل طبيعة الإرادة . وتصبح الحقيقة التي تنادى بها هي أن ما وقع عليه اختياري

لأعمله ، ولقد أسفت على هذا الاختيار تصبح أساساً للنظر إلى ما يجد من أسف على أنه شرط أساسى بالنسبة لذاتيتى أكثر من النظر في الاختيار الأول ، على أنه أكثر واقعية وأكثر حقيقة . فأنا أكون إرادتى بكل ما فيها من قصور ، وأنها تكون تلك الشخصية التى تميزنى عن غيرى من بقية أفراد الجنس البشرى ، وإن إرجاع تلك الحقيقة إلى ذلك الجزء من إرادتى وهى متحررة من ذلك القصور الذى يميز جزءاً آخر لتعتبر مجرد ألفاظ بليغة لأننى يجب أن أمثل ذاتيتى . وتوحى — كما يوحى المثاليون — بأننى أستطيع أن أقوم بما تفصح عنه شخصيتى عند ما أحدد ما يحدده المجتمع الذى أنتمى إليه ، ومعنى ذلك أننى أخطئ فى تقدير طبيعة الشخصية .

وما من شك فى أن وجهة النظر المثالية قد اعتراها الضعف والوهن حتى إنها عجزت عن إدراك طبيعة الشخصية .

ولا تكمن أهميتها فى عزلة نهائية نمر بها كل يوم ، ولكن فى المساهمة التى تنهها هذه العزلة لحياة الكل حيث يشاطر فيها الفرد . وعلى ذلك يمكن القول بأن عزلتى غير حقيقية ، أى أنها تكون وحدة مع عزلة الجميع الذين يعمرون بتجربة مشتركة أمرّ أنا أيضاً بها . بيد أن النقطة التى أهملناها هنا هى النقطة الحيوية التى نقول : إن الخبرة المشتركة لن تمثل نفسها فى شخص ما كما تتمثل فى شخص آخر ، فكارل ماركس ومستر جلادستون لم يستلخصا نفس النتائج من الحياة الاجتماعية التى عاشا

فيها . فلا يصدر الاتحاد عن المشاركة في عالم مشترك بل هو يصدر عن وجهة نظر واحدة حول الأعمال التي يهيئها ذلك العالم المشترك . ولا يصبح للتاريخ أى معنى ما لم نعتقد أن الأفراد يجوز اختلافهم حول الأفكار الموجودة في ذلك العالم . فليس الاتحاد وليد شيء يمنح ، لقد خرج إلى حيز الوجود لأن الأفراد أدركوه عن طريق بحثهم عن أهداف متشابهة ، وهي ناحية خاصة بي ، بمعنى أنه لا يدرك معناها أحد — عدا ما أكتبه عنها .

وتكمن أهمية هذه النظرة في أنها تمكننا من نبذ الفكرة المثالية عن الحرية . إذ أنه عند ما ينظر إلى الشخصية على أنها ليست واقعية في انعزالها ولكن على أنها تشترك مع شخصيات أخرى ، نجد أن الإكراه هنا لا يقصد منه استخدام الدولة للقوة ضد الفرد، ولكن فرض الإكراه على الإرادة التي تتوق إليها ذاتيته الحقيقية . ومن هذه الزاوية لانجد أية مشكلة عن الحرية إذ عند ما يكره الفرد بهذه الطريقة ، فهو في الحقيقة قد أبدى استعدادة لقبول ما تتوق إليه ذاتيته الحققة . ولكن نجد كثيراً منا ينادون بأن الرجل الثورى لا يدرك مطلقاً أن الحكومة التي تسجنه هي في الواقع تمنح الحرية لذاتيته الحققة . فإن ما يمر به من تجارب هو الاكراه ، وهو ينظر إلى ذلك على أنه حرمان من الحرية . فإذا أخبرناه أنه قد تمتع بالحرية عند ما حيل بينه وبين تحقيق الغرض الذى ينظر إليه على أنه « علة وجوده » فعنى هذا أنك تسلب الألفاظ معناها .

وليس هناك من رد على هذه النظرة يبعث على الرضا عند ما نجارى بوزانكيه فيما قاله من أن نبذ المثالية يجعل من المتعذر تفسير تناقض الحكم الخاص . ولأى أشعر بالحرية فى مجتمع يمارس سلطة الإجبار على نفسى للحد الذى أتقبل فيه الأهداف التى من أجلها يقوم المجتمع بممارسة هذه السلطة، بل وربما أتنازل عى حقى فى مقاومة هذه السلطة بكل سرور فى بعض الأحيان ، لأنى - لكى أعادل كفتى الميزان - أتخذ وجهة النظر التى تقول : إن خير النواحى العامة التى يسعى المجتمع لتحقيقها تفوق نواحى الشر التى ينطوى عليها ذلك الهدف الذى أمقته وأبغضه . ولكن ليس معنى ذلك أنى أرحب بالإجبار والإكراه . لأنى أجد فيه ( إذا قمنا بتحليله ) الأغراض الحقيقية التى أسعى إلى تحقيقها ، أما ذلك التكنفورمست ( المنشق عن الكاثوليكية ) الذى قام بدفع ضريبة تعليمه طبقاً لقانون عام ١٩٠٢ فهو لم يقم بذلك لأن حريته الحققة قد وافقت على هذا القانون . فهو قد قام بذلك لأنه اتبع وجهة النظر التى تقول خير لك أن تصبر على قانون عقيم من أن تتحدى السلطة التى تستمد منها جميع القوانين ، بيد أن ذلك القرار لم يجعله يشعر بحريته إلا أن ما يتركه من أثر هو إقناعه بضرورة تغيير هؤلاء الذين يمارسون سلطة الدولة لسن قوانين حقيقة .

هناك ناحية أخرى من نواحى النظرية المثالية تحتاج إلى شىء من الدراسة ، فهى تبنى دفاعها على الالتزام السياسى على فكرة الصالح العام

الذى يشاطر فيه جميع أعضاء المجتمع ويمكن تحقيقه عن طريق الدولة . ففي الدولة يتمثل التضامن المتجسم في الهيئات الاجتماعية وهو تضامن الإرادات الحقيقية لجميع الأفراد . ولكن من الواضح ( ١ ) أن وجهة النظر هذه تتوقف على نظرية الإرادة الحقة التى نبذناها من قبل . وإن الصالح العام فضلا عن ذلك ( ٢ ) هو عبارة تشمل عدداً من الأفكار المختلفة ، وكل فكرة متميزة عن غيرها . وربما تعنى ( ١ ) النفع أو الخير الذى حققه التعريف في الدولة المثالية . وذلك يعنى عدم الوصول إلى حل بالنسبة للصالح العام ، في الدول الحقيقية . وربما تعنى ( ب ) مبدأ الرخاء التى يجب أن تهدف إليه الدول ، ولكن ذلك بطبيعة الحال لا يحدد مسألة ما إذا حاولت دولة بالفعل أن تحقق عملاً ما ، ويقصد من العبارة أيضاً ( ج ) تلك العادات والتقاليد والأغراض التى يهدف أى مجتمع إلى الاحتفاظ بها . وإننا نقرن فكرة إنجلترا بأفكار من هذا النوع . وإننا نشعر بأننا كإنجليز نشترك في صفاتها حتى ولو كنا غير متيقنين من تعريفها . وإننا نتوقع أن الدولة ستستخدم سلطاتها للاحتفاظ بتلك الروح التى تتسم بصفة خاصة هي الصفة الإنجليزية . كما أننا نحس أيضاً بأن انتهاكها سيضعف على الأقل ، أو في ما يمكن أن يقضى على الولاء . لفكرتنا عما تسعى الدولة الإنجليزية إلى أن تكون عليه . أما لإجراء التغييرات الضرورية ، فذلك أمر حقيقى بالنسبة للدول الأخرى التى تساهم في تراث قوى يتشبث به الجميع .



أما ما عجزت النظرية المثالية عن تحقيقه ، فهو الحقيقة الهامة التي تنادى بأن كل فكرة من هذه الأفكار عن الصالح العام هي العمل على ما يعتبر الأفراد أنهم يواجهونه في الحياة اليومية . وهم لا يقدرّون الدولة على أساس النوايا التي تفصح عنها بالرغم من أن ذلك يدخل في حكمهم وتقديرهم . أما في كل الحالات العرضية — وهي الحالات الهامة في هذا الصدد — فهم يصدرّون أحكامهم من وجهة نظرهم فيما تكشفه من سلوك حقيقي . وإن ما يطلبونه من الدولة هو أن يكون الصالح العام الذي تحققه شيئاً يشعر كل مواطن بأنه يساهم فيه بوسيلة ما ، حتى يبعث ما تقوم به من عمل على رضاه . وليس مما يدعو إلى الاستكفاء أن نقول له : إن المثل الأعلى هو الناحية الواقعية . أما في الحالة العرضية فيجب عليه أن يعتقد في ذلك . وليس هناك من نظرية عن الدولة يجوز أن تدعى الكفاية أو الوفرة ما لم تشبع هذه الحاجة لتقنع الفرد — إذا كان في عزلة عن الآخرين — إن صالحة يكمن في الصالح العام للذي تشيده دولته وتحققه له .

ومما هو جدير بالإشارة أن روسو كان يسير على هذا المنوال . ويتفق في هذا أيضاً ت. ه. جرين ولكن بدرجة أقل . فبالرغم من أن نظرية روسو في الإرادة العامة قد جعلت منه المؤسس الجديد للمدرسة المثالية في ميدان السياسة . وقد بنى تطبيقها — في أعماق دراسته — على مبادئ أعدت بدقة للحيلولة دون انحراف أغراضها . أما الفكرة التي تنطوي

عليها نظريته فهي قائمة على فكرة المساواة . ولأجل حماية دعائم المساواة في كيان المجتمع المدني يجب أن يتخلى جميع الأفراد . عن ذاتيتهم للدولة . ولحماية أركان المساواة يجب أن يكون القانون - لكي يصير قانوناً - عاماً ، وأن يكون له أثره على الأفراد بقدر متساو . ولحماية دعائم المساواة يجب أن يتناسب حجم الدولة دائماً بحيث يحدد أعضاء المجتمع الإرادة العامة ثم يشكلونها . وأخيراً فإنه لحماية دعائم المساواة يجب وضع ديانة مدنية وأن يدرب الأفراد بغيرة بالغة على الاحتفاظ بروح الدستور . ويمكن للملك عند رسو أن يطلب طاعة أعضاء المجتمع لأنها هي المجتمع ذاته . أما الفكرة التي تقول بأن السلطة الملكية يمكن ممارستها على مصلحة المجتمع وذلك عن طريق هيئة كالحكومة تزيل فكرة رسو عن الدولة الشرعية من أساسها .

وينطوي موقف ت . هـ . جرين على مثل هذه النظرة . ولذلك أذكر « أن مطالبة الفرد أو حقه في أن يكون لديه من السلطات المعينة التي يكفلها له المجتمع بأن يمارس بدوره بعض السلطات على الفرد - يعتمد على الحقيقة التي تقول بأن هذه السلطات ضرورية لإشباع احتياجات الفرد في مهته باعتباره كائناً فاضلاً ، وكذلك لكي يكرس نفسه للعمل على تطوير نواحي الشخصية التي تبلغ حد الكمال في نفسه وفي الآخرين » وهذا هو مضمون تعريفه الشهير عن الدولة التي يعتبرها « هيئة من الأشخاص يسلم كل فرد منهم بما له من حقوق وما له من مؤسسات

معينة تكفل له الاحتفاظ بتلك الحقوق . ومن الواضح أن حقوق كفرد من الأفراد ليست منفصلة عن الدولة ، وأن الدولة التي تفشل في إدراك مثل هذه الحقوق ستفشل حتماً من وجهة نظر جرين في أن تكون دولة طالما ستكون خالية من الصفة الأخلاقية التي تجعل لها الحق في أن يدين لها المواطنون بالولاء . وذلك هو السبب في أن جرين قد أصر على أن الإرادة لا القوة هي الأساس الذي تقوم عليه الدولة . فاستخدام القوة له ما يبرره ما دام يتسنى عن طريقه تحقيق إمكانيات حياة رغدة ؛ ولقد أكد أن المجتمع السياسى الذى يقوى من دعائه عن طريق الإجبار والإلزام لا يستحوذ على السلطة الأخلاقية على المواطنين وذكر في كتابه « إننا نعتبر روسيا دولة مجاملة على أساس أن سلطة القيصر بالرغم من عدم خضوعها لأية سيطرة دستورية لم نحدث ممارستها طبقاً لتقاليد معترف بها يتطلبها الصالح العام ويعتبرها سنداً لحقوقه » . ولقد داخله الشك في حق الدولة الروسية في أن تطاع نظراً لما يبدو له من أن ما تقوم به من عمل لا يمت إلى الأهداف التي يجب على المجتمع السياسى أن يحققها . وليس هناك أى مجهود في نظرية جرين للمطابقة بين الواقع والمثاليات . وما هو جدير بالملاحظة معرفة التأكيدات المختلفة في وجهات النظر هذه من عرض هيجل للنظرية المثالية ، إذ أننا نجد أن نجد أن حق الفرد في أن يتمتع بحقوقه ( وذلك بالنسبة لجرين وروسو ) يعتبر تفاعلاً لوضعه باعتباره كائناً فاضلاً . وهذه الحقوق متساوية بين كل فرد وغيره ، وليس

من حق الدولة أن تختار بعض هذه الحقوق وتغدقها على بعض الأفراد بينما تحرمها على آخرين . ولذلك فإن ما يجب عليها أن تعمل هو إتاحة المساواة لأفراد المجتمع . فهم باعتبارهم كائنات فاضلة لهم مصلحة مشتركة فيما تقوم به من حماية لذلك الرخاء . ولذلك فلهم الحق في أن يصدروا أى حكم على ما تقوم به من أعمال . وأما عن سيادتها فتعتبر في نظر كل فرد منهم محاولة في وجود المزاج المشترط وتصبح ممارسة صحيحة للسلطة عند تحقيق إمكانيات حياة رغدة حيث يمكن « إشباع احتياجات الفرد في مهنة » .

ولا نجد مثل ذلك المعنى عند هيجل . فهو لا يزيد عن مجرد إنكار إمكان تطبيق القواعد الأخلاقية على ما تقوم به الدولة من الأعمال . « فالدولة تعتبر العقل المطلق الذى لا يعترف بأية سلطة غير سلطتها التى لا تعترف بقواعد مجردة غير ملموسة عن الخير والشر . . . الخ » ويبدو اتجاهه في أن يقرن الدولة الحقيقية بتلك النواحي السامية التى تصدر عن تجسيما واعتبارها من الكائنات البشرية الذين لديهم مثل أعلى عمل في حدود الضيقة ، يتحدد بما يقومون به من عمل . وإن كسب المال واحترام الجماعة التى ينتمون إليها هما المقياس الذى يقيسون به الأمانى التى يهدفون إليها . فهم لا يمكنهم إدراك مزاج الجندى . لقد شغلهم جمع المال فلم يهتموا بالوطنية . أما بالنسبة للعلاج فإن هيجل ينظر إليه نظرة عالية . إذ أنه قادر على الولاء وعلى الإخلاص ،

ويعتبر ذلك موجهاً لشخص ما لا موجهاً نحو فكرة بعينها . فالفلاح ماهر في عمله إلا أنه يفتقر إلى الذكاء الذى يمكنه من النهوض إلى مستوى أعلى من المصالح المعينة التى يعتبر فيها ذا كيان فردى . ولذلك فإن الدولة التى تتكون من أمة واحدة نستطيع أن ندرك أنها تتكون من ثلاث مظاهر ، إذ نجد أنه ربما أوقف بعض العمال الصناعيين شيئاً من الذكاء ، لا أنهم قد غرقوا في محيط ضيق الحدود تسوده الأنانية . إلا أننا ربما نجد الفلاح الذى يتصف بالولاء للمجموع ولكننا ننتبن أنه بسبب افتقاره إلى هذا الذكاء يتخذ ولاؤه للمجموع صفة الثقة السلبية العمياء . وهكذا يكون عنصراً سلبياً في الدولة ، لأنه يظهر عدم كفاءته لممارسة تلك الصفات التى تتطلبها الحكومة . أما طبقة النبلاء فهى التى فى إمكانها أن تسمو على المصالح الذاتية لوضعها فى المستوى الذى يتمشى فيه الواجب الخاص مع الواجب العام . والهيئة التى تتسم ببعد نظرها هى وحدها التى تصلح لإصدار الأوامر باسم الدولة . وهى لإمكانها أن تسمو على المصالح الشخصية تستطيع أن تمثل أسمى أشكال الفضائل الاجتماعية . وهى أيضاً الهيئة الوحيدة التى تستطيع إخراج المثل الأعلى إلى حيز الوجود — هذا المثل الأعلى الذى يناضل فى الدولة القومية لكى يخرج إلى حيز الوجود .

وليس من العسير معرفة مصادر هذا الاتجاه . فهو يصدر عن الحماسة لتلك النظرة الإغريقية التى تحرم صفة الرعوية من هؤلاء

الذين يعتمدون على أنفسهم للحصول على القوة ، وهذه النظرة تجارى أيضاً نظرية بيرك في أن الأفراد الذين تحرروا من الحاجة إلى التفكير في المستقبل قد تحرروا - نتيجة لذلك - من الخضوع للمصالح الشخصية الضيقة . فهي تمثل تفاعل هيجل المتحمس مع التجارب والتطورات المرتبطة التي حدثت في العهد الثوري الذي كان يعيش فيه ، وبناء على ما جاء في مؤلفات هيجل السياسية ، نجد أنها تتسم بالإدراك التام لنواحي الضعف التي تتميز بها هذه الطبقات التي يمحها ولا يحبها . إلا أنها تتميز أيضاً بنفس الغموض الذي كشف بيرك التام عنه .

وإن النتيجة التي تمخضت عنها طريقة عرض هيجل هي سلب فاعلية الرعوية . من الجميع عدا أقلية في الدولة . فلقد استبعدوا من إرادة السيادة ، لأن طبيعة المهنة كانت تندد دائماً بتلك النظرة المحدودة الأفق التي تقدم الصالح العام قرباناً لمصالحهم الذاتية . فهم جديرون بتحقيق الخير العام ، مضحين بأنفسهم في سبيل الارستقراطية التي قال عنها هيجل : إنها تتلقى المساعدة منهم في مقابل المساهمة في الاتجاه السياسي للمجتمع . ومن الواضح هنا توافر تلك الافتراضات التي يقوم عليها هذا الاتجاه ، بيد أن ذلك لا يظهر أى حرص - هذا الحرص الذي أبداه كل من روسو وجرين : لأنها تبدأ أول ما تبدأ باستبعاد جزء كبير من الجنس البشرى من القدرة على اعتبار أنهم كائنات فاضلة . ثم إنها تستمر عن طريق الاعتقاد بأن الطبقة الأرستقراطية

تستطيع معرفة الصالح العام دون أن تتعرض للوقوع فى أى خطأ .  
وهى تقوم بعمل كل هذه الأشياء بالرغم من جميع شواهد التاريخ  
التي تدل على أنه لا دخل للمهنة فى نشأة الكفاءة السياسية . كما أن كل  
الطبقات الأرستقراطية مهما بلغ سمو المثل الأعلى الذى تبدأ به تعجز دائماً  
فى النهاية عندما تتخذ وجهة نظر ضيقة جداً بشأن أهداف السياسة  
العامّة . وإن وجهة النظر هذه لتعتبر نتيجة للحقيقة التى تنادى بأن  
الطبقة الأرستقراطية — مثل طبقة التجار أو العمال أو الفلاحين —  
تعتبر أسيرة للتجارب التى لا يستطيعون الإفصاح عنها . ولقد قرأ هيجل  
بتمعن كتاب بيرك « خواطر عن الثورة الفرنسية » . وما يدعو إلى  
الشفقة أنه لم يدرك أن كتاب « أفكار حول أسباب التدمير الحاضر »  
يعتبر آخر تعقيب على ما يتضمنه من المبادئ .. وأن ما يقوم به حزب  
العمال هو الجواب الأوفى على المثل الأعلى لحزب العمال .

ونجد وجهة نظر هيجل ( وكذلك فى الواقع جميع أركان النظرية  
المثالية تعتمد على افتراض يدور حول التنظيم الاجتماعى ومضمون هذا  
الافتراض من الأهمية بمكان . ومحوره هو أن الكل أهم من الجزء ، وعلى  
ذلك فإن مصلحة الدولة القومية يجب أن ينظر إليها على أنها أعظم أهمية  
من مصلحة أى فرد أو أية هيئة . ولذلك فإن هؤلاء الذين يسيطرون على  
سيادة الدولة — وذلك بسبب المصلحة العليا التى يعتبرون مسئولين عن  
رعايتها — تكون دعوام فى المطالبة بالطاعة أجدر من دعوى أى كائن

من يتولون رعاية أية مصلحة أخرى أقل شأنًا من مصلحة الدولة .  
 إلا أن مثل ذلك الاقتراض تكتفه مشاكل عديدة، فهو لا يوصلنا  
 إلى حل لها . فإذا لم تتطابق الدولة مع المجتمع — وذلك ما تؤكد النظرية  
 المثالية دون أى دليل — فإن مصالح الأمة لن تتطابق مع مصالح الدولة .  
 فالدولة كما يقول بوزانكيه « هى مجتمع قد جرى العرف على الاعتراف  
 به على أنه وحدة لها حق قانونى فى استخدام القوة » . وهى باعتبارها الهيئة  
 صاحبة السيادة نجد أن أية هيئة أخرى تخضع لقوانينها ، وذلك فى النطاق  
 الذى حدد لها . ولكن ليس معنى ذلك أنها جزء منها . فالكنيسة  
 الكاثوليكية فى روسيا لا تعترف بأنها جزء من الدولة السوفيتية . وإننا  
 لا نستطيع — عندما ندرك الحقائق — أن ننظر إلى الدولة على أنها تطوى  
 بين جنباتها كل الأغراض الاجتماعية وأنها تقوم بتحديد مشروعاتها ،  
 ولكنها تحدد النواحي القانونية فقط ، وهى تستطيع أن تسعى إلى أن تلزمهم  
 قانوناً بالخضوع لمطالبها . ولكن إذا افترضنا أن ذلك الخضوع للقانون  
 يعتبر أكثر من نتيجة شكلية مجردة تمخضت عن طبيعة السيادة ،  
 فعنى ذلك أننا قد أخطأنا معرفة طبيعتها . فالنواحي الشرعية تعتبر أمراً  
 منسوباً إلى عالم مختلف تمام الاختلاف — هو عالم الجدل .  
 ونحن إذا قلنا : إن الدولة فى ذاتها أعظم من مجموع مكوناتها فإن  
 هذا قول لا طائل تحته ، لأنه أولاً ينطبق على جميع الهيئات كالكنائس  
 والنقابات والأحزاب السياسية . وثانياً — أن هذا القول لا يحل مسألة



الامتنعاجات الممكن استخلاصها منه . ومن الواضح أننا نكون على يقين إذا قلنا :. إن خير الدولة (حيث يتضمن ذلك خير الأفراد) أعظم شأناً من خير الفرد الواحد . ولكن ذلك أيضاً لن يحل المسألة الكبرى الخاصة بما إذا كان ما تقوم به الدولة من عمل يحقق الخير لجميع الأفراد . والأكثر من ذلك هو أنه يجب علينا أن نتذكر أن « العمل الذي تقترحه الدولة » يعنى العمل الذى تقترحه الحكومة التى تصدره باسمها . ولا يوحى أى فرد بأن ماتخذها الحكومة يعتبر أمراً شرعياً لأن ذلك هو العمل الذى تقوم به الدولة . وليس ذلك أكثر من محاولة تقوم بها هيئة من الأفراد تسعى إلى تحقيق بعض الأغراض التى تعتبر مرضية بالنسبة لهم وتنطوى على نوايا طيبة ، ولكن لا يعتبر ذلك غرضاً حقاً لأنهم يعدونه كذلك ، ولا يعتبر كذلك غرضاً حقاً لأنه ينطوى على تلك النوايا . ولقد ارتكبت أسوأ الأخطاء فى التاريخ بأيدى بعض الأفراد فى سبيل إحقاق الحق . وإذا نحن تغاضينا عن الصعوبات التى تتعلق بنواحى ما وراء الطبيعة ، فإن مغالطة وجهة النظر المثالية تعتمد على الخلط المتواصل بين أغراض الدولة المثالية وسياسة الحكومة الواقعية . فالدولة تعتبر منظمة تمارس السلطة الإلزامية لتحقيق الخير الاجتماعى .. وتستطيع أن تؤدى ما تقوم به من أعمال عن طريق أفراد يتكلمون باسمها . ومن المفروض أنهم يقومون بذلك العمل من أجل الأغراض التى تكونت الدولة لتحقيقها : وإن أفعالهم هذه هى صاحبة الفضل فى حالة الإجلال التى

تحيط بالفكرة الفلسفية للدولة . ولكن لن يعزو أى شخص من أتباع  
ماركس ، أو أى يهودى أو أى فرد من أتباع حزب الأحرار -  
هذا الفضل إلى هتلر عند ما يقوم بعمل ما باسم الدولة الألمانية . كما  
أنه لا يوجد أى فرد يعارض الشيوعية قد ينسب هذا الفضل إلى ستالين  
إذا قام بعمل ما باسم الدولة السوفيتية ، فى كل حالة يمكن القول بأنه  
يجب إصدار حكم ما على العمل عن طريق ما نعتبره متمشياً مع  
السياسة التى نعتبرها صحيحة فى أى موقف من المواقف . كما أننا لا ننظر  
إلى حكم الدولة نفسها - وهو حكم هؤلاء الذين يمارسون سيادتها - على  
أنه جدير بأن يتبوأ المكان الذى نشغله لا لشيء إلا لأنه الحكم الذى  
أصدرته الدولة .

وعندما نقول : إن الدولة تعتبر اتحاداً يشمل كل شيء يجب أن نذكر  
أن هذا الاتحاد ما هو إلا مثل أعلى مجرد للاحقيقة واقعة ، إذ أن الذى  
نفخ فيه هذه الصورة هو التعريف المجرد ، ويمكن تحقيقه عندما يهدف  
الأفراد إلى إيجاده . ثم إننا نستطيع أن نؤكد الشروط التى نرسى عليها  
الدعائم لإيجاده . ولا يتسنى ذلك إلا عن طريق الإمعان فى عظات التاريخ  
ودروسه .. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن ذلك لن يتحقق طالما أن  
مجموعة يعتقد بها من المواطنين قد استبعدت من المشاركة فى الخير  
الذى يمكن للدولة أن تحققه . وسنجد أن الحرمان من السلطة السياسية  
فى أى مجتمع سياسى يعنى أيضاً الحرمان من الفائدة التى تعود من

ممارستها . وهي كذلك لن تكون حقيقة عندما لا يتاح للمواطن أن يعبر عن رأيه بصراحة في شئون الدولة . فإن السياسة التي تتسم بالحكمة تكون دائماً نتيجة الصورة المتعكسة عن التجربة . فعندما يحال دون الإفصاح عن التجارب ، لا نجد المواد المكونة لهذه السياسة التي تتسم بالحكمة ، وفي ذلك يكمن السبب في أن الدكتاتوريين لا يستطيعون تأسيس أسرة حاكمة مستقرة . وهم بسبب قصرهم للتجارب على القدر الذي يسمحون بالإفصاح عنه ، والذي يعرب عن الرضا عما بذلوه من مجهود ، فإنهم يحرمون أنفسهم من الاتصال بعقول رعاياهم . ونجد أنه في الدولة التي تتاح فيها الفرصة لتوجيه النقد — أن استخدام القوة له ما يبرره في أي مجتمع من المجتمعات .

وليس ذلك هو كل شيء . فإن اتحاد أية دولة دائماً لا يعد دليلاً على قدرتها في إشباع احتياجات مواطنيها وتحقيق أهدافهم . ولا تستثنى هذه القاعدة أي شيء في مجال التعاون . فعند ما تقوم بحرمان شعب من حريته السياسية — كما حدث في ألمانيا النازية — فعلى ذلك أنك حرمتهم من الاستقرار ، إذ أن الأفراد الذين لا يعرفون ما يتوقعون حلوله في الغد ، سيصبحون نهياً للخوف والقلق اللذين لا يتمشيان مع الولاء الذي يمنحونه عن طيب خاطر . وفضلاً عن ذلك نجد أن هناك عدداً قليلاً من الدول لا تستطيع أن تتحمل انخفاضاً شديداً في مستوى المعيشة إلا إذا وقفت على الدلائل التي تثبت : ( ١ ) هذا الانخفاض ضرورة

ينطلبها الموقف الراهن، وأن (٢) جميع طبقات المجتمع في ذلك سواء . . . ولكن عند ما يدرك أفراد الدولة أن ذلك العمل قد شابه التحيز ، فإنهم لا ينظرون إلى إلزامهم السابق أمام السلطة على أنه التزام له شرعيته . وقد كانت هذه اللحظة دائماً بداية فترات يوجه فيها النقد — هذه الفترات التي تسبق عهداً ثورياً .

وإن القدرة على إشباع تلك الأمانى المصطلح عليها لا تتطلب أى شكل معين من الدستور ، ففي الماضي حقق كل نوع من أنواع الدولة — سواء أكان ذلك في النظام الدكتاتوري أم النظام الديمقراطي — حقق الاتحاد الذي تمخض عن هذا الإشباع بطريقة ناجحة . والشئ الجدير بالملاحظة في تاريخ أشكال الدولة وأنواعها هو عدم الاستقرار النسبي لجميع تلك الأشكال . وكان من عيوب النظريات الفلسفية السياسية أنها عجزت عن تفسير تلك الظاهرة تفسيراً يبعث على الرضا . ونرى مثلاً أن النظام البرلماني الذي حاز منذ زمن بعيد ولاءً تاماً من رعاياه ، ونظر إليه على أنه مثال يقتدى به العالم أجمع — ينظر إليه اليوم بعين ملثها الريبة أو الشك أو الكراهية ، ونرى في ميدان آخر أنه مما يسرعى الانتباه أن نجد أن استخدام سلطة الدولة لتعزيز الأسس القانونية للرأسمالية ( التي لم تقاوم عام ١٩١٤ في أى بلد إلا من شرذمة من المتحمسين ) تكون اليوم — أكثر مما كانت في أية فترة من تاريخ سعيها لتحقيق هذا الهدف — مثار جدال شديد على نطاق واسع .

ولكن قبل دراسة أسباب هذه الظاهرة يجدر بنا أن نبدأ بالعموميات .  
 فأفراد الدولة لا يهتمون بالمحافظة على هذا الاتحاد في حد ذاته ، بل هم  
 يسعون للمحافظة عليه لما يرونه من نتائج هذا الاتحاد . وتقوم فكرة  
 تخويل الحق في ممارسة سلطة الدولة على رأيهم فيما تتمخص عنه هذه  
 الممارسة . ولقد سقطت الدولة القيصرية لأن حكامها لم يستطيعوا  
 إشباع احتياجات الجماهير ، وذلك من جراء السياسة التي انتهجوها .  
 ولقد سقطت جمهورية فيمار الألمانية لأن جماعة من المواطنين فيها  
 لم وزن يمكنهم من نزع سيادتها ، قد اقتنعوا بعجزها عن أن تكفل لهم  
 ظروف الحياة الخيرة .

ففي كل من هاتين الحالتين نجد أن الأسس التي قامت عليها هذه  
 النظرة ليست بالأمر الهام نسبياً . وما من شك في أن المثال الألماني يبدو وهمياً  
 لأي مراقب محايد . غير أن الأمر الهام في المثالين هو أن اتحاد الدولة  
 قد قضى عليه ، وأن اتحاداً جديداً قد خرج إلى حيز الوجود ، على أنه في  
 ظروف جديدة سيكرس لتحقيق أغراض أفضل من سابقتها . وكان  
 فريق من رعايا الدولة التي قضى عليها لم من القوة ما يمكنهم من نزع  
 سيادتها يعتبرون أنها عجزت عن تحقيق أمانهم المشروعة .

إن النظريات القديمة التي وضعت عن الدولة ، ولا سيما النظرية المثالية  
 لا تفسر تفسيراً وافياً تلك المواقف التي ذكرناها من قبل . ويناقش أرسطو  
 في الجزء الخامس من كتاب « علم السياسة » فيشرح علم السياسة لا فن .

الحكم . وكثيراً ما يتكرر ، مثل هذا الموقف ، حتى إن بعض المراقبين المحنكين أمثال مكيافيلی أصروا على وجهة النظر عن دورات التاريخ إذ يأخذ طابع الدولة في التدهور . وذلك نتيجة حتمية لأنها تأخذ طابعاً آخر . واتحاد الدولة في التاريخ يتدهور دائماً عندما يكون بعيداً كل البعد عن مفهوم كلمة الاتحاد . وتفتر حرارة الولاء الذي يفرضه لتحقيق أهدافه على أساس أن هذه الأهداف لم تتحقق بعد . وأن وجه الشبه بين الدولة النظرية والدولة العملية يكاد يكون وقتياً حتى أن أولئك الذين يتأثرون بما تؤديه من أعمال لا يستطيعون الاعتراف بصحتها .

ولا تعتبر هذه الناحية الوقتية عما توجهه الدولة من نقد ، ولكنها هاتف ضروري ينادى بأن حكومات بعض الدول لا تؤدي عملها على خير وجه إلا أن المواطن يستطيع التغلغل في أعماق دولته عن طريق الحكومة . وهو يصر في الأوقات العصيبة على أن هناك تشابهاً بينهما . إذ طالما تقوم الحكومة بأداء عملها باسم الدولة — فالأهداف تصبح أهدافها وتقوم سلطة السيادة بتحقيقها . ويشير إلى طبيعة الدولة من واقع أعمالها الحكومية دون سواها . وهنا يكمن السبب في قصور أية نظرية عن الدولة . ولا يرجع ما تقوم به الحكومة من عمل إلى التفسير الذي تقدمه . فالدولة هي ما تقوم به الحكومة من أعمال . وأن أية نظرية تطلب من الحكومة تحقيق الأغراض المثالية للدولة تعتبر بمثابة أساس للحكم عليها ، وليست مجرد إشارة إلى نواحيها الهامة .

وسأحاول شرح ما يبدو لي أنه تفسير للظاهرة التاريخية التي ذكرتها هنا فيما بعد . أما هنا فسأكتفي بمناقشة علاقة هذه الحقيقة بالنظرية الفلسفية . ولقد أقيمت دعائم هذه العلاقة على الاتجاه المستمر للحافظ الإنسانى الذى أخذ يشق طريقة ليكون صفة كبرى تظهر فى المجتمع ويعتبر هذا التأكيد قديماً قدم الفلسفة السياسية ذاتها . وذلك ما استرعى انتباه أرسطو . ومن الأهمية بمكان أن نعرف العنصر الرئيسى الذى يكمن فى معالجة بعض الأفراد لهذا الموضوع - وهم أفراد يختلفون عن رؤسؤ وتوكيفيل - وهم يوافقون على وجهة النظر القائلة بأن الاختلافات فى الدولة تتطلب ما يبررها . فحرمان بعض الأفراد من بعض الامتيازات الخاصة يؤدى إلى مناوئاتهم بإلغائها أو منحهم إياها ، وعندئذ ليسود عدم المساواة . غير أنه بمجرد اعتقادهم فى وجود حد فاصل بين ما يستحوذون عليه ، وبين ما يتوقعونه ، نجد أن عدم المساواة راجع إلى أن سلطة سيادة الدولة تسانده . وذلك هو تاريخ التسامح الدينى ، وتاريخ تدخل الدولة فى النواحي الاقتصادية ، وتاريخ حق الانتخاب ، ويجب أن ندرك « أنه كلما اتسع أساس حق الانتخاب ، تغلغل التدخل وتعمق . وإننا لا نبالغ فى القول أن منح حق الانتخاب لطبقة العمال قد جعل من الدولة منظمة قادرة على إشباع احتياجات مواطنيها بالقدر الذى يمكنها أيضاً من تصحيح المقارنات التى يعقدها أى مجتمع

اقتصادى لا يقوم على المساواة . ولا تكاد تكون هناك أية ناحية من نواحي نشاط الخدمات الاجتماعية التى تراها الحكومات اليوم يعتبر مجهوداً يبذل لمنح الفقراء بعض الحصانات التى يستطيع الأغنياء الحصول عليها لأنفسهم .

وتحاول الدولة أن تقنع مواطنيها بأن ما تقوم به من عمل معصوم من الخطأ لا تحيز فيه ولا تحامل . وهى تقوم بذلك عن طريق تنظيم النواحي المادية لهم من أجل حياة بخيرة ، لا سيما بالنسبة لهؤلاء العاجزين عن الحصول على هذه النواحي لأنفسهم . ولقد جذب نطاق هذا التنظيم الأنظار منذ عام ١٩١٩ . والأمثلة عديدة لهذا النطاق فحضر منها نواحي التعليم والصحة والضمان الاجتماعى ، وتحديد ساعات العمل والأجور فى ميدان الصناعة ، وكذلك تزويد المدارس الفقيرة بالطعام ونقوم بتفسير ذلك التغيير الذى قد يطرأ على أسس مختلفة . فيمكن إرجاعه إلى أنه نتيجة للضمان الاجتماعى . وندلل على ذلك بقولنا إن ذلك هو الثمن الذى يجب على الأغنياء دفعه للفقراء فى نظير أمنهم وربما نعتقد أن ذلك يعتبر برهاناً لنظرية هيجل التى تقول إن التاريخ هو الكشف عن معالم الحرية التى يتسع نطاقها دائماً . ومهما كانت وجهة نظرنا فى هذا المجال ، فإن الحقيقة التى لا مراء فيها منذ الانقلاب الصناعى على الأقل — هو أن اتجاه التشريع الحديد يرمى — وذلك عن طريق ما تقوم به الحكومة من عمل — إلى تخفيف حدة الموازنة التى بدونها



ستعقد حياة الأغنياء وحياة الفقراء . أما عن قدرة الدولة في كسب ولاء مواطنيها ، فيعتمد على سلطتها التي تخفف من حدة الموازنة باستمرار . إذ أن تحقيق هدف في مجال ما يستتبعه نشوء حاجة في مجال آخر .

وتظهر أهمية هذه الخبرة بالنسبة للنظرية الفلسفية للدولة . ويجب أن نبدأ بالحقيقة التي تؤمن بوجود قيام الدولة بعمل ما دون التحيز لفريق أو لآخر وذلك لمصلحة مواطنيها . وهي لا تستطيع أن تحقق هدفها كدولة إذا حاولت التمييز بينهم — ما لم تجز حقاً يبيح التمييز بينهم على أساس يثبت أن هؤلاء المغبونين سيستفيدون نتيجة لذلك . وليس لدينا أى دليل من التاريخ يثبت لك ، اللهم إلا التباين بين الكافر والمسيحي ، والغنى والفقير ، والأبيض والأسود ، ولكن ذلك كله يعتبر دليلاً على السعي وراء الخير الذاتي وليس لتحقيق الخير العام كما أن استطاعة الناس دائماً إقناع أنفسهم أن ذلك التمييز له ما يبرره . وليس هناك أى خطأ في العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية — هذا الخطأ الذي لم يستطع الناس أن يحملوا أنفسهم على أنه حقيقة إذ كان من مصلحة قيام بذلك .

ولذلك وجب على الدولة أن توزع ما تجنيه من فوائد من ممارسة السلطة على المواطنين بالتساوى . ولكن إذا أرادت أن تحقق هذا الهدف فيجب عليها — تمشياً مع المنطق — أن تتحكم في الامكانيات التي

يتوقف عليها تحقيقه . كما يجب على النظرية الفلسفية أن تصدر حكمها على ما تنتهجه الدول الراهنة من سلوك في نطاق هذه الإمكانيات ولقد حاولت في الماضي القيام بذلك بطرق مختلفة وغالباً ما كانت تستنبط أن هناك حاجة إلى وضع مجموعة من الحقوق ينظر إليها على أنها مطالب ضرورية لتحقيق حياة خيرة لمواطنيها . كما أنها قد أصدرت حكمها على السلوك الحقيقي لهذه الدول في صيغة علاقتها بتلك الحقوق التي يجب الاعتراف بها . ولكن هناك استثناء لهذا الاتجاه العام . وهناك أدلة كثيرة من تاريخ الفلسفة السياسية عن المحاولات الكثيرة التي تثبت أن بعض الجماعات التي تتكون من أفراد معينين لا تصلح أن تمنح امتيازات الرعوية . ولذلك نجد أن استبعادها له ما يبرره . ولكن إذا قمنا بدراسة ما استبعدناه دراسة وافية ، نجد أنها تعتمد على رغبة المفكر ، وهي رغبة مشوبة بعاطفته ، للدفاع عن توازن السلطة الوقتي — الذي يريد له البقاء دائماً . وأن دفاع أرسطو عن العبودية ، ودفاع لوك عن إقصاء الكاثوليك ، ودفاع هتلر عن إقصاء اليهود وحرمانهم من الرعوية إن هي إلا محاولات لإدخال الحزازات الشخصية في مبادئ عامة تخضع للعقل .

وإذا قمنا بتحليل أية مجموعة من الحقوق وضعها أى مفكر ، سنجد ، عندما نقوم بدراستها ، أن هذا التحليل قد كيف وعدل من الناحية التاريخية . وإذا سلمنا بالبيئة التي يعيش فيها ، كان مما سيلفت .

الأنظار عدم قيام أرسطو بتبرير العبودية . وكذلك إذا سلمنا بالبيئة التي عاش فيها لوك ، تجد أنه من السهل تفسير حرمان الكاثوليك من الرعوية . وأن أفكار الناس عما يتوقعونه لتصدر عن الخبرة التي يواجهونها والاحتياجات التي يستخلصونها من هذه الخبرة . ونجد أن نظرية السلطة البابوية غير المباشرة لم تكن نتيجة طبيعية لتفكير يقبل النتائج السياسية لعهد الإصلاح ولكنه في الوقت ذاته يسعى بهذا القول جاهداً إلى أن ينقذ ما يمكن إنقاذه لروما . ولقد اعترف لوك بأن ما يرى إليه في « البحتين » هو الدفاع عن استحقاق ولیم الثالث للعرش . والفارق بين شيوعية مابلى ومورلى وشيوعية لاماركس وإنجلز قد حدّده تدخل الانقلاب الصناعي بين النواحي الفكرية ، ويتمشى العنصر البرحماسي « العمل » دائماً في الأفكار الفلسفية في ميدان السياسة مع مقدار فهمها .

وإن أهمية هذه العلاقة بين البيئة النظرية والبيئة التاريخية ذات جوانب عدة . غير أنه يجب في هذه المجال أن نلفت الأنظار إلى عنصر واحد من العناصر الموجودة في هذه العلاقة التي تنطبع على موقف الأفراد بالنسبة للسلوك الذي تنتهجه الدول . وإن حالتهم تؤدي بهم إلى توقع إشباع بعض النواحي نتيجة لما يؤدي من عمل ، ويقومون بإصدار أحكامهم على الدولة عن طريق الاستجابة لما يتوقعونه . ومن العبث أن نقول اليوم لعامل إنجليزي: إن مستوى دخله الحقيقي هو أربعة أضعاف دخل العامل الإنجليزي أثناء « الفترة النابليونية » . وذلك إذا قصد منه أن

يستخلص الواجب الذى يتمشى مع حالته . لأن الافتراض الحيوى الذى يضعه فى تقديره لحالته لا يقوم على المقارنة من هذا النوع ، ولكن على الحكم الذى يستحقه الآن . ويكاد يوجد العنصر المادى فى هذه الحياة التى نحياها ، والتى لا تظهر أى تحسين كبير ، وذلك على أسس مستويات قرن مضى ، ومن الأهمية أن ندرك أن مانتوقعه من منفعة ذات فائدة جمة . وإن كل تقدم لا نقوم به فى الميدان الفنى يزيد من إحساسنا بما يجب علينا أن نفعله ، والدافع على ذلك هو إنجازة وتحقيقه ولم تثر الأثرة الكثيرة ولا الأحياء القذرة التى كانت موجودة منذ قرن أى اشمئط أو اشمئزاز بين الأفراد الذين قاموا ببنائها ، كما تثيره بيننا الآن ، أما الحرمان من فرصة التعليم فى العهد الذى عاش فيه بتمام ، فكان بمثابة حرمان - ولكن على نطاق أوسع - من حق من الحقوق فى الوقت الحاضر .

ولذلك فلن نرضى الفلسفة السياسية بالأخذ بنظرية جامدة ، إذ يجب عليها معرفة كيفية تفاعل أسسها وقيامها بالعمل ، إذا ما تأقت إلى الحصول على أية سلطة لا تخاف لها وطأة ولذلك فعندما نذهب إلى أن الدولة يجب عليها ضمان تلك الإمكانيات التى فى ظلها يستطيع كل مواطن أن يحقق ذاتيته ككائن أخلاقى يجب علينا أن ندرك أن هذه الإمكانيات ليست على حال واحدة ، ولكنها نسبية للبيئة التى يطرأ عليها التغيير دائماً . وأن المستوى الذى تصان فيه هذه الإمكانيات لوظيفة

ثابتة لهذه البيئة . ولا يمكننا أن نقف على أية فترة من الفترات ونجعل من إمكانياتها مقياساً نقيس به أمانى معقولة . فالخبرة الوثابة المتطورة تجتاح مستوياتها التي نحقق بها ما نبتغيه .

ويجب وضع مجموعة من الحقوق للتأكيدات الجديدة التي تخرج إلى حيز الوجود في كل فترة نقوم بتطبيقها عليها . ففي عهد بت الصغير كاد قانون التشهير يسبب بلبلة للرأى العام . غير أن العهد الفيكتورى بما عرف عنه من أمن وتسامح ألبس مقاييس التعبير الحر ثوباً جديداً . وأثار قانون بت .وجهة من السخط لم تكن لتحدث في عهده أو يقوم بإثارتها محاصروه . وربما أدخل ضمان البطالة بعض الصعوبات التي لا تلب في نظام الأجور الذى يتعارض مع المرونة التي يتطلبها ما يؤديه نظام الأسعار من عمل حر . ولكن عند ما ينوق العمال في أية دولة حلاوة المنفعة التي يهبها هذا النظام ، فإن رجل السياسة الذى يقترح إلغائه ، يجازف بقيامه بذلك . ولقد اعتقد معظم رجال الاقتصاد منذ نصف قرن أن ذلك النظام يعتبر جزءاً من الحياة الخيرة التي لا يمكن تغييرها ، أما اليوم فالدفاع عن عاداتها على هذا الأساس هو استثناء نادر الحدوث لا قاعدة عامة .

ويوضح ما نستخلصه من كل هذا أن الفكرة الفلسفية للدولة تمدنا بمقياس نستطيع أن نقيس به ما تفصح عنه الدول من سلوك ، أما صلاحية هذا السلوك فنجعله أمراً علينا أن نقرره بالرغم من قصوره . وإذا تفاضينا

عن الميدان الشكلي المحض فإننا لا نجد هناك أى التزام يقضى بطاعة الدولة الحقيقية، إن الطاعة تعتبر بمثابة حكم تصدره على ما تقوم به من عمل . وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحكم لا يعتبر حكماً يستطيع كل مواطن أن يصدره على نفس الفروض سواء منها المبنية على أساس عقلي أم الفروض المبنية على أساس عاطفي . إن ما يقرره سيكون نتيجة للمكان الذي يشغله في الدولة وعلاقة هذا المكان بالنسبة لنظريته فيما يجب عليه أن يحققه، وربما أخطأ الصواب في اتخاذ هذه النظرة ، ولكن ليس هناك بديل لما يتخذه من عمل على أساس يتمشى مع العقل والمنطق على ضوء ما لديه من يقين .

#### ٤

تقوم على هذا الموقف نظرة في القانون تعتبر مضامينها ذات أهمية إذ أنها تنظر إلى صحة القانون على أنه لا يمت إلى مصدره بصلة . إن القانون يصبح قانوناً عندما يدخل في نطاق التطبيق والتنفيذ . فهو يتخذ صفة القانون عند ما يوافق عليه . ولكن ليس معنى ذلك أن كل قانون مقبول يعتبر قانوناً صحيحاً إذ يمكن قبول القانون عن طريق القوة التي تسانده وتقف دائماً وراءه . وينبغي لنا أن نميز بين ثلاث معاني مختلفة حيث تستخدم فكرة القانون . فهناك المعنى الشرعي ، وهو معنى شكلي ، لا أكثر من أنه إعلان عن الإرادة لتنفيذ بعض القرارات

المعية، ويعتمد اعتماداً كلياً على السلطة ذات السيادة . وهناك المعنى السياسى حيث تثبت صحة هذا الإعلان ، وذلك عن طريق قبول هؤلاء الذين سيطبق عليهم . وأخيراً فهناك المعنى الأخلاقى حيث يوجب طاعة ذلك القرار ، لأن وجوب تنفيذ ما يقلمه من اقتراح صحيح من الناحية الأخلاقية .

ومن الواضح أنه فى المعنيين الأول والثانى لا يكمن أى واجب للطاعة فى أعماق المواطن . وستطالب فئة قليلة من الناس بحماسة أن المعنى الشرعى يجب أن يتعادل مع المعنى الأخلاقى . وترى مثلاً أنه لا يستطيع أى فرد من أتباع الكويكرز ( وهى طائفة الأصحاب التى أسسها جورج فوكس ١٦٤٨ - ١٩٥٠ وهى تكرر نفسها لمبادئ السلام والبساطة فى الملبس والحديث . . ) أن يسلم بأن الدولة التى أمرت حكومتها المواطنين أن يشنوا حرباً ، تستحق - لهذا الغرض أن يطيعها المواطنون كما لا يمكن القول إن الجانبيين السياسى والأخلاقى متطابقان . فإن الأوامر التى ألقها الدولة الهتلرية فى ٣٠ يونيو ١٩٣٤ كانت تعتبر بمثابة قانون بمعنى أنها أدخلت فى حيز التنفيذ . وقبلت من الشعب الذى حكمته الدولة الهتلرية . بيد أن أغلب الناس الذين يكونون فى وضع يسمح لهم بإصدار حكم محايد سينظرون إليها على أنها منافية للنواحي الأخلاقية . إن القوة مهما كانت شديدة لا تخلق الحق، وإن ما يؤديه القانون من عمل له فاعليته لا يزال يترك مسألة

الكفاية الأخلاقية دون قرار .

ولا يمكن للمقدرة الرسمية أو السلطة السياسية أن تخولا حقاً عادلاً للطاعة ولكن ما هي النواحي التي بقيت لنا ؟ إنه الإصرار على القول بأن القانون لكي يثبت صحته من الناحية الأخلاقية يجب أن يطابق ما تتطلبه مجموعة الحقوق التي تقوم الدولة بتحقيق أهدافها . وطالما كان القانون بمثابة أمر يسعى إلى التحكم فيما أفصح عنه من سلوك ، ينبغي أن أصدر حكماً على هذا التطابق على أنه مقياس للكفاية الأخلاقية . إن جذور القانون الصحيح تتأصل في أعماق الفرد . وأستطيع أن أضفي على القانون فاعليته القانونية بما يبيده ضميري من موافقة ما يؤديه من عمل .

فإذا قيل : إن مثل هذه النظرة - عند ما تبرر الرفض على الطاعة تفتح الباب للقوضى فإن الرد على ذلك هو أن الاتهام صحيح . إلا أن هذا الاتهام ليس خطيراً ونجد الطريق المؤدى إلى القوضى في الدول أمامنا دائماً ، لأن الأفراد لا يبدون استعدادهم للاعتراف بفرض سلطة غير مشروطة . ولكن إذا قيل إن ضمير الفرد ربما تعرض لمواطن الزلل كضائر هؤلاء الذين يحكمون الدولة فإن الإجابة هي أنه بينما يكون هذا صحيحاً نجد أن المواطن الذي يركز اعتقاده على أساس أنه ربما يقع في الخطأ سيتخلى عن أن يكون مواطناً بالمرة . وليست هناك طريقة تجعل الدولة تسعى إلى تحقيق أهداف العمل المناط إليها إلا الإدراك من أن



الأفراد سيرفضون طاعة أوامرها حيث ينظرون إليها على أنها انتهاك لهذا العمل . ها هي الحقيقة التي رآها بيركليز عند ما أخبر المواطنين في أثينا أن سر الحرية يكمن في الشجاعة . فإذا لم تدفعهم فراسهم إلى العمل - حتى عندما تحيد هذه القراسة عن الصواب - فيصبحون لا أكثر من مجرد أفراد سلبيين يقومون بتلق الأوامر التي لا يكتثون بصفتها الأخلاقية . وعندما يتخلون هذا الموقف يقومون بهدم الأسس التي تقوم عليها الدولة . والسبب في ذلك هو تخليهم عن كونهم كائنات أخلاقية . وهم يقرنون الحقيقة والعدالة والحق ، يقرنونها آلياً بالقوة المادية، ومثل هؤلاء الأفراد لا يستطيعون بمرور الأيام الإبداع في شيء . وعندما يقوم أى فرد بالتخلي عن حكم أخلاقى معناه أنه يزج بنفسه في طبقة العبيد .

لقد قيل : إن الفرد لا حول له ولا قوة وأن تأثيره على حكمه يبدد طاقته ويفت من عضده . إلا أن هناك ردين على وجهة النظر هذه . فالالتزام الأخلاقى ليس بأقل من أمر اضطرارى لأنه ربما انتهى أمره إلى الفشل . ومعنى أنك تتخذ قانون الجهد أنك توافق على النظرة التي تذهب إلى أن العدالة هي إرادة الأقوى ، وهي مذهب يعارضه تاريخ البشرية بأجمعه . ويعتبر الدخول في مناقشة عجز الفرد لا أساس له من الصحة ، إنه عاجز عند ما تهمل إحساساته و يفشل في إثارة استجابة أى من المواطنين . ويجب عليه أن يتذكر دائماً أن التغيير الذى يطرأ على

الأحداث ربما يجعل من السهل في فترة أخرى أن تتجاوب إحساساته مع إحساسات الآخرين ولقد بدا العقم على وجه المسيحيين الأوائل بالنسبة لجيلهم عند ما تحلوا عظمة روما وجلالها ، إلا أن صلابتهم وثباتهم قهرا العالم الغربي .

ولقد بدت معارضة لوثر ومقاومته— ضرباً من ضروب الجنون في نظر الكنيسة التي تذكرت انبثاقها وما اقترن به من نجاح— من شذائد الثورة الكنيسية ، ولكن شجاعته غيرت وجه التاريخ ، تاريخ العالم .  
والتاريخ يضرب لنا كثيراً من هذه الأمثلة . وإن الفرد الذي يحتاج على القانون الذي يعتبره لا يتمشى مع العدل أو القسطاس ، ولا يقف وحده وهناك من يؤيده أكثر مما يتصور وهو يعمل في نطاق عقل حيث تجد الخبرة قد وجدت صداها عند الآخرين . كما أن الإيماءة التي يقوم بها زبما أبقت الآخرين وجعلتهم يفهمون التزاماتهم، ولن يتطرق الشك إلى عقل أى فرد ينظر إلى التاريخ من أن المطالبات بحق الانتخاب اللأى قاوم القانون لمدة ثمان سنوات قد أبقت الحكومة البريطانية لأن تدرك أن دعواهن جد خطيرة حتى إنها غيرت نظرتها تجاه هذه الدعاوى . كما أنه لن يتطرق الشك إلى أى فرد في أن لإرادة لينين التي لا تلين كانت محور نجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧ .  
وإن ما يبدو لي من تضمين لامفر منه في هذا المضمار ، وهو أنه يجب علينا أن نكافح من أجل الفلسفة التي نؤمن بها .

ومقابل هذه النظرة نجد اعتبارين في كل منهما عامل يعتد به من القوة فلقد قيل إن مقاومة الحكومة وتحديها معناه إضعاف سلطة القانون ومعنى أنك تقوم بذلك أنك فتحت الأبواب للقوضى لكي تسود وتعم . إن ذلك الشعور بالخطر هو الذي جعل ت. ه. جرين الذي أباح الحق في الثورة كما لحاً أخيراً أن يصر على أنه يجب علينا أن ندنو من الدولة في وجل وخوف . ومن الأهمية أن ندرك أن احترام القانون يجب أن يعنى دائماً الاحترام لما يقوم به القانون من عمل . وإذا أصدر الفرد - سواء أكان بمفرده أم مع آخرين - حكمه على ما يؤديه القانون على أنه غير محتمل حدوثه من الناحية الأخلاقية يجب عليه أن يؤثر في أساس حكمه . ولكن إذا قررت غير ذلك فمعناه أن الواجب الأسمى الملقى على كاهل الفرد هو حفظ النظام دون النظر إلى صفة النظام المراد حفظه . وإنى لا أجد أن هذا التدليل يتمشى مع فكرة الفرد ككائن أخلاقي .

ولقد قيل : إن هذه النظرة تبيح الحق لأية مذاهب أن تساند نفسها عن طريق القوة إذا استطاعت . وأن على الأفراد التصريح بأن هناك اعتقاداً راسخاً قد دفعهم إلى ذلك حتى يجلوا المبرر لاستخدام العنف لكي يحققوا أهدافهم ويعتبر مثل هذا الموقف بمثابة ناحية هدامة للأسس التي تقوم عليها الرفاهية الاجتماعية .

غير أن الرد على ذلك هو عدم وجود أى مذهب مهما كان هداماً

لكي يحض على استخدام القوة ما لم يكن متأصلاً في خضم من الضيم ولا يجد وسيلة أخرى للعلاج . فربما آمنا أن الثورة البلشفية كانت ثورة اتسمت بنوازع الشر . بيد أنه من الواضح أن الأحوال السابقة للدولة الروسية هي التي تبين لنا أسسها والطرق التي اتبعتها . وربما نذهب مع الشيوعيين إلى أن هتلر لم يكن أكثر من مجرد عميل للرأسمالية في ألمانيا . ولكن من الواضح أيضاً أن النصر الذي أحرزه قد بنى على أشياء الملايين من الألمان الذين لم يجدوا في عادات جمهورية فيمار الألمانية إنصافاً كافياً . وتنطوي الحقيقة على أن الأفراد بوجه عام قد تعودوا على التسليم بأن خروجهم على قواعد السلوك السياسي العادي يعتبر دائماً دليلاً على مرض عضال ينخر في عظام الدولة . وكما قال بيرك : إنهم لا يبدون أى اهتمام في اختلال النظام واضطرابه .

وعندما يحيدون عن الصواب يعتبرون هذا خطأ منهم ، لا جريمة لهم ، ولا داعي إلى أن نناقش أن المذهب الذي يحصن نفسه يتسم بالحكمة أو الصواب لمجرد قيامه بذلك . ولكن يجب أن نناقش على أساس الحقائق أنه لا يوجد أى مذهب استطاع أن يحصن نفسه جيداً ما لم يتم بمهاجمة الحكومة ، وأنها قد منيت بالفشل في معالجتها للشدائد التي تعبر عنها بطريقة معقولة .

وهذا واضح كل الوضوح في تاريخ أغلب الثورات . وما من شك في أن الطالب الذي يدرس الحروب الأهلية الإنجليزية والثورات التي

قامت بها فرنسا وروسيا سبرى تلك الجهود التى اتسمت بالصبر ، والى قام بها الأفراد العاديون لانتظار الإصلاح قبل اتجاههم إلى نواحى العنف . ونجد أنه ليس من المحتمل فى أى مجتمع من المجتمعات حدوث أى عنف إذا انتشر الاعتقاد على نطاق واسع أن الدولة تحاول أن تقوم بتنفيذ التزاماتها .

ويسود العنف عندما تدفع الحقائق الأفراد إلى الاعتقاد بأن ما يقوله الحكام لا يوثق به . وربما وقعوا فريسة الخطأ حينذاك . وهناك من مناسبات عدة فى التاريخ عندما أطيح بحكومات كان أفرادها يكافحون كفاحاً مريراً للتغلب على الصعاب التى لم يستطيعوا التغلب عليها ، كما أن هناك مناسبات أخرى عندما تكون الأهداف التى سعى إليها الأفراد الذين قاوموا الدولة لا يمكن تحقيقها فى داخل نطاق المؤسسات الراهنة . وأن الإطاحة بالدكتور براتنج لمثل للنوع الأول . أما تاريخ الثورة الفرنسية فهو واضح للنوع الثانى .

أما استخدام العنف — وليس ذلك نادراً — للتغلب على القانون فهو نتيجة لتصارع القيم التى لا يمكن تلاقيها فى نقطة واحدة ، ولكن ماذا هو الموقف الذى سيكون عليها عند ما تثار هذه المسألة ؟ لن يدعى أحد بساطة هذه المشكلة ، ونرى مثلاً أن القول الذى يذهب إلى أن الواجب الملقى على عاتق الأقلية التى حرمت من قيمها هو أن يصبحوا أغلبية ليس رداً على ذلك ، ولذلك يقومون باستخدام النواحى الدستورية لنيل السلطة عن

طريق الإغراء . ولكننا نجد أنه ربّما لا توجد هذه النواحي الدستورية . وليس هناك فائدة ترجى من قولنا لأى مواطن فى الدكتاتوريات الأوربية : إنه يجب استخدام طرق الإغراء السلمية للحصول على وجهات نظر قد قبلت من قبل . لأننا نجد بداهة أن الحق فى استخدام تلك الطرق من الناحية القانونية قد خلى عنها . وليس هناك من بديل سوى القيام بالثورة إذا رأى أنه عن ذلك الطريق يمكن تحقيق أهدافه . بيد أن الرجل الاشتراكي فى ألمانيا لا يمكن أن نطلب منه أن يرنو إلى تغيير ألمانيا العسكرية بالطرق السلمية .

ولقد قيل : إن الموقف يختلف فى دولة تتخذ طابع الديمقراطية الدستورية . وعلى أية حال فإن الحرية لتوجيه النقد مكفولة . وإن القرار قد يتخذ عن عمد بالنسبة لهؤلاء الذين يختلفون عن حكومات اليوم ، لأن يحلوا محلها إذا استطاعوا استمالة أغلبية المواطنين حتى يصوتوا فى جانبهم ، وتمكين الحقيقة فى مثل هذه النظرة .

وعلى العموم فمن المستحيل الصفح عن استخدام العنف فى الميدان السياسى إلا إذا اعتبر سلاحاً نلجأ إليه أخيراً . ويجب أن تستنفذ جميع التصرفات التى يمكن القيام بها قبل اللجوء إلى العنف . ومن الأهمية أن ندرك أنه فى الدول الديمقراطية الدستورية نجد أن الاعتماد على الإغراء بوسائل معقولة يعتبر وظيفة لبعض النواحي على أساس أن الأقلية المسئولة بتنفيذ كل شيء — على أن ذلك يجب أن يدخل فى الاعتبار وأول

هذه النواحي هو تخويل الحق في توقع ما تؤديه مؤسسات الدولة من أعمال . فلك المؤسسات ينبغي أن يتعادل وزنها ووقعها على جميع الأطراف التي تتكون منها المعادلة السياسية .

وهذا التعادل نفسه حتى في الدولة التي تبلغ من الحرية مبلغ بريطانيا لا يمكن أن يحقق نفعاً ما . فمجلس اللوردات يعد آلة صماء في يد حزب واحد في الدولة . وأنه يمارس سلطته عن قصد ليسخر من إرادة معارضيه حتى عندما تكون لهم أغلبية في المنتخبين . ولكن إذا قيل : ان مجلس اللوردات سيرضخ دائماً عندما تعرف إرادة المنتخبين ( وذلك بعد انتخاب عام مثلاً تميز بالصراع حول مسألة خاصة ) فإن الرد سيكون بالتأكيد حتى ولو كانت ذلك هي الحال فهو يخضع حزباً واحداً في الدولة لنقائص كثيرة لا يتصف بها الحزب المنافس له .

وإن النتيجة التي مستنجم من جراء هذه النقائص هي فشل المجهود الذي يبذله الحزب الذي نال أغلبية في الانتخابات ، وذلك بسبب الإمكانات الفنية التي يضحى في ظلها بأن تكون أغراضه لها فاعليتها . وليس ذلك هو كل شيء . فمن المهم أن عمل مؤسسات الدولة لا ينبغي أن يدخله أي تحيز . ومن المهم أيضاً أن يكون هؤلاء الذين يقومون بإدارتها قادرين على معرفة افتراض أن المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية الدستورية مستترعى انتباه معارضهم . ومن اليسير التذليل على أن هذا الافتراض له ما يبرره على أنه يعتبر قاعدة ثابتة لا تتغير تقريباً . ونستطيع

أن نقول : إنه في أى مجتمع من المجتمعات التى تعودت على هذه المبادئ نجد أن التخلّى عن هذه المبادئ - ويحق لنا أن نقول بشيء من التأكيد : إن الخروج على هذه المبادئ في مجتمع طال العهد على تعوده إياها سوف يكون أقل احتمالاً مما يتيسّر في مجتمع آخر هو حديث عهد بهذه المبادئ ولكن ذلك يعتبر تعميماً معقولاً حتى إنها ستلفت الأنظار عندما تكون المصالح التي تعتبرها نخبة من الأقلية سواء أكان ذلك خطأ أم صواباً - أساسية لا تتعرض للخطر . وهذا هو ما تضمنته أزمة السر في بريطانيا في ربيع عام ١٩١٤ وهو ما تضمنته موقف المستخدمين الأمريكيين مثل مستر فورد وما تضمنته موقف رجال صناعة الصلب بالنسبة لذلك النص في قانون الإنعاش الصناعي القوي . الذي يضمن للعامل الحق في اختياره بحرية تامة الهيئات التي عن طريقها سيتمثل في استقرار النواحي الاقتصادية : فإذا لم تتأكد أية حكومة في الديمقراطية الدستورية من أن القرارات التي ستخذها ستلقى الاحترام الخلق بها فإن الفرد سيكون على يقين من أن الافتراضات التي بنى عليها هذا النظام لن تلبث طويلاً . ونستخلص من هذا أن ذلك يؤدي إلى الالتزام وهو واجب على حكومات مثل هذه الدول ، والذي لا يستشيط غضب الإحساسات الأساسية للأقلية الهامة . وهناك قيود مفروضة على حقوق الأغلبية التي يمارس ممثلوها السلطة ذات السيادة ، وأن هذا من البديهيات المسلم بها ، ولكنها ليست ذات معنى عميق . إذ يستطيع كل شخص أن يرى أنه إذا قام



أى ملك فى البرلمان وحال دون ممارسة اعتناق الديانة الكاثوليكية، فعندئذ سيقوم هؤلاء الذين اعتنقوه بانتهاك القانون بدلا من طاعته . وإذا أعلن الملك أن النقابات تعتبر بمثابة هيئات غير شرعية فإنها ستقوم بالمقاومة بدلا من الرضوخ . وما من شك فى أنه لا يوجد أى فرد يرى أن الحق القانونى فى ممارسة سلطات السيادة يخول للحق الأخلاقى أن يقوم بعمل ما يشاء .

ولكن ليس معنى وجود قيود مفروضة على حقوق الأغلبية أننا قمنا بتعريف هذه القيود . وهذا هو جوهر المشكلة ولها . ولا نستطيع الدخول فى مناقشة حامية نذهب فيها إلى أنه لا توجد أية حكومة يخولها الحق فى اتخاذ أى قرار ربما يدفع الأقلية التى لها أهميتها إلى الهياج . ولقد استشاطت أقلية الرأى الأمريكى غضبا من القرار الذى اتخذ لإلغاء العبودية .

ولقد اعتقدت أقلية لها أهميتها أن قانون الإصلاح الصادر عام ١٨٣٢ كان مدعاة للهيّاج والغضب، ولكن يجب ألا نحاول أن نجد المبرر لاتخاذ قرار يبطله على هذا الأساس . وأن الأقلية الهامة فى بريطانيا تعتقد أن « وسائل الاختبار » فيما يتعلق بالتأمين على البطالة تعتبر بمثابة هجوم غير أن هذا الهجوم لا يبرر إبطالها . ويكاد يوجد عمل اجتماعى واحد نافع له ضخامته وله أثر مضاد لمصلحة هامة لا تعتبرها الأقلية التى تأثرت بها فى وقت أو آخر مدعاة للغضب والمهجوم، وحامت الشبهات

على مراسم الوفاة التي فرضها سير ولیم هاركورت وندد بالضرائب المفروضة على الأرض والتي فرضها مستر لويد جورج .

فهل لنا أن نقول : إن النقطة التي تتضح فيها قيود حكم الأغلبية قد حددت معالمها عندما تكافح الأقلية وتناضل بدلاً من أن تدعن وترسخ ؟ إلا أن هذا يثير مشكلات عدة . وهل يعنى الكفاح صداماً حقيقياً في الشوارع ، أو أنه يكفى أن تقوم ببعض المحاولات كإضراب عام حيث يمكن العنف في النفوس ؟ ولكن من المستحيل إدارة الحكومة القائمة على النظام على أساس أن الأغلبية يجب ألا تستخدم سلطتها عندما تهدد الأقلية بالمقاومة . ونرى مثلاً أنه في موقف أيرلندا عام ١٩١٤ كانت إدارة الحكومة مهددة بالتوقف . إذ هدد المتطرفون في الستر بالكفاح إذا دخل قانون الحكم الذاتي حيز التنفيذ ، وهدد الوطنيون الإيرلنديون بالوقوف في وجه الحكومة إذا سحب هذا القانون .

وإن الحل الذي توصل إليه سكويت ، والذي يقضى بتنفيذ هذا القانون ولكن أوقف عمله تمخض عنه نجاح المتطرفين في الستر نجاحاً تاماً .

وما من شك في وجود ملايسات عندما يكون من الحكمة أن تقوم الحكومة بالتراسي والوصول إلى نقطة البناء بدلاً من محاولتها الإبقاء على هيبتها دون النظر إلى الثمن الذي يدفع نظير ذلك . ويعتبر اتخاذ لينين للسياسة الاقتصادية الجديدة عام ١٩٢١ مثلاً قديماً لإذعان مبدأ يتسم بالحكمة في وقت عصيب ولكنه ليس مثلاً يتخذ قاعدة عامة ، لأنه

سيستحيل على الحكومة الحصول على أغلبية ثابتة، إذ أن الحكومة التي تقاوم تجدها مضطرة طالما تشعر - وكلها ثقة - أن الرأي العام يساندها . أن تقابل هذه المقاومة . إذ أن النظرية الأولى للديمقراطية الدستورية يمكن أن تطيحها بعض الطرق التي يميزها القانون . ولذلك فإن قيود حكم الأغلبية لا يمكن تحديدها بالدقة . إلا أنها تقوم على الفراسة والتبصر وبعد النظر ، لا على المقاييس الصحيحة عما تكون عليه بعض المواقف المعينة ونجد بالتأكيد أن الحكومة التي تقدر أهميتها يجب أن تتذكر دائماً أن أى رضوخ لما يتمخض عن المصلحة من ضجيج سيحول بينها وبين قدرتها على الوقوف على مقاييس جد هامة .

وإن ما يصدر عن الخبرة التاريخية التي مررنا بها لدرس يستشف منه أن الحكومة تستطيع أن تفرض إرادتها على المواطنين في الديمقراطية الدستورية لمدة طويلة، طالما أن هؤلاء المواطنين متفقون على أهداف الدولة الأساسية . ولكن عند ما يحدث أى انشقاق في الرأي يظهر الضعف والوهن جلياً في الهيئات الدستورية ، وفي هذه الملاحظات ما ييسر الاندفاع سريعاً نحو النظام الدكتاتوري .

وعلاوة على هذا نجد أن ذلك يسترعى الانتباه في أوقات الضيق الاقتصادي كما أن هؤلاء الذين يفقدون الكثير من جراء التغييرات التي تطرأ على الحكمة التي لا يعتقدون فيها - لن يعتقدوا كذلك بكل بساطة في حق الحكومة في إجراء مثل هذه التغييرات ، وسيقومون بتعميم الفكرة

التي تقول: إن مصالحهم الخاصة تتعرض للخطر إذ أن رفاهية المجتمع تهدها الخطر . وسيندفعون إلى القيام بأعمال تعتبر في نظرهم خير دفاع عن مصالحهم حتى ولو كان هذا العمل هو الإطاحة بالقانون والنظام . وسيقومون بذلك بكل إخلاص وتفان . ولن يتطرق الشك إلى إخلاص اللورد كارسون وأتباعه عام ١٩١٤ .

وربما نعتقد أن أعمالهم تتصف بالخطأ من الناحية الأخلاقية، أو أنها لا تتسم بالحكمة من الناحية السياسية، غير أننا لا نصدر دائماً هذا الحكم على ما يقومون به من أعمال . ويذهب نفر قليل إلى أن مقاومة البرلمان لشارل الأول لا مبرر لها . كما ينكر نفر أقل أن هؤلاء الذين قاوموا جيمس الثاني عام ١٦٨٨ لديهم ما يبرر هذا العمل . كما أن أغلب الفرنسيين يدافعون عن أحداث الثورة الفرنسية . ويستطيع جيلنا أن يتذكر موجبات الرضا الشاملة التي امتدحت الثورة الروسية في مارس عام ١٩١٧ . ولكن ذلك مدعاة للقول بأن المقاومة كان لها ما يبررها، وطالما لا توجد محكمة نرجع إليها لاتخاذ قرار حاسم حول بعض المشاكل، نجد بالتالي أن القرار لبداء المقاومة قد أصبح في أيدي بعض الأفراد . وكل ما نطلبه منهم هو أن يصدروا حكمهم على أفعالهم بنفس المقاييس الصارمة التي يطبقونها على الحكومة التي يعارضونها .

إن الأثر الذي ينجم عن إصدار بعض الأفراد الحكم على أفعالهم بنفس المقاييس الصارمة التي يطبقونها على الحكومة التي يعارضونها — هذا

الأثر على فلسفة القانون أثر مباشر . إذ أنه يجعل قيود الأعمال القانونية التي لها فاعليتها تتوقف على موافقة المواطنين . وطبيعى أن هذه الموافقة يحددها عدم المبالاة بالإلزام ، ومن الواضح أن هناك ملايين غفيرة من المواطنين في ألمانيا اهتمت بالطلب منهم بالقوة تقديم فروض الطاعة . غير أن فلسفة القانون التي لا تدرس المبادئ التي يقوم عليها — وذلك عن طريق الإشارة الدائمة إلى جذورها المتأصلة في عقول هؤلاء الذين طبعهم نتيجة تطبيقها ، لا يمكن أن تتمخض عن نظرية عن الدولة تؤدي عملها . وينبغي أن نؤكد أن القانون الصحيح هو القانون الذي يقدره الأفراد تقديراً كافياً لكي ينال موافقتهم . وليس هناك رأى قاطع بشأن الموافقة عليه . لأنه يصعب من السلطة ذات السيادة . وليس هناك رأى قاطع يشير إلى أنه يحقق دعائم الحق . كما أن دعواه في الطاعة تستند إلى القرار الذي يتخذه الأفراد حول مشروعية دعوى القانون . والقانون يصبح قانوناً صحيحاً عندما تتمكن السلطة التي خولت له من أن تشبع الاحتياجات التي تصدر عن المؤسسات التي يمثل إرادتها .

وجدير بنا أن نشير إلى ملاحظة أخرى في هذا المجال . فلقد قامت هذه الدراسة على إنكار فرضين : الأول هو أن النظرية الإيجابية البحتة عن القانون يمكن أن تمدنا بفلسفة وافية عن الالتزام السياسي . إذ لا يمدنا إطار الحقيقة في حد ذاته بقانون عادل . ومن جهة أخرى أنكرت وجهة النظر المثالية التي تذهب إلى أن القانون الواقعي يجب أن يتمشى في أى

وقت من الأوقات مع القانون كما ينبغي له أن تكون المطابقة التي عقدها هيجل بين النواحي الحقيقية والنواحي المعقولة في ميدان السياسة لا تؤدي إلى فلسفة في صدد التاريخ تبعث على الرضا . كما أن جميع نظريات الالتزام السياسي تسير على هذا المنوال .

وليس هناك اتصال بديهي بين القانون والعدالة ، أو بين القانون كما هو والقانون كما ينبغي أن يكون . ولهذا السبب دالت على أن الحكم الذي يصدره المواطن هو الأساس الذي يجب أن يخول القانون الحق في الموافقة ، فإذا قيل : إن تعرض الفرد للوقوع في الخطأ يضعف من هذا الأساس . ويجعله ين من وطأة ما يلحق عليه من أعباء ، نجد أن هناك ناحيتين من الإنصاف ذكرهما ، فإن كل ما لدينا هو حكم الفرد ( أي رأيه ) ، وإذا نحن نبذنا حقه في اتخاذ القرارات نكون قد أكدنا ناحية من نواحي ثلاث ، ويجب أن تقرر أن النظام هو الخير الأسمى ، ومن ثم فن الخطأ أن ننتهك حرمة القانون كما أنه من المستحيل أن يتخذ أي فرد مثل هذا الموقف . أو أنه من الواجب أن نذهب إلى أن القانون الإيجابي يجب أن يطاع دائماً بسبب الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . ولقد نبذت هذا التدليل على أساس عدم وجود أي سبب كامن للافتراض بأن القوانين الإيجابية ترمي في الحقيقة إلى تحقيق هذه الأهداف طالما كانت هذه المسألة يجب تقريرها عن طريق دراسة العلاقة بين هذه الأهداف وما يجب أن تكون عليه هذه الأهداف . أو أنه يجب أن نقول إن القانون

الذى يعبر عن إرادة الدولة ذات السيادة يعتبر قانوناً عادلاً لأنه إرادة هذه الهيئة . وتلك هى وجهة النظر المثالية . ولقد أوضحت الأسباب التى جعلتنى أعتقد أنه لا يمكن التمسك بها والدفاع عنها .

ولكن إذا قيل : إن الدور الذى يقوم به أى فرد يتسم بالحكمة يجب أن يكون دوراً ينجم عليه الشك ، فيكنى أن نجيب على ذلك بأننا لا نستطيع الهروب من تحديد ما هو الصواب وما هو الخطأ فى ميدان السياسة . وسيؤدى بنا المطاف إلى نبذ موقف التشكك لأسباب عدة . وسنجد أن وجهات النظر المختلفة التى يتخذها الأفراد فى شأن الحق السيامى تصدر عن المواقف المختلفة والدعاوى التى لا تقوم على قدم المساواة فى المجتمع . وكلما نجد بعض العلاقات التى تحمى فى ظلها هذه الاختلافات ، نجد أن فى الإمكان اعتبار القانون قانوناً عادلاً لهؤلاء الذين يرون فيه شيئاً إجبارياً وإلزامياً . ومن الأهمية أن ندرك أن فترات التاريخ التى يكون فيها القانون باعثاً على الرضا — هى فترات التوسع عندما تهب الفرص لتحقيق الأهداف وإشباع احتياجات شخصية الفرد . ومثل هذا التوسع يمهد الطريق للأمن . وفى الفترات التى ينجم الأمن على ربوعها نجد أنه قد أتاحت للعقل فرصة ثمينة لبسط هالته على تفكير الأفراد ، ومن هذه الزاوية يبدو أن القانون يكون أكثر احتمالاً وأوسع نطاقاً لأن يبدو قانوناً عادلاً عندما يسهل استخدام أدوات الإنتاج فى المجتمع . وحيثما وجد التناقض الذى تتمسك به المؤسسات

الاجتماعية بين القوى الإنتاجية المتطورة والواقعية يكون من المحتمل أن هؤلاء الذين يعانون من جراء نتائج هذا التناقض أنهم ينظرون إلى ما تؤدبه هذه المؤسسات الاجتماعية من أعمال على أنها تنطوى على نواح غير عادلة هذا والفرد كائن عاقل . وهذا هو السبب في أن أولئك الذين يسنون القانون في شغف دائم بالدفاع عنه على أساس أنه في الواقع شيء متكافئ مع العدالة . فهم يحاولون محاولين إثبات أن القانون الراهن ربما ينظر إليه على أنه القانون كما ينبغي له أن يكون . ومن الواضح أننا عندما ندرك وجود مثل هذا القانون — في موقف من المواقف — فلنأنا في الواقع ندرك وجود قانون طبيعي . وإلى أجماع وجهة النظر التي تقول : إنه بالرغم من جميع العقوبات التي تقف في طريق هذا القانون الطبيعي نجد أنه لا يمكن التغاضي عن ضرورة النظر إليه على أنه جزء هام لفلسفة الالتزام السياسي . ولم تنجح تلك المناقشات التي حاول بها النقاد القضاء عليه . إذ أن الهجوم التاريخي الذي شن على هذا القانون الطبيعي قد فترت حدته ، لأن المشكلة التي تكمن في الميدان الطبيعي لا يمكن تحديدها على أساس مشكلة الحقيقة وحدها . فلقد خفت حدة هجوم رجال القانون الإيجابيين لأنه أصبح من الواضح أن القانون الإيجابي لا يتضمن نصوصاً لجميع القضايا الممكنة . فإنه عند حدوث أية قضية على حين غرة فعلى القاضي أو المشرع أن يحاول مقابلة ذلك عن طريق إدخال بعض الأفكار التي تعتبر معقولة أو عادلة في مثل هذه القضية . وقد وضع سير فريديريك



بولوك هذا في صيغة دقيقة فكتب يقول « إن محاكنا يجب عليها الاستمرار في سن القانون الذى يعتبر في الواقع قانوناً طبيعياً . سواء أعرفوا ذلك أم لم يعرفوه ، لأنه ينبغى عليهم أن يجدوا الحل لكل مشكلة تواجههم ، كما أن عدم وجود السلطة الإيجابية يعتمد على اعتبارات العدالة » .

ومما هو جدير بالذكر أن أغلب هؤلاء الذين يميلون إلى معارضة فكرة القانون الطبيعى مثل ديجويت يبنون على عناصرها آراءهم في الالتزام السياسى .

وليس الهجوم الميتافيزيقي ( ما وراء الطبيعة ) ذا صفة أفضل . فلقد دل على أن جميع المسائل المتعلقة بالعدالة تعتبر مسائل نسبية . والزمان والمكان وحدهما يعلنان لها كياناً ذا معنى . أما في العالم حيث يبدو الاتجاه الوارد في الوصية أمراً طبيعياً للرجل الإنجليزي ، بينما يعتقد الرجل الفرنسى ( وهو على بعد عشرين ميلاً ) أن من الطبيعى أن يقوم القانون الذى وضعه نابليون بتحديد اتجاه الوصية وتنظيمها ، وقد قيل : إنه لا جدوى بالمرّة من محاولة وضع علم للعدالة يسعى إلى أن يسرى على الجميع . وربما يتخذ الهجوم الميتافيزيقي قالباً ، له شعبيته على نطاق واسع في فترة تخضع لتقلبات المقاييس الأخلاقية — هذا القالب الذى بصر على أن العدالة هي مسألة تتعلق برأى فردى ، ولذلك لا يمكن السماح لأى مقياس موضوعى بالوجود قبل هذا الرأى .

ولا تبتع هذه النظرة على الرضا كما بدت لأول وهلة . إذ أنها كما

أشار البروفسور كوهين أقيمت على سوء فهم بسيط لمنطق العلم . فقد كتب يقول : « إن الاعتراض يهمل الاختلاف بين قانون له كيانه وعلم المبادئ ، وهذه ميزة يجب أن تتضح لنا من اتجاهات المهندسين في علم الميكانيكا » . والآراء المتباينة التي نصادفها حول موضوع العدالة لا تجعل من المستحيل وجود علم للعدل ، شأنها في ذلك شأن التباين في طرق الفلاحة عندما لا يجعل من المستحيل وجود علم للزراعة .

ويجب علينا ألا نبالغ في ذلك التنوع الذي نواجهه . فن الواضح أننا نستطيع أن نغالى في الاختلافات الموجودة بين العادات الفرنسية والعادات الإنجليزية في ميدان القانون كما نجد في حالة « اتجاه الوصية » مثلاً . لأن إرادة الوصى ( هو الشخص الذى يكتب الوصية التى يرغب فى تنفيذها بعد وفاته ) سينظر إليها أغلب الأفراد على أنها إرادة واضحة ولكنها غير عادلة . وإذا تفاضينا عن الأسباب التاريخية نجد أن السبب فى الإبقاء على اتجاه الوصية فى إنجلترا يكمن فى كون أغلب تاركى الوصية يتركون كل ممتلكاتهم لذويهم ، وبالرغم من وضوح الاختلافات فى أحكامنا عن القيمة ، إلا أنه يتضح كذلك ما نتفق عليه . فنجد أن الجميع تقريباً يوافقون على أن القتل والبطالة والجوع وتعاطى المخدرات أمور سيئة للغاية . كما أن أغلب الاختلافات فى أحكامنا عن القيمة ناتجة عن الأحوال الاجتماعية المختلفة التى نواجهها . ولن يتوقع أحد اليوم من أرسطو أن يقوم بالدفاع عن مقومات العبودية . وجدير بالذكر أن

نواحي السياسة قد أقيمت دعائمها على افتراض أن المناقشة التي يتحكم فيها العقل والمنطق ستكون لنا موافقة لها فاعليتها حول ما يوجد من العدالة في أي اقتراح يقدم، ولكن إذا كان الأمر عكس ذلك، فسيستحيل خلق حياة اجتماعية مشتركة.

ولكن ليس معنى ذلك أننا اليوم قد اقتربنا من وضع علم واف للقانون الطبيعي. فالصعاب التي تقابلنا في الطريق جسيمة. ولا يعني كذلك أن كل شيء عادل من حيث طبيعته من الواجب حدوثه من الناحية الاجتماعية فحسب، كما أنه لا يعني أيضاً أن اختيار الفروض القانونية في هذا المجال مغامرة أكثر تعقيداً مما في ميادين الطبيعة والكيمياء. إذ أننا نجد دائماً أن هناك شروطاً « واستثناءات » تعتمد على حقائق الموقف المللموس. كما أن هناك عقبة كؤوداً تنشأ عن جهلنا المطبق فيما يتعلق دائماً بما تقدمه من اقتراحات، كما أن الذين قاموا بإجراء تجربة « التحريم » في الولايات المتحدة لم يتنبأوا بأن حكم رجال العصابات كانت له دلائله في تلك المحاولة. وهناك عقبة تقف في الطريق وهي أن تلك المقترحات غالباً ما كانت تنقص شخصية المصلحة بين الجماعة التي تسن القوانين والجماعة التي تتلقى هذه القوانين. وهناك عقبة أخرى وهي أن القانون — كقانون تعويض العمال عام ١٨٩٦ مثلاً — يجب أن يسنه بعض الأفراد الذين يضعون نصب أعينهم مجموعة من الأهداف لكي يقوم بتحقيق تلك الأهداف أفراد آخرون. وهناك مشكلة أخرى

تنشأ عن كون القانون في الدولة القومية لا تسنه الجماهير ، ولكن تسنه جماعة أخرى تميل إلى افتراض أن جميع أفراد المجتمع يحسون بحاجتهم إليه . وتكرار مثل هذا الخطأ تكرار للوقائع المخزية في تاريخ التشريع . ونحن نرى مثلاً أنه منذ مدة طويلة أى منذ وقت سينيوزا ، كان في الإمكان الإصرار على أن قوانين النفقة تعجز دائماً عن تحقيق أهدافها . ولكن ذلك لا يحول بيننا وبين تحقيقها مرة أخرى في كل عصر يحىء . ولقد حاول الحكم المتهرب أن يحدد ما سيتناوله الأفراد في طعام غذائهم . وثمة صعوبة أخرى تتأصل في مغالطات كثيرة في العلوم الاجتماعية . وينبغي أن نضع مبادئ القانون الطبيعي بطريقة مجردة ، وفي صيغة شاملة . بيد أن ذلك يثير مشكلات عدة عند تطبيق هذه المبادئ . فنقول مثلاً: إن هناك مبدأ مسلماً به هو أنه يجب على الجميع أن يكونوا أمام القانون سواء . ولكن لا نستطيع أن نفرض بأى رأى شخصى عند تطبيق هذا المبدأ ، ما لم تسمح الأحوال الاجتماعية بتحقيقه ، وتسود التفرقة مثلاً بين الزنجرى والرجل الأبيض أمام القانون في ولاية جورجيتا الأمريكية ، وإن مشكلة الثمن تجعل المثل الأعلى للمساواة من الصعوبة حلها بين الأغنياء والفقراء في إنجلترا في جميع القضايا المدنية والجنائية . ففي العام الأول من حكم هتلر تلقى الجنود « ذوى الملابس البنية اللون » معاملة خاصة من المحاكم « وعلاوة على ذلك فإن مبادئ القانون الطبيعي قد أقيمت دعائهما على وحدة مجردة ، ومن ثم فهي ذات صبغة غير طبيعية تحتاج إلى وضعها

في صيغة معادلة - وذلك إذا أريد لها ألا تبث المظالم . غير أن فكرة المعادلة الكامنة هي التكيف مع قضية الفرد . وذلك إذا تغاضينا عن الحكم الشكلي . وعلى ذلك فهي تعتبر الهجوم على القانون الطبيعي لا يقوم على أساس قانوني . وهي تحول دون معرفة اليقين الذي يعتبر غاية من غايات القانون المرغوب فيها . وهي تنكر المساواة الرسمية في المعاملة على أساس المبدأ الذي يتحتم على القانون الطبيعي أن يضمه دون اكتراث بالنسبة للأشخاص . ومجمل القول أننا نعرف أن تطبيق القانون تطبيقاً صارماً غالباً ما يشدد النكير على أهداف العدالة . ويجب أن تكون مبادئنا مرنة عندما تطبق إذا ما أريد لها أن تكسب الاحترام ، ويبدو أننا نفع في مأزق إذا قمنا بتطبيق القاعدة باستمرار ودون تغيير ، إذ أن ذلك يكون مدعاة للظلم . ولكن إذا لم نطبق هذه القاعدة فإننا نلتزم الخصافة التي تروغ منها أنواع القانون .

ولئنني أعتقد أن العراقيل التي تعترض سبيل هذا النظام تجعلنا نشعر بالمدلة أمام تلك الاحتياجات التي يجب على فكرة القانون الطبيعي أن تقهرها قبل أن تصبح تلك الفكرة صالحة لأن تعتبر مقاييس التصرف السياسي وإن ما كسبناه من معرفة ولا سيما في القرن الماضي كان كبيراً . كما أن الفارق بين المواد القانونية التي كانت تحت تصرف لورد الدون والمواد التي استخدمها مستر هولز تمثل تقدماً كبيراً مثله في ذلك مثل الفارق الكبير في ميدان الطبيعة في العصور الوسطى والقرن السابع عشر . ويمكن

تطبيق ذلك على ميدان الأنثروبولوجى ( علم الأجناس ) والجغرافيا التاريخية وقد خول لنا الحق فى الاعتقاد بأن المعرفة المتزايدة فى إمكانها إذا شئنا ، أن تنجى نحو الحكمة المتزايدة فى نواحي الشؤون الإنسانية التى يتحكم فيها العقل والمنطق .

وإذا أردنا لها ذلك ، فإن الشرط المقيد هو أهم شئ . إذ أن كل معالجة تنجى نحو محاولات موضوعية لتحقيق الخير الاجتماعى ، وهى تعتبر بمثابة أساس الالتزام السياسى ، وتعتبر واسطة لتحقيق المساواة فى المجتمع . إذ لا يمكن القول دائماً ( لا سيما عندما يكون الأساس المادى هو الذى يعتبر العامل الحاسم فى تحديد العلاقات الاجتماعية ) بأن الأفراد يفكرون تفكيراً مختلفاً لأنهم يعيشون عيشة مختلفة . هذا وإن أركان الاتحاد التى توطد من دعائم المجتمع لا يمكن تحقيقها فى الأمكنة التى يعيشون فيها عيشة مختلفة حتى تجعلهم لا يتطلعون إلى رؤية الحياة بنفس منظور الآخرين . إن سموم عدم المساواة أخذت تقصم ظهر الإمبراطوريات العظيمة فى الأزمنة الغابرة ، إذ أن ما تفعله فى الواقع هو أن تحد من فروض ولاء الجماهير للحياة العادية ، وهى فى هذا الطريق ، فستميلهم إلى أن القضاء عليها هو وحده الكفيل بأن يمهّد الطريق لإيجاد أفكار عادلة عن الدولة . غير أنه على مر الأيام نجد أن ممارسة السلطة من أجل أهداف لا يتمتع الجميع بها على قدم المساواة خلىق بأن يولد الحقد والضغينة والانشقاق فى المجتمع ، ولن تستطيع أية

قوة أن تبقى على الأخضر واليابس طالما كانت هذه الشرور تأتي على كل شيء .  
كما أن الضعف الذي يعتري الأفكار القديمة حول الفلسفة السياسية  
قد نجم عن عجز الأفكار عن النظر إلى هذه الحقيقة نظرة جدية ، أو أنها  
إذا أوليت الاهتمام جعلها ذلك تظهر بمظهر السطحية وعدم التكامل  
ويجب ألا نعتقد أن فلسفة كفلسفة هيغل يليق بها أن تنزلق إلى تقديس  
الملكية البروسية باعتبارها أسمى ما أنجزته حضافة البشر . ويجب أن تكون  
لنا نعم النذير بمدى استيعاب البيئة التي نعيش فيها للأيدولوجية (المذهب)  
التي نؤمن بها ، والتي تجعل من تفكيرنا تفكيراً متعمقاً كتفكير بوزانكيه  
إلى جانب كونها دليلاً على إهمال الأسس الاقتصادية للسياسة ، بل إنه حتى  
يومنا هذا بينما تعتبر الأحداث في روسيا بمثابة نذير لا يقل وضوحاً بلحينا  
هذا عن الثورة الفرنسية التي كانت تعتبر بمثابة نذير للأفراد الذين كانوا  
يغيثون في بداية القرن التاسع عشر) فما زال في استطاعة المفكرين البارزين  
أن يدبجوا أنظمتهم في قالب « نظام الحرية الطبيعي » الذي فشل فشلاً  
ذريعاً في تفهم مدى خلو فكرة الحرية عندما تنتزع من إطار المساواة  
حتى ماركس نفسه يحق لنا أن نقول : إن معظم تكهناته السياسية قاصرة  
لأنها عجزت عن تفهم أثر علاقة العقار السائدة في تحديد أهداف  
الدولة . فإنه بين ثنايا هذا الأثر وحده يمكن إيجاد نظرية واقية عن  
الالتزام السياسي .

## الفصل الثانى

### الدولة والحكومة فى عالم الواقع

#### ١

لقد دلت على أن دعوى الدولة فى الطاعة تقوم على إرادتها وقدرتها على ضمان إشباع ما يحتاجه المواطنون إشباعاً تاماً . ولكى أتمكن من عرض هذه الدعوى عرضاً يثبت صحتها ، ينبغي أن ينعدم وجود التحيز فى أدائها لهذه الوظيفة وهذا الاختصاص . فحيثما انحرف المجهود الذى تبذله الدولة نحو خدمة مصلحة تخص جماعة تدخل فى نطاق المجتمع ، نجد أنه يكون من المحتمل قيام ثورة إن أجلاً أو عاجلاً . ويمكننا تعريف كلمة الثورة على أنها محاولة ، عن طريق استخدام القوة ضد الحكومة التى بيدها مقاليد الحكم قانوناً ، لفرض تغيير على ما ينظر إليه هؤلاء الذين يقومون باستخدام هذه القوة، على أن هذا التغيير هو الأهداف الحقيقية للدولة .

هذا وإن الفرد الذى يقوم بدراسة الشواهد التاريخية لن ينكر وجود أى تحيز فيما تقوم به الدولة من أعمال . فلقد تحيزت دولة المدينة الإغريقية ضد العبيد وتحيزت الإمبراطورية الرومانية ضد العبيد والفقراء . كما أن الدول فى العصور الوسطى كانت تحيز لأصحاب الأرضى .



ونجد أنه منذ الانقلاب الصناعي تحيزت الدولة للملاك أدوات الإنتاج ضد أولئك الذين لا يملكون شيئاً يبيعونه غير قواهم .  
وطبيعى أن هذا يعتبر تبسيطاً مغالى فيه لعملية معقدة فى تفصيلاتها حتى يكاد مؤرخان يجتمعان على روايتها فى عبارة واحدة . بيد أن هذه المعانى واحدة . ففروض الولاء التى تقدم للدولة دائماً ما تنتقص قيمتها جماعة معينة تذهب إلى أن الدولة تتحيز ضد مصالحها . ولا داعى الآن إلى أن نثير موضوع هذه الجماعة التى تؤمن بهذه الفكرة . إلا أن ما يعيننا فى هذا المجال هو وجود الصراع الدائم — سواء أكان كامناً أم علنياً — فى الدولة حيث اتخذ مظهراً جديداً ليخول لها الحق فى استخدام السلطة ذات السيادة .

وأهداف هذا الصراع مختلفة فى مظهرها، ومتنوعة فى معالمها . مثلها فى ذلك مثل الجماعات التى نواجهها فى المجتمع . ويشن هذا الصراع فى بعض الأحيان على أسس دينية . فقد أعلنت فرنسا الكفاح فى الحروب الأهلية التى قامت فى القرن السادس عشر لضمان التسامح الدينى من أجل الهيجونوت كما أن الثوار فى الحرب الأهلية الإنجليزية فى القرن السابع عشر قد أعلنوا هدفهم، وكان يرمى إلى وضع نظام دستورى ليحل محل الاستبداد الملكى الذى قاوموه . أما الثورة البلشفية التى قامت عام ١٩١٧ فكانت ترمى إلى إقامة مجتمع اشتراكى . وقد سعى هتلر عام ١٩٣٣ إلى إنعاش الدولة الألمانية بأن يجرّد من السلطة فى المجتمع

الذى تهيمن عليه الدولة جميع الرجال والنساء الذين من أصل يهودى ،  
ويضيق الخناق على الأفكار الماركسية .

ومهما يكن من أمر التصريحات التى تنطوى على نوايا ثورية - ومن  
النادر تمشى هذه التصريحات مع ما يحققه الثوار - ينبغى على الفلسفة  
السياسية أن تستمد من التاريخ نتائج النواحي الحقيقية التى عرفت هناك .  
وليس ما يعنينا فى هذا الصدد هو ما يراه الأفراد ، على أن الأعمال التى  
يقومون بها ، ولكن ما يقومون بعمله فعلا ، إذ أن سبل حياة الدولة يطرأ  
عليها التغيير باستمرار . ويوجد النمط الجديد للسلوك ، وهو فترة من الطرب  
فى المجتمع لا تلبث أن تزول . كما أننا نجد اتحاداً جديداً قد قام على  
أساس هذا النمط الجديد الذى يبقّى حتى يسترعى انتباهنا ظهور دلائل  
التأفف التى تعنى فى الواقع حلول مزاج ثورى جديد . ولكن هل نستطيع  
إدراك أية مبادئ عامة تفسر هذه الظاهرة ؟

فقد قرنين استرعى انتباه مونتسكيو وروسو اتجاه الحكومات نحو  
التدهور والانحلال ، كما اعتقد توماس جيفرسن ( الذى لاحظ بنفسه  
ثورتين من الطراز الأول ) أننا فى حاجة إلى مثل ذلك فى كل جيل حتى  
تجعل الحكومات تتذكر الأهداف التى من أجلها تكونت وشكلت .  
وأصبحت ممارسة السلطة وهى ذات أثر فتاك بالنسبة لممارسها ،  
أصبحت موضوعاً عاماً يتناوله الفلاسفة السياسيون . كما أنها دفعت  
مل الكبير إلى ملاحظة أن كل الأسباب التى تبرر فرض السلطة هى

الأسباب التي تدعو إلى إيجاد الضمانات وخلقها ضد إساءة استخدام السلطة . ومثل هذه الضمانات كثيرة ، فالدساتير المكتوبة وقوانين الحقوق وفصل السلطات والقوانين الأساسية لم تؤد أية منها عملها خير الأداء لتقنع الأفراد بأن أهدافهم في الإمكان تحقيقها دون استخدام العنف . وجذور مشكلاتنا أعمق بكثير مما نظهره النواحي الدستورية . فإذا كان مونتسكيو وروسو على صواب فما زلنا نريد معرفة تلك النواحي التي تدفع بالحكومات إلى طريق التدهور والانحلال ، وإذا اتسم حرص مل بالحكمة ، فما زلنا نحتاج إلى معرفة الأسباب التي تجعل الحكومات تسيء استخدام سلطتها .

أما الأساس الصحيح للفلسفة السياسية فهو فلسفة التاريخ . فعندما نستطيع تفسير أسباب الأحداث التاريخية تتكون لدينا المواد التي نستطيع أن نضع عليها فروضاً قانونية لنظرية عن الدولة تبعث على الرضا . ولا شك في عدم وجود مثل هذه الفلسفات . فالتاريخ سجل يكشف الستار عن إرادة الله ، أو كما قال هيجل : إنه بداية السير نحو النواحي المطلقة أو أنه في الإمكان تفسير التغير الاجتماعي بأنه تغير في الجو ، فيجب علينا أن نتوقع ظهور النواحي الديمقراطية في المناطق المعتدلة ، أما ظهور الطغيان والاستبداد فيكون في المناطق الباردة . أو أنه ينبغي أن ننظر إلى التاريخ على أنه سيرة حياة مشاهير الرجال ، وأن نجد في إرادة البطل مثل ( قيصر ولوتر و نابليون ولينين ) ذلك التابع السبي للأحداث .

هذا وبيان ما تثيره هذه النظريات من متاعب ومضايقات بسيطة للغاية فهي لا تمكننا من التنبؤ بمستقبل الأحداث المحتملة الوقوع . وهي تتركنا معصوبى الأعين أمام ضربات القدر . فإذا قمنا بتفسير التاريخ على أنه إظهار لإرادة الله فعنا أننا نترك دون معرفة المرحلة التالية لهذه الإرادة . وإذا تمسكنا مع القول بأنه بداية السير نحو النواحي المطلقة فسنترك ولسنا على يقين من اتجاه هذا المطلق الذى يسير فيه هذا الإطلاق . وإذا جارينا قول هيجل بأنه اتجاه نحو تحقيق أفضل للحرية فعندئذ يجب علينا أن نفسر كيف أن هذه الفكرة تتمشى مع الإخلال بالأمن ( وهو ضرورة من ضروريات الحرية ) أى الذى يجعل الفترة التى نعيش فيها عهداً أو مرتعاً للدكتاتوريات التى لا تجلب لنا نوازع الخير أما نظرية الجو واعتباره سبب ذلك التغير ، فإنها لا تنطوى على أية حقيقة . ولكن ليست هناك تغيرات أساسية فى الأحوال الجوية الأوربية فى الفترات التاريخية المعروفة ، بينما تتغير أشكال الحكومة والحضارة تغيراً كبيراً فى نفس الفترة . وما من شك فى أن مشاهير الرجال قد خلصوا آثارهم مطبوعة على صفحات التاريخ ، إلا أن الأسباب التى أدت إلى إمكان انطباع ذلك الأثر لا نجد لها تفسيراً إذا نظرنا إليها على أنها بداية التغيرات الاجتماعية . ولم يكن واشنطن السبب فى قيام الثورة الأمريكية بالرغم من أنه كان عاملاً رئيسياً هاماً فى نجاحها ، كما أن تسخير القوى الكهربائية لاستخدامها فى النواحي الصناعية — هذه القوى التى غيرت

من معالم حضارتنا - لا يرجع الفضل فيها إلى فرد أو جماعة من مشاهير الرجال ، ولهذا ينبغي علينا أن نبحث عن اتجاهات أخرى تختلف عن هذه الاتجاهات .

إن العامل الأساسي في أى مجتمع هو السبيل الوحيد الذى يرجع إليه وجوده ، وإن العلاقات الاجتماعية قد قامت على تزويد تلك النواحي المادية الأولى التى لا تستمر الحياة بدون إشباعها . وإن أى تحليل لأى مجتمع سيميط لنا الثام دائماً عن اتصال هياتها المقررة وثقافتها وطريقة إشباع هذه النواحي المادية . وطالما طرأ التغيير على هذه الطرق وتلك السبل ، طرأ أيضاً على مقومات المجتمع وثقافته ، وإن المجتمع الذى نجد فيه أن العمل الرئيسى لتحقيق ذلك الإشباع هو العمل الذى يقوم به العبيد سيكون ثمرة لأفكار مختلفة عن تلك الأفكار التى تكون لدى مجتمع آخر يقوم فيه بذلك العمل أناس أحرار . وستحدد موقفه بالنسبة للنساء والقانون والتعليم والدين طبيعة تقسيمه إلى طبقة العبيد وطبقة الأحرار . ومما هو جدير بالملاحظة أن قوانينه من الضرورى أن توجه لإبقاء إلزام العبيد بأن يقوموا بالعمل ، وسيكفل الدين للسلطة أن تقوم بتنفيذ هذا الإلزام .

ويبدو أن التغيرات فى سبل هذا الإنتاج الاقتصادى تعتبر بمثابة عامل حيوى فى تكوين هذا التغير فى جميع الأنماط الاجتماعية الأخرى التى نعرفها . إذ أن التغيرات فى تلك السبل ستحدد تغيرات العلاقات

الاجتماعية، وهذه بدورها قد تدمج في العادات الثقافية للأفراد . وإننا لا نستطيع كتابة تاريخ القانون دون النظر إلى جذوره المتأصلة في سبل الإنتاج الاقتصادي، كما أننا لا نستطيع تفسير تاريخ المذاهب الدينية دون أن نقرنها بالإطار الاجتماعي . والسبيل إلى تعيين الإطار الاجتماعي يكمن دائماً في العلاقات التي تتوقف على وسائل هذا الإنتاج . وتسعى نظمنا التعليمية والتربوية إلى إعداد الطفل للحياة ، بيد أن نوع هذه الحياة يعتبر من نتائج العلاقات المادية للنظام الإنتاجي الذي له جدواه في أي مجتمع بالذات ، وإن الأسلوب الذي تتبعه في الهندسة المعمارية ونواحي الأدب والشكل العام للعلوم والإطار الأساسي لكل شيء هو ما نطلق عليه اسم « الحضارة » ونحدده هذه العلاقات الإنتاجية .

وإننا نحيل على القول بأن البنيان الاجتماعي الأعظم يتأصل في الأسس الاقتصادية ، ومن ثم فإن تغيير العلاقات الاقتصادية هو تغيير علاقات ذلك البنيان الاجتماعي الأعظم . وبالتالي يحق لنا القول بأن أي نظام يدور حول العلاقات الاقتصادية سيتطلب نواحي سياسية ونواحي اجتماعية لتطور ما ينطوي عليها . ونحن نرى مثلاً أن القانون سيقوم بتعريف علاقات الملكية التي ستطابق تضميناته ، وستنظم النواحي التعليمية تنظيمياً يكفل للأفراد التدريب لتحقيق الوظائف التي يتضمنها النظام في تلك النواحي . وسيعبر القانون في عهد إقطاعي عن خصائص المجتمع حيث يحدد الاتصال بملكية الأرض علاقات الأفراد الاقتصادية .

والتعليم في مثل هذا المجتمع هو الذى يكيف وسائلهم حتى تتمشى مع الاحتياجات التى تضمها العلاقات التى يريد المجتمع أن يحتفظ بها . فمن الواضح أنه إذا عجز المجتمع عن التأثير بسلطته على هذا التكيف الذى يوجده فإن مقدرته على إشباع الاحتياجات ذات الأثر الفعال ستواجه بل ستعاني من الضرر الذى ربما يتغلغل حتى يعرض وجوده للخطر .

وينبغى على أى مجتمع أن يوقف من حدة بعض علاقات الإنتاج التى تتصف بالاستقرار لكى ينظر إليه دائماً على أنه مجتمع . ويجب عليه أن يضع وراء هذه العلاقات ، فوق القانون ، وهى فى حاجة إلى أداة إلزامية لضمان استمرار هذه العلاقات ، لأنه بدونها لن يستمر لها العيش والبقاء . وينظر إليها فى الواقع على أنها علاقات مستقلة عن إرادات من يشتركون فى ذلك . ونحن نلاحظ فى المجتمعات التى نعرفها أن التغيرات لا تطرأ غالباً على تلك العلاقات ، إذ أنها علاقات فردية أكثر من كونها نواحي عامة فى شكلها . ولقد أوضحت دراسات حركة المجتمع أن العبيد يبقون عبيداً والمأجورين يظلون مأجورين عندما ينظر إلى كل منها كمجموعة واحدة . وليس فى الإمكان إدخال تغيرات شاملة فى أى مجتمع وفى أية فترة دون حدوث أى تفكك فى نواحي الحياة . وطالما أن هذا التفكك سيعرض أسس النظام القائم للخطر ، فإن المجتمع فى حاجة إلى أداة للحيلولة دون ظهور مثل هذا الخطر ولو عن طريق القوة إذا دعت

الضرورة ، حتى تخفف من خطورة هذا التفكك . والدولة من الناحية التاريخية ما هي إلا أداة ، أما وظيفتها الأولى فهي ضمان الإنتاج في المجتمع بالطرق السلمية . وهي بهذا تقوم بحماية العلاقات الإنتاجية التي تحتاجها هذه العملية ، وهي تقوم كذلك بإقرار العلاقات القانونية في ظل النواحي الإلزامية التي تتمسك الدولة بوجودها .

ولقد رأينا أن الدولة لا تعمل إلا عن طريق الأشخاص الذين يشكلون الهيئة التي تضم أفراداً ، ونطلق عليها اسم الحكومة . ومن ثم فإن التحكم في العلاقات القانونية في أي مجتمع في أيدي هؤلاء الأفراد الذين لهم الحق الرسمي في ممارسة هذه السلطة ذات السيادة . وإن قيامنا بتحديد الوسيلة التي ستخضع لها معناه تحديد كيفية توزيع الفوائد التي ستجني من وراء العملية الإنتاجية ، ومن المستحيل أن نقوم بهذا التحديد إلا عن طريق تخويلنا الحق في ممارسة السيادة . ولذلك فإن هؤلاء الذين يسعون إلى تغيير وجه العملية الإنتاجية ، أي هؤلاء الذين يهدفون إلى تغيير العلاقات الإنتاجية للنظام الذي يعيشون في ظله ، يجب عليهم القيام بذلك عن طريق تغيير الأسس القانونية للمجتمع ، ويمكن تحقيق ذلك بامتلاكهم سلطة الدولة سواء أكان ذلك عن طريق سلمى أم باستخدام العنف إذ أن الاستيلاء على الحكم هو الأداة التي يمكن عن طريقها وحدها تغيير هذه العلاقات القانونية .

وقد أصبحت النواحي التي أمكن استخلاصها من هذا كله أمراً هاماً



بالنسبة لأية نظرية سياسية . وأية جماعة بيدها السلطة ذات السيادة في المجتمع ستسترشد بالطريقة التي تضمن بها أعلى مراتب الإشباع لتلك الاحتياجات، وذلك عن طريق ممارستها . إلا أن فكرتها عن هذه الطريقة من الضروري دفعها بطابع العلاقة الخاصة بالنسبة لعملية الإنتاج . ففي المجتمع الذي تنتشر فيه طبقة العبيد نجد أن ملاك العبيد سيعتقدون أن العبودية هي الخير للمجتمع ، كما أنهم سيسخرون نظم الدولة كي تحقق العلاقات التي تعتبر من مستلزمات نظام العبيد . غير أنه من الواضح أن فكرتهم عن الخير لن تطابق فكرة العبيد في الخير أيضاً . وأن مواقف الأفراد بالنسبة للخير تصدر عن الخبرة الطويلة التي يمرون بها وعندما تختلف المصلحة في الدولة نجد أن الخبرة المختلفة تؤدي إلى إيجاد أفكار مختلفة وإن استخدمناها هو الذي يحدد وضع سلطة الدولة، ولا بد أن تتصارع هذه الأفكار كل منها مع الأخرى من أجل البقاء، ومعنى هذا البقاء ( في هذا الإطار ) هو الحق في تحديد الفوائد التي ستكرس الدولة نفسها لتحقيقها . ومن ثم نجد أنه في أي مجتمع توجد فيه جماعات عديدة تختلف عن علاقتها مع العملية الإنتاجية ، نجد أن الصراع يكمن في الأسس التي يقوم عليها المجتمع .

وهذا الصراع صراع من نوعين . فهو صراع بين الجماعات نفسها . وهو صراع بين الأفكار التي تضعها كل جماعة نصب أعينها كتعبير عن فكرتها في الخير الذي يصدر عن الخبرة التي تستخلص من وضعها .

وقصارى القول أن الجماعات تضع نظاماً عن القيمة، وأن هذه النظم تعتبر وظيفة من وظائف العلاقات الاجتماعية، كما أن هذه النظم تطالب دائماً بأن تكون شاملة. وستكون هذه النظم صحيحة عندما ينظر إليها الأفراد خارج نطاق الجماعة، كما نجد مثلاً أن ملائكة العبيد في الولايات المتحدة ينادون بأن العبودية هي لخير العبيد أنفسهم. ولكننا في الحقيقة نجد أن القيم سيحددها اتساع نطاق الخبرة التي تصدر عنها هذه القيم. كما أن القيم التي تدخل في حيز التنفيذ ستكون دائماً القيم التي تتخذها الجماعة التي يوكل إليها في وقت ما جهاز الدولة.

ويجب أن نلاحظ أن هذا الموقف لا يتخذ بالنسبة للجماعة الحاكمة أية مطابقة للمصلحة الخاصة سواء أكان ذلك عن وعي (عن قصد) منع سلامة المجتمع، ولا يثبت ذلك أن أعمالهم لا تنتم بالإخلاص في سعيهم وراء وضع فكرتهم عما يجب أن تسعى إليه الدولة في صيغة شاملة. وأن عمليات المجتمع الإيديولوجية (المذهبية) لأكثر تعقيداً وتشابكها مما تكشف عنه أية نظرية تدور حول الحوافز والدوافع؛ ومن الطبيعي أن يصطبغ الفرد بصيغة بيئته. فهذه هي الخبرة التي يعرفها. وأن هذه القيم التي تثيرها تلونها مشاعره وآماله وخوافه التي تحثه دون أن يدري — على النظر إليها باعتبارها عناصر ضرورية للخير الاجتماعي. فالطفل الذي ولد وتربى في ظل التقاليد الكاثوليكية يتقبل قيم كنيسة روما على أنها جزء من النظام الكائن، ونجد أن أى مسلم يؤمن بقيم القرآن، كما أن الطفل

فى روسيا السوفيتية يعتبر النظرة الشيوعية موجودة فى طبيعة العلاقات الاجتماعية الحققة ؛ ولنلاحظ أن الذين يسيطرون على إحدى البيئات يرسمون على وجه ما — الصفات المذهبية لحياة تلك البيئة بطريقة معينة وبدرجة معينة لا تكاد أن تؤثر على أولئك الذين تحت حكمهم بأقل نما تؤثر فيهم أنفسهم . كما أن أندر شىء يوجد فى المجتمع هو الإنسان الذى يستطيع أن يتخطى هذه العادات المألوفة .

ولكن هناك من تخطى هذه العادات . وسبب هذا التخطى هو جوهر هذه النظرية التى أقوم بتوضيح معالمها . فنحن نعلم أن العبودية ينظر إليها فى فترة من الفترات على أنها أمر طبيعى ، بينما نجد فى فترة أخرى أنه لا يمكن تبريرها . ولم يظهر دفاع أفلاطون عن منح المرأة حق المساواة ، لم يظهر فى مستهل القرن التاسع عشر أكثر من مجرد شنوذ طريف من فيلسوف عظيم — كما تبدوا لنا الآن من الأمور الأولية . ولقد كان فى استطاعة وليم ندهام أن يحذر مجلس العموم من الأخطار التى تكمن فى النظام القومى للتعليم . ولكن بعد مرور نصف قرن نادى روبرت لو بوجوب تعليم أصحاب السلطة ، ثم صار تدخل الدولة فى الشئون الإنتاجية يبدو فى القرن السابع عشر أمراً طبيعياً ، ولكن لم يأخذ بهذه الفكرة جماعة قليلة من المفكرين . غير أنه فى نهاية القرن الثامن عشر كانت الفكرة السائدة هى أن الحكومة أحسن ما تكون عندما تحكم قليلا . « فالسعر المعقول بالنسبة لأى مفكر فى العصور الوسطى هو فكرة شبه دينية

مستمدة من بعض فروض القانون الطبيعي بينما ينظر رجل الاقتصاد الحديث إلى السعر المعقول « باعتبارها وظيفة لمطلب دنيوى فى سوق تتأثر تأثراً تاماً بأفكار دينية متحيزة . ولا يوجد إلا عدد قليل من المنشورات فى كل ما ظهر من كتب سياسية فى القرن الثامن عشر فى إنجلترا ، يشكك فى حق مجلس اللوردات فى أن يحتل مكانه فى نظام الحكم . أما فى القرن العشرين فلا يوجد إلا عدد قليل يدافع عن مجلس اللوردات أما الغالبية فتطالب بإلغاء هذا المجلس . أو إجراء تغييرات جوهرية فى أسس تكوينه ؛ أما منذ خمسين عاماً فلم تكن لتستطيع غير أقلية من الإنجليز الذين لهم مكان فى الحياة السياسية أن يتجرؤ على إعلان عدم إيمانهم بالمسائل الدينية . أما اليوم فمن المشكوك فيه على الأقل - إذاً كان مثل هذا الإعلان يمكن أن يكون له أى أثر خارج عن عدد قليل من المدن التى تحتوى على كاتدرائيات ، فكيف نستطيع أن نشرح التطورات التى من هذا النوع .

وأريد أن أدلل هنا على أن هذه التطورات إنما ترجع إلى تغييرات فى العلاقات الاجتماعية التى ترجع بدورها إلى تغييرات فى القوى المادية فى الإنتاج ، فالناس أصبحوا لا ينظرون إلى العبودية باعتبارها « أمراً طبيعياً » لأنه أصبح من العسير استغلال هذه القوى عن طريق العبودية . وتحولت حقوق النساء ، فبعد أن كانت تعتبر من شذوذ الفلاسفة أصبحت مطالب يعترف بها المجتمع قانوناً عندما قضت علاقات الإنتاج بهذا

الاعتراف . وأصبح التعليم من اختصاص الدولة بعد أن كان أمراً أهلياً خاصاً . وذلك عندما تطلبت الصناعة عمالاً يستطيعون القراءة والكتابة . ويتوقف مدى تدخل الدولة في الصناعة على مدى ما يحدثه هذا التدخل من زيادة الإنتاج الذي يعتمد عليه المجتمع . كما يتحدد موقفنا بالنسبة لمجلس العموم على وجهه النظر التي نراها عن علاقته بالتشريع الذي نعتقد أنه مرغوب فيه . وهذا بدوره يتضمنه مفهومنا عن الخير الاجتماعي الذي ينشأ عن مكاننا في نظام العلاقات الاجتماعية ، ولكن نظام العلاقات الاجتماعية هو الآخر يقوم على استغلال القوى المادية للإنتاج إلى أقصى حد ممكن .

نستخلص مما سبق أن الفترات التي تتسم بالتغيير السريع هي الفترات التي تتغير فيها وسائل الإنتاج . أما فترات الاستقرار النسبي فهي الفترات التي تتميز باتباع وسائل الإنتاج القديمة دون النظر إلى أية اختلافات . وعندئذ نتوقع حلول فترة تسود فيها الاكتشافات الجغرافية كعصر النهضة ، أو عصر يتميز بالتغيرات العلمية . أما القرن التاسع عشر والقرن العشرون فقد اتسما بالإبداع الفكري والاجتماعي . إلا أنهما ولدا لنا زعزعة في أركان الدولة إذ أصبح من الضروري انطباع تغييرات النظام الإنتاجي على البناء الأعظم الذي أقيمت دعائمه على العلاقات الضرورية التي أوجدها هذا النظام .

هذا بينما تنقص وسائل الإنتاج التي تغيرت في مثل هذه الفترات من

قيمة نظام علاقات الملكية الراهنة ، فإن المبادئ القانونية التي تتمسك بها الدولة لا تتيح للمجتمع الحصول على نتائج مرضية من جراء وسائل الإنتاج هذه . وتذهب إحدى الجماعات في المجتمع إلى أن العلاقات ذات التي كانت تعتبرها طبيعية تعمل الآن لتحول دون إرضاء مطالبها إرضاء تاماً . فهي تسعى إلى تغيير هذه العلاقات . ولكن ما لم تتأهب هذه الجماعة التي تهيمن على سلطة السيادة لكي ترضى بتلك العلاقات الهادفة ، فإن تلك الجماعة التي تطلب علاقات جديدة لا بد أن تستخدم السلطة الإلزامية للمجتمع لإعادة تحديدها . وإن أية جماعة تعتقد في أنها ستجني الثمار من جراء التغيرات التي تطرأ على العلاقات الاجتماعية ، ستصبح جماعة ثورية بإجراء هذه التغيرات — إذا استطاعت — عندما يعارضها النظام القائم .

والتاريخ سجل حافل يفصل بين الجماعة التي ترى أنها كفيلة بالدفاع عن المطالب التي نعتبرها ضرورية لتحسين النواحي الإنتاجية . وسيؤدي حرمانها من مثل هذا الحق إلى القيام بحركة ثورية . ويخضع الأفراد على مثل هذه المطالب ثوباً من السحر الذي يجتذب إليها الجميع ولقد أعلنت الثورة الإنجليزية أنها قامت للدفاع عن المبدأ الدستوري والدين البرستاني . وقامت لكي تدافع عن هذه النواحي . غير أنه كان يخفي وراءها حقيقة جوهرية هي أن الدولة شبه الإقطاعية التي أقامت أسسها — مثلها في ذلك مثل أسرة ستيوارت — على الحق الإلهي للملوك

لم تصبح متمشية مع مطالب الطبقات التجارية . وكانت هذه هى الحال بالنسبة للثورة التى قامت عام ١٧٨٩ وكان القتال فيها باسم مبادئ الحق ، إلا أن ما تمخض عنها هو تحرير أصحاب الأملاك من إخضاع . . الدولة لسلطة حفنة مميزة من أرستقراطية أصحاب الأراضي . وليس من الضرورى أن نذهب إلى أن الجماعة الثورية لا تخلص فيما تنادى به من أهداف . فما زلنا نستشف من معارضة كرومويل وارين للمذاهب التى يعتنقها الكولونيل رينسبورو شعوراً أصيلاً يشبه ذلك الشعور الذى أدجمهم فى ميدان آخر ضد شارلس الأول . وتكمن أهمية أية أيديولوجية فى تعديل العلاقات الاجتماعية لا فيما تنادى به فى حد ذاته .

وإن هذه الجماعات التى تصارع الامتلاك سلطة الدولة تعبّر دائماً عن المتناقضات الموجودة فى كل مجتمع بين علاقات الملكية وإمكانات نظام الإنتاج فيه . وإن الكفاح الأساسى هو الكفاح الموجود بين الطبقات الاقتصادية لضمان السيطرة على سلطة السيادة . ويمكن تحديد معالم الطبقة الاقتصادية بأنها جماعة من الناس تتميز عن غيرها من الجماعات فى النواحي الإنتاجية . ويحدد هذا الوضع نظام العلاقات الاقتصادية التى تتمسك به الدولة . إذ أنها تضع تلك السلطة الإلزامية العظمى تحت تصرف أية طبقة تتحكم فى المجتمع . فإذا لم يتوافر هذا نجد أنه ليس فى إمكان أية طبقة أن تغير من وضعها تغييراً جوهرياً ولذلك يتحتم على الدولة التى تسعى إلى إجراء مثل هذا التغيير أن تقوم

بالقبض على زمام السلطة .

ونستخلص من هذا أن الدولة لا تتخذ مطلقاً موقفاً حيادياً في مثل هذا النضال السياسى . إذ أنها لا تستطيع السيطرة على مثل هذه الجماعات المتصارعة ، وأن تقوم بإصدار الحكم بينها على أساس موضوعى . غير أننا إذا نظرنا إلى طبيعتها نجد أنها عبارة عن سلطة إلزامية تستخدم للدفاع عن نظام الحقوق والواجبات التى تتطلبها العلاقات الاقتصادية مخافة أن تمسها طبقة أخرى تحاول جاهدة أن تغير هذه العلاقات من أجل نظام آخر . فإذا قمنا بتحليل الدولة نجد أنها عبارة عن هيئة من الأفراد يقومون بإصدار الأوامر لتحقيق الأهداف التى يعتبرونها أهدافاً أخيرة . أما فكرتهم عن الخير فهى نتيجة وضعهم فى هذا النظام الذى ربما يتعرض للمقاومة . ولكن إذا غير هذا النظام فعنى ذلك تخليهم عن وضعهم . وفى الإمكان حدوث هذا ، إلا أنه ظاهرة نادرة فى التاريخ .

وسأتناول فى غير هذا المكان ما تتضمنه الناحية التاريخية . كما أنى سأوضح الأسس التى قامت عليها . أما الآن فيجدر بى أن أوضح النواحي التى لم أدخلها فى نطاق بحثى . ومعنى أن التطور التكنولوجى هو الطريق المؤدى إلى التغيير الاجتماعى لا يقدم أو يؤخر شيئاً . فطبيعى أن التطور التكنولوجى له أهميته ، وهو بالأحرى يصدر عن المطالب الاجتماعية . ولا يقوم بتحديددها . ويشاهد فى النظام الذى نعيش فيه أن المخترعات التى وقع عليها الاختيار للاستغلال تدر مكاسب أكثر .



ويعتبر ذلك الباعث الذى أظهرت أهميته العلاقات الاقتصادية التى يتميز بها المجتمع الذى نعيش فيه . ولكن إذا سادت الاعتبارات التكنولوجية وحدها ، لوجدنا أن « مل » لم يكن فى حاجة إلى أن يكتب مريثته المشهورة عن الفشل الذريع الذى منيت به الأنظمة التى وضعت لتحسين مصير الإنسان الاجتماعى .

وإنى لا أجادل أيضاً فى أن الدولة تخضع دائماً للمصلحة الخاصة لطبقة ما تسيطر عليها ، كما أنى لا أدلل على أن الرغبة فى الحصول على مكاسب ذاتية هى سر سياستها . ولكنى أدرك تماماً أنه فى بعض الأوقات يخلص رجال الحكم بالقدر الذى يخلص فيه النقاد معتقدين أنهم يكرسون جهاز الدولة لتحقيق الأهداف التى يرونها فاضلة . أما النقطة التى أتناولها ، فهى مختلفة للغاية . إذ أن العلاقات الاقتصادية هى التى تحدد ما يستطيعون قوله . وتوجد الدولة لكى تساند هذه العلاقات التى تولد فى كل فترة من الفترات التاريخية مجموعة من المثل العليا التى يرون فيها القدرة على رفع الإمكانات الإنتاجية . وليس للتاريخ أى معنى عند ما ننظر إليه على أنه صراع بين المصالح الذاتية . ومعنى ذلك هو النزول بالطبيعة البشرية إلى الحضيض . أو أن هذه المثل العليا تتصارع من أجل البقاء ، وأن قوى الإمكانات الإنتاجية هى التى تحدد معالم هذه المثل العليا . ويرجع هذا « الصراع » إلى أن علاقة الطبقات بالإمكانات الإنتاجية كانت تخلق مطالب كثيرة تقوم بتحقيقها . وتضمنت العلاقة

بين الطبقات هذه الدعاوى والمطالب . فعندما تتعرض هذه المطالب لأي حرمان نجد أن الأفراد يهبون لنجدها . ويتسنى لهم ذلك عن طريق التغلب على الدولة والاستيلاء على سلطتها الإلزامية حتى تتمكن من تعديل العلاقات بين الطبقات . فإن قيام علاقات جديدة بين الطبقات في أي مجتمع من المجتمعات يعنى انتصار مثل جديدة . وتختلف أيديولوجية فرنسا في القرن التاسع عشر عنها في القرن الثامن عشر، لقيام الثورة الفرنسية التي غيرت من معالم العلاقات الطبقية في المجتمع . كما أن الطريق هذا التغيير قد اجتاز أول ما اجتاز طريق استيلاء الطبقة المتوسطة على الحكم ، وذلك من الطبقة الأرستقراطية التي كانت تمتلكها من ذى قبل .

وليس هذا هو مجال التدليل على أن العامل الاقتصادي هو الذي يحدد التغيير التاريخي . ولكن ما ينبغي أن أدلل عليه هو أن العامل الاقتصادي هو العنصر الأساسي في هذا التجديد . وإلى أدرك تماماً مدى تأثير الشخصية والتقاليد والمنطق كعوامل في تكوين هذا التغيير . ونجد مثلاً أن العادات التي يؤمن بها الإنجليز عن الحرية تجعلهم يقاومون النظم الديكتاتورية . وتختلف هذه الحالة عنها في روسيا حيث يعد وجود مثل هذه العادات . وما من شك في أن الحياة التي نعيشها كانت ستختلف حتماً إذا لم يوجد رجال أمثال لوثر أو نابليون أو لينين . ويمكن القول أنه لولا لينين لأخذت الثورة الروسية التي قامت عام ١٩١٧ طابعاً آخر كما أنه من الواضح أن المجهود الذي تبذله هيئة القضاة المحترمة عند ما

تقوم بتنفيذ القانون قد يوجه نحو الثبات الصورى من أجل هذا الثبات نفسه الذى يحمره من الاعتماد على العامل الاقتصادى . ويحق لنا أن نقول: إن التقاليد والشخصية والمنطق بينا يحددها العامل الاقتصادى نجد أنها تشكلها بدورها . وهناك تأثير متبادل بين العوامل التى تطرأ على التغيير الاجتماعى الذى لا ينكره أى مراقب عاقل .

غير أن الاعتراف بالجماعية فى الأسباب التاريخية لا يعنى أننا ننكر وضع العامل الاقتصادى فى المرتبة الأولى . وإن ما أوليه اهتمامى الآن هو الإصرار على القول بأى أى عامل يقوم بدوره سيعتمد على البيئة التى يحدد نظام العلاقات الاقتصادية معالم طبيعتها . وأن هذه العلاقات التى تطبع المجتمع ، ستندمج فى جميع المظاهر الثقافية وتشكلها حتى إذا كان ذلك عن طريق غير مباشر . وتكيف التقاليد وتعديل من نفسها حتى تتمشى مع مقتضيات الحال . وستثبت شخصيات عديدة وجودها فى نطاق الفرص التى تتيحها تلك العلاقات . وإن مطالب أى نظام قانونى تحدد الأسس التى يقوم عليها هذا النظام . وعندما توضع مثل هذه النواحي عندئذ يشرع المحامى فى البحث عن هذا الثبات الصورى ويمكن لأى فرد أن يدرك كيف أن مطالب العلاقات الاقتصادية الجديدة فى روسيا قد شلت من تقاليد الرجل السلافى الذى يميل إلى التصوف والتشاؤم . وهو يعتبر الطراز المعهود « الذى ساد القرن السابق . كما أننا نلاحظ أيضاً أن الفن والأدب والفلسفة كانت تتعدل تعديلاً بطيئاً حتى تتمشى مع

ما يتضمنه الرابط الاقتصادى، وإننا نوافق على أن لينين قد غير وجه التاريخ غير أن انهيار العلاقات الموجودة بين الطبقات، والتي أقيمت عليها روسيا القيصرية هي التي أتاحت له هذه الفرصة . ونجد أن القواعد التي تفسر بمقتضاها اللوائح ، وقد تم تطويرها بواسطة تشريعات القانون العام التي سنّها المحاكم تصدر عن الموضوع الرئيسى وهو القانون العام . كما أننا نجد أن حماية المصالح المتعلقة بالملكية الخاصة فى الافتراض الأساسى يقوم عليه . فإذا أصبحت بريطانيا والولايات المتحدة كومنولث ذا نظام اشتراكى فإن المحاكم ستتطلب تشريعات مختلفة عن التشريعات الموجودة لكي تؤكد هذا الثبات الذى يعتبر مثلاً أعلى قانونياً له أهميته أما الفروض القانونية فهي التي تحدد طبيعة هذا الثبات . ومرة أخرى نقول : إن العلاقات الاقتصادية هي التي تحدد هذه الفروض ، إذ أن الغرض من وجودها هو حمايتها .

## ٢

وإن العامل الاقتصادى هو الصخرة التي يقوم عليها البناء الاجتماعى الأعظم . أما السبيل التي يؤدي إليها عقله فتكمن فى الصراع الذى يدور رحاه بين الطبقات لامتلاك سلطة الدولة . ولقد دلت على أن المكان المختلف الذى تشغله الطبقات المختلفة فى عملية الإنتاج تدفع الاحتياجات والمصالح بالخروج إلى حيز الوجود . وعندئذ تتعارض كل منها مع

الأخرى ، وإن التناقض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج هو الذى يحدد معالم النقطة التى أترناها . وتصبح لهذا التناقض أهميته عندما تحول هذه العلاقات دون التوسع فى القوى الإنتاجية . إذ تستشعر كل طبقة من جراء هذا بالمرارة والفشل . ومن ثم سيدخلها الشك فى صحة النظام القائم . وسيتطلب هذا تغييراً فى المبادئ القانونية التى تتمسك بها الدولة . وعندئذ تنشأ ضد المبادئ التى تسند النظام القائم مبادئ أخرى جديدة تنحى عليها باللائمة ، وتضمهر لها العداء . وعندما يكمل هذا التناقض يسود المذهب الجديد ، وتتاح الفرصة عندما يتعرض النظام القديم للمقاومة ، وعندئذ يكون الاختيار بين الاستسلام له والإطاحة له .

ونحن نرى مثل هذا التطور بوضوح فى انهيار نظام الحكم القديم فى فرنسا انهياراً يتسم بالبطء . كما أن التشابه الموجود فى مثل هذه الظاهرة يسترعى الانتباه . وأن الموقف الذى تتخذه بالنسبة للقيم الراهنة والمقررات الحالية يعتبر موقفاً عصبياً يسيطر على المجتمع بأسره ، وتحاول الدولة لإخماد مثل هذا الموقف بالقوة . بيد أن هذا المجهود لا يكلل بالنجاح دائماً . وعندئذ تضطر الدولة إلى تقديم بعض الحلول ، ولكن بعد فوات الوقت . وعندئذ يقلق بال السلطة التى بيدها الحكم ، وتحاول جاهدة أن تبقى على النظام القديم بإبطائها هذه الحلول لإبطالا نهائياً . وتعود النواحي الحاسمة للنظام القديم من جديد . ولكنها لاتدوم طويلا . ولا يدوم أوج السلطة طويلا . ولكننا نستطيع أن ندرك فى الأزمة التالية أن أسس الدولة قد

قصم ظهرها .

وتجدر بنا مناقشة طبيعة الصراع الطبقي وخصائصه في المجتمع على ضوء هذه الاتجاهات . إذ أننا نجد هذا الصراع في كل مجتمع وهو يتميز بناحيتين هما تقسيم العمل والملكية الشخصية لوسائل الإنتاج . وقد ذهب ماركس إلى أن تطور الصناعة التي تقوم على الرأسمالية سيقسم المجتمع إلى طبقتين كبيرتين كل منهما تصارع الأخرى . فالطبقة الأولى هي الطبقة البرجوازية التي تملك أدوات الإنتاج التي تستخدم سلطة الدولة في حماية المصالح التي تتمتع بها . أما الطبقة الثانية فهي طبقة البروليتاريا التي تبيع قواها لتقتات منها وتعيش . إلا أن ذلك الوضع يزيد مركز هذه القوي سوءاً، ويرجع هذا إلى أن الرأسمالية قد حيل دون استمرار توسعها فأخذت تتجه نحو الاستيلاء على سلطة الدولة حتى تدخل بعض التغييرات على العلاقات بين الطبقات . ولم ينكر ماركس وجود طبقات أخرى في المجتمع . أو أن هناك بعض الجماعات الهامة التي تضم أصحاب الأراضي وأصحاب الحرف أو رجال الأعمال والبيروقراطية الرسمية، ولقد دلل على أن الدور الذي يقوم به كل منها في العملية الإنتاجية كان له أكبر الأثر في الرأسمالية إذ أنها تجعل منها عملاً تاريخياً يقوم بتحديد العلاقات بين الطبقات . وهذه هي المهمة الملقة على عاتق الطبقة البروليتارية . كما أن العمل التاريخي الملتي على كاهل الطبقة البرجوازية هو إتمام الثورة السابقة التي قضت على دولة الإقطاع . أما في الأزمة الأخيرة فنجد أن

هذه الطبقات (وهي عديمة القيمة نسبياً) يجب عليها أن تختار بين المصالح الأقوى في هذا الصراع .

وإن أول سؤال يجب أن نوجهه إلى أنفسنا هو ما إذا كان هذا العداء الطبقي أمراً حقيقياً . ولقد قيل لنا كثيراً: إنه نتيجة للخطأ الذي ترتكبه سياسة الحكومة ، أو أنه يرجع إلى الفشل في إدراك وحدة الهدف التي تتغلغل في أعماق المجتمع تاركة وراءها مظهر العداء . ويتوالى حدوث الإضرابات غير أن فن التحكيم الذي يتسم بالحكمة ييسر السبل لإيجاد حل عادل لها وأن أصحاب الأعمال والعمال يتوقون إلى تحقيق هدف مشترك ، وذلك بالنهوض بمستوى إنتاج الشركة ، لأن ذلك يرفع مستوى الأجور ، كما أن الإدارة الحكيمة تستطيع معرفة الإمكانيات الموجودة في المجتمع .

ويعتبر هذا تفسيراً يتسم بالمثالية للنمط الاجتماعي الذي يستبعد كل ما هو أولى . وأود أن أتناول في هذا المجال موضوع المجتمع الصناعي الذي نعرفه ، واضعين نصب أعيننا إجراء التغييرات الضرورية وهي صورة مشابهة له ، ومن الممكن تحديدها ووقفها على أنواع منظمات اقتصادية سابقة . ونجد في بعض الأحيان أن هناك بعض المجتمعات التي تهيمن فيها طبقة صغيرة على أدوات الإنتاج ، وأن مصلحتها في الإنتاج الاجتماعي الإجمالي تختلف من حيث التوزيع عن مصلحة الجماهير . إذ طالما كان الإنتاج الاجتماعي الإجمالي محدوداً نجد أنه كلما زادت الأجور قلت مكاسب هؤلاء الذين يسيطرون على أدوات الإنتاج وأرباحهم

وطالما كان الباعث على الإنتاج هو القدرة على الكسب كما تشير فروض المجتمع القانونية ، نجد أن مستوى الأجور ستحدوه علاقة هذا المستوى بالنسبة لمستوى المكسب الذى سيدفع أصحاب رعوس الأموال إلى استخدامها لتحقيق الهدف الذى يرى إليه الإنتاج . وعند ما تكون لدينا أركان النواحي الرأسمالية نجد أن الفشل فى الحصول على بعض المكاسب والأرباح يعنى إما البطالة أو تخفيض الأجور ، ومن الواضح وجود عداء أساسى تتضمنه ملكية وسائل الإنتاج بين مصالح الرأسمالية من جانب ، ومصالح العمل من جانب آخر .

ويمكن القول بأن هناك عداوات اجتماعية أخرى . ولكن ليس من الضرورى أن تؤدي إلى النتائج السياسية التى ذكرتها من قبل . فهناك صراع بين مصالح أصحاب الفحم وأصحاب الزيت وبين المحال الخاصة والجمعيات التعاونية . وكلنا يعرف وجود التعارض التاريخى بين الريف والمدنية ، وبين الكنائس والنقابات وإننا لا نتوقع مطلقاً أن تقوم مشاحنات بين أصحاب الفحم والزيت لامتلاك الدولة . إذ نحن على يقين من أننا سنصل إلى إيجاد التعاون والتكليف بين المصلحتين . فلماذا إذن تدلل على أن الوضع يختلف اختلافاً تاماً عند ما يحمى وطيس العداء بين رأس المال والعمل ؟ والإجابة على ذلك من صميم الموضوع الذى أناقشه فى هذا المجال لأنه يكمن فى فلسفة الدولة . ففى أى مجتمع من المجتمعات حيث يمتلك بعض الأفراد أدوات الإنتاج يترتب على استخدامها ، وبالتالى على توزيع الإنتاج



سوء حالة الطبقة العاملة . ويرجع ذلك إلى عدم اشتراك هذه الطبقة في أدوات الإنتاج ، وعلى العموم يمكن الوصول إلى أى اتفاق بشأن تلك العداوات الاجتماعية الأخرى . فربما يتحد التنافس الذى تدور رحاه بين الرأسماليين أو اتحاد النقابات ، أو يخفى هذا التنافس . كما أن المنازعات التى تقوم بين الكنائس لانغنى استغلال طبقة لطبقة أخرى . أما الاختلاف بين الريف والمدنية فيعتبر أمراً هاماً . وجدير بالملاحظة أنه عند ما يقوى هذا الاختلاف ويشتد - كما نجد فى أوروبا الشرقية اليوم - يأخذ هذا الاختلاف طابع الصراع من أجل سلطة الدولة . ويمكن الحد من اضطراب النواحي الزراعية ، كما يشير التاريخ الإنجليزى الحديث دون إجراء أى تغيير على الفروض القانونية التى يقوم عليها المجتمع الرأسمالى . وهناك فارق بين كل العداوات الاجتماعية الأخرى ، إلا أن الفارق بين رأس المال والعمل يمكن إدراكه عن طريق إدخال بعض التغييرات على هذه الفروض القانونية .

ويمكن القول أن هناك بعض العداوات الأخرى . ونجد مثلاً العدااء المستحكم بين الزنجى والرجل الأبيض فى الولايات المتحدة وجنوب افريقيا أو العدااء الموجود فعلاً بين العمال الكاثوليك ، والعمال البروتستنت فى دبلن ، وليس هناك ما يدعو إلى أن ننكر أنها ستقوم بالحيلولة دون التماسك الطبقي ، فلقد تعود أصحاب الأعمال على تقسيم عمالهم إلى فئات تميزهم فى النواحي العنصرية والقومية .

غير أن وجود مثل هذه العداوات لا يعنى القضاء على العداة الموجود بين رأس المال والعمل فى المجتمع الحديث . إذ أن وجوده يحد من تعبيره الكامل . ولقد أوضحت الثورة الروسية أن الوعى الطبقي يثير بعض الاختلافات العنصرية أو المذهبية أو القومية التى تحاول دائماً الحيلولة دون ظهورها؛ وإننا لانستطيع أن نحدد الملائسات تحديداً دقيقاً ولكن ما نستطيع قوله هو أنه مهما حاول نظام الإنتاج أن يحول بين الطبقة العاملة وما تتلقاه نتيجة المجهود الذى تبذله، والذى ننظر إليه على أنه أمر معقول، نجد أنه يبحث عن الوسائل والسبل الكافية لإجراء أى تغير على بنىان المجتمع الأساسى .

وطبيعى أن أى حق يحول للقيام بهذا المجهود سيعتمد على نواحي عدة متشابكة ومعقدة . فما من شك فى أن النضوج السياسى لأى شعب ونوع الحكومة التى يعيش هذا الشعب فى ظلها، وكذلك سلطة الهيئات الدينية والتأثير السيكولوجى نتيجة للنواحي العنصرية — كل ذلك مدعاة للاختلاف . وإن المجتمع الذى يأخذ فى التوسع من الناحية الاقتصادية كالولايات المتحدة مثلاً قبل الكساد الأعظم سيجس بشدة الصراع الطبقي . ولكن ليس بالنسبة التى تحس بها بريطانيا منذ الحرب، فطالما يدفع نظام الملكية الخاصة فى وسائل الإنتاج إلى التقدم فى أحوال الطبقة العاملة. هذا التقدم الذى يحقق أمانى العمال المعترف بها سيجعل هؤلاء العمال يتقبلون وضع الدولة كما هو . ولكن عند ما يقف هذا التقدم ، نجد أن

العمال سيثار فيهم وعى ثورى، وسيحاولون دائماً تحقيق موجبات رضاهم، فإذا لم يتيسر لهم ذلك فى ظل نظام علاقات الملكية نجدهم يحاولون استبداله بنظام آخر، ونحن نعرف أن بديل الإصلاح هو الثورة .

وإنى لا أدلل على أن هذه الثورة دائماً تكلل بالنجاح فهى ، مشكلة تنطوى عليها الاستراتيجية التاريخية، وما هو جدير بالذكر أن ما أتناوله الآن هو ما يتضمنه التطور الاقتصادى طالما اتضحت لنا طبيعة الدولة . ويجب على الناقد هنا أن يكون قادراً على برهنة أمرين : أن يوضح أن النظام الرأسمالى الحديث وهو يختلف اختلافاً تاماً عن سابقه يمكن أن يتسع نطاقه بغض النظر عن علاقات الملكية التى قام عليها . ويجب على الناقد أيضاً أن يبين أن هذا التوسع له من الخطورة ما يمكنه من تحقيق أمانى العمال المعترف بها . كما يجب أن يوضح ذلك لامن أجل الوصول إلى رأسمالية مجردة لعالم مثالى حيث ينعدم وجود تلك المشاحنات التى نعرفها ولكن من أجل عالم تتصارع فيه قوى الاستعمار الاقتصادية . . وهو عالم يسوده التضخم والكساد . يسوده الصراع لفتح سوق جديدة . . وتسيطر عليه الضرائب والجزية . . وهو عالم تتحكم فيه الإعانات للتحكم فى هذه السوق . . ويجب عليه أيضاً أن يبين أن نظام علاقات الملكية الراهنة يمكن أن يمحى الثغرة القائمة بين قوى الإنتاج وقوى الاستهلاك ، كما ينبغى أن يوضح أيضاً أن الدولة ليس فى إمكانها الاحتفاظ بعاطليها فى ظل ظروف رغبة فحسب ، ولكنها تستطيع فى ظل إمكانيات

الحصول على مكاسب وأرباح أن تبقى على الخدمات الاجتماعية بل وتطورها — هذه الخدمات التي يعتبرها العمال أمراً جوهرياً فيما تؤديه الدولة من أعمال .

وما هو جدير بالملاحظة أن هذه الإمكانيات هي التي في ظلها يخرج هذا البرهان إلى حيز الوجود في الديمقراطية الرأسمالية . ولقد أقيمت دعائم مثل هذا المجتمع على حق الانتخاب العام . فهو يحاول التوفيق بين تركيز السلطة الاقتصادية في أيدي حفنة من الأشخاص . وانتشار السلطة السياسية على نطاق واسع . وما لا بد منه هو أن الجماهير التي تعيش في مثل هذا المجتمع يجب أن تستخدم ما لها من سلطة سياسية لضمان اطراد النواحي المادية وسلامتها . فإذا سلطنا بهذه الافتراضات التي تقوم عليها الديمقراطية الرأسمالية فإننا نجد أن ذلك معناه وجود حكومة تقوم لتحقيق هذه الأهداف . ومن اليسير أن ترى أن تحقيق ذلك لا يتيح المجال للصعوبات في عصر تسوده الرأسمالية التوسعية . وعندئذ لا تمس النواحي التي تقدمها الحكومة أماناً هؤلاء الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج ، فهم على استعداد لدفع الثمن الذي تنطوي عليه افتراضات هذا النظام . غير أن الموقف يختلف اختلافاً تاماً عندما تكون الرأسمالية في اضمحلال ، إذ يبدو أن الثمن الذي تتوقعه الديمقراطية من مثل هذه الامتيازات سيكون خالياً جداً ، وعندئذ تتعارض الافتراضات التي قامت عليها الرأسمالية مع ما تضمنه الديمقراطية . وإذا طالت مدة التدهور ينبغي أن تتوقف العملية الديمقراطية

أو تعدل من الافتراضات الاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع .  
ويشهد تطور الحركة الفاشستية بدقة هذا التحليل ، إذ أن ناحية  
الرأسمالية الحرة عندما تندمج في الديمقراطية - وتصبح مثلاً أعلى ، قد تتمشى  
مع ناحية التوسع . وطالما اتضحت سلطة الرأسمالية وهي تستند الإمكانات  
من عمليات الإنتاج ، فإنه من المستطاع التنازل عن المطالب الديمقراطية .  
أما التناقض الموجود بين الافتراضات الاقتصادية والسياسية  
فيخلع عليه ثوب الرضا للنجاح الذي أحرزه بما يؤديه من أعمال . ولكن  
عندما تسير الرأسمالية في مياه ضحلة ، نجد أن سيامة تلك الامتيازات  
توحي بالتشكك والريبة ، أما الدافع إلى الحصول على بعض المكاسب  
فيتطلب تخفيض الأجور ، وتقيص التكاليف التي تفرض على رأس المال  
عن طريق الضرائب ، ورداءة النواحي الصناعية . وبالتالي تتدهور نواحي  
الخدمات الاجتماعية . إلا أن الديمقراطية قد دفعت الجماهير إلى أن تتوقع  
عكس هذا كله . إذ اعتقدوا في أن لهم الحق في استخدام سلطتهم  
السياسية حتى يتمكنوا من الحصول على المكاسب المادية ، وتحقيق نواحي  
صناعية أفضل ، والتوسع المستمر في الخدمات الاجتماعية . ولقد تعادلت  
هذه النواحي من الديمقراطية في الدولة . غير أنه في الأحوال العسيرة نجد  
أن الرأسمالية تقوم بعرقلة المطالب التي يعدون تحقيقها فترة من الزمن  
ولكن إذا طال ذلك نجد أن النتيجة المنطقية هي أن الرأسمالية تتخذ  
طريقاً آخر طالما كان هناك استمرار في اندماج الرأسمالية والديمقراطية .

ولقد أخذت الفاشستية على عاتقها نجدة الرأسمالية من الورطة التي وقعت فيها . إذ عهدت بسلطة سياسية مكلفة هؤلاء الذين يمتاكون وسائل الإنتاج ويتحكمون فيها وذلك للقضاء على الديمقراطية . أما الطرق التي اتبعتها فهي على نمط واحد ، فأخذت الأحزاب السياسية التي أنكرت وجود تلك الأهداف . وولى العهد الذي كان يسود فيه الحق في الإضراب ، ومضى عهد النقابات الحرة ، وقلت الأجور إما من جانب أصحاب الأعمال وإما بموافقة الدولة ، وأنكر الحق في توجيه النقد سحب الحق الذي خول للمتخمين تغيير الحكومة . وما هو جدير بالملاحظة أن الدول الفاشستية الرئيسية قد أقامت سلطتها على الاتفاق الذي أبرمته مع القوات المسلحة ، إذ أنها - كما أوضحت في الفصل السابق - مركز السلطة الإلزامية العليا . كما أنها أقامت سلطتها أيضاً على تسليح القوات الموالية لها ، إذ أن عمل الحرية الآن هونشر الحقائق الصادقة ، ولذلك أخذت الحكومة تباشر الصحافة والإذاعة والسينما والمسرح بطريق مباشر . وكانت هناك جهود تبذل في ألمانيا هتلرية لإخضاع الكنائس لأغراضها . أما هؤلاء الذين أخذوا يشنون الهجوم على تلك الامتيازات الجلدية فقد وجدوا طريقهم إما إلى السجون والمعتقلات وإما إلى المقصلة . إذ أنهم تخلوا عن حياد الخدمات المدنية التي تعتبر فكرة أساسية للديمقراطية الرأسمالية . أما في الأوقات العصيبة فهي تفسر لنا ناحية من النواحي الفكرية للنظام الجديد . ولقد استوعب النظام البيروقراطي مكافحين محنكين جديريين

بالثقة من مكافحي الجبهة القومية . ونجد أيضاً أن الهيئة القضائية تخضع لخدمات المثل العليا الفاشستية ، لا للمبادئ القانونية ، ولذلك يمكن لأى محام ضليع أن يدافع عن مذبحه ٣٠ يونيو عام ١٩٣٤ على أنها تجسيم للعدالة المطلقة .

وتستطيع الفاشستية إذن وفي مثل هذه الملابسات أن تقوم على صيانة الرأسمالية ، والإبقاء عليها ، طالما وأنها تستطيع الاعتماد على ولاء القوات المسلحة ومن ثم فهي تستطيع أن تسحق جميع الاضطرابات الداخلية التى تواجهها . وهى تتيح للرأسمالية الفرصة لكى نترك أن إشباع دافع الكسب يشغل الحل الأول لسياسة الدولة . أما مشاكل الديمقراطية الرأسمالية فيمكن حلها عن طريق التخلص من العنصر الديمقراطي . ولقد ذكر هتلر فى كتابه « كفاحى » « أن الدعاية يجب أن تستفيد الدعاية بكل مذهب مهما كان خداعاً إذا كان ذلك المذهب يعزز الأهداف الفاشستية . وأوضح موسولنى أن فى تحقيق أهداف الفرد تتحقق أهداف الدولة . وعندما نقوم بدراسة مظهر الهدف الحقيقى فى المجتمعات الفاشستية يتضح لنا أنه يتضمن توضيحات العامل البسيط لتقديهما قرباناً على مذهب المطالب الرأسمالية ، لكى تستطيع الحصول على المكاسب .

ومن الأهمية بمكان أن نترك أن إخماد النواحي الديمقراطية فى إيطاليا وألمانيا قد تمت دون أى تغيير فى العلاقات الاقتصادية للطبقات . فى ألمانيا وإيطاليا نجد أن التناقض الموجود بين مظهر السلطة وحقيقتها

لا يمكن الوصول إلى حل له عن طريق إدخال بعض التغييرات على المبادئ القانونية التي تحدد العلاقات بين الطبقات ، ولكن عن طريق اتحاد النواحي الاجتماعية والسياسية . فلقد سعى العمال في الحكم السابق عن طريق تلك الامتيازات إلى ضمان تلك المطالب التي وجدوا أن لهم الحق في ضمانها . . . . وتغيرت العلاقات القانونية بين الطبقات في روسيا من أساسها . وذلك لإقامة الدولة يدلاً من قيام حفنة من الأفراد بامتلاك وسائل الإنتاج . وإن ما تركته الحكومات الجديدة في إيطاليا وألمانيا من أثر حقيقي هو سلب العمال حقهم القانوني في إنكار أن أهداف الدولة تعتبر أمراً كافياً لهم . أما توزيع الإنتاج الاجتماعي فهو يقوم على نفس المبادئ التي كانت موجودة من قبل هذا التغيير .

فإذا قيل لنا : إن الدولة — وهي تتخذ موقف الحياد — قامت بتحديد هذه المبادئ ، فإن الرد القاطع إذن هو إنكار حيده الدولة . إذ أن الدولة الفاشستية ترضخ لفروضها القانونية الأساسية وهي تتضمن إخضاع المعاداة التي تتبعها لدافع المكسب الشخصي ، كما أن الخطر الذي تعرض له المكسب الشخصي في السنة الأولى من حكم هتلر قد أجبره على السير في الطريق السوي ، والتخلي عن تلك السياسات التي تتضمن تأكيداً اشتراكياً . كما أن مثل هذا الخطر هو الذي حمل الحكومة الفاشستية في إيطاليا على أن توافق باستمرار على تخفيض الأجور ، فعندما تتخذ الفروض القانونية للرأسمالية ، نجد أن وقع ما تقوم به الدولة من أعمال يكون في



صالح أصحاب رموس الأموال . إذ إذا التجأ الفرد إلى مبادئ أخرى فمعنى ذلك التعارض مع الطبيعة الكامنة للفاشية .

هذا هو الدرس الذى تلقته الفاشستية ، ولكن لم تلق أية خبرة تاريخية فى الأزمنة الحديثة الضوء على طبيعة الدولة . أما سلطتها الإلزامية فيجب استخدامها لحماية استقرار نظام العلاقات بين الطبقات ، ولكن لا يمكن استخدامها لتغيير هذا النظام . وهذا يعنى أنه إذا عرضت المؤسسات الاجتماعية سلامة هذا الاستقرار للخطر ، فإن الدولة ستشن عليها هجوماً باسم القانون والنظام . وفى قيامها بذلك تجدها وقد هبت للدفاع عن تلك المصالح وحمايتها . إذ أن قانون وجودها لا يحتم عليها اتخاذ موقف محايد ، وهى تضطر إلى الاختيار لشيء إلا لكونها دولة . أما حكومتها فهى تؤدى عملها على أنها اللجنة التنفيذية لهذه الطبقة التى تسيطر من الناحية الاقتصادية على نظام الإنتاج الذى فى ظله يعيش المجتمع .

والمثال الأمريكى خير مثال يوضح لنا هذا الموقف ، فالمبادئ التى قامت عليها النقابات فى الولايات المتحدة ، والسلطة القديمة التى يمارسها أصحاب الأعمال فى الصناعات حيث تتميز بالتنظيم السيئ ، أدى كل هذا إلى تنفيذ بند من بنود قانون الانتعاش الاقتصادى القومى الذى صدر عام ١٩٣٣ . ومن المعروف أن معارضة أصحاب الأعمال أدت إلى قيام صعوبات كثيرة فى تطبيق هذا البند .

فعلى شواطئ المحيط الهادى نجد أن رفض شركات الملاحة وبناء

السفن. بالاعتراف باتحاد عمال النقل أدى إلى قيام عمال سان فرنسيسكو بالإضراب في يوليو عام ١٩٣٤ .

ولقد فض هذا الإضراب بعد أربعة أيام لأن قوى الحكومة تكاثفت للتغلب على أهدافه باسم القانون والنظام . ومن جهة أخرى نجد أن أصحاب الأعمال في سان فرنسيسكو أخذوا عن وعى يراوغون في تنفيذ الالتزام الذى فرضه القانون عليهم ، ولم يكن بالشىء الهام أن روح القانون الأمريكى هى أنه يطبق بالمساواة وبغير تمييز على جميع الأشخاص سواء أكانوا من أصحاب الأعمال أم العمال ، وذلك لأن محاكم الدولة كانت طبقاً لأهداف الدولة المحددة تلتزم الحياد بين الجانبين .

وعندما يقف دولا ب العمل في مجتمع سان فرنسيسكو ، نجد أن ذلك يعرض استمرار هذا المجتمع للخطر . ويعتبر هذا بمثابة جوهر للإضراب العام . فهو محاولة عن طريق الضغط على أصحاب الأعمال حتى يرضخوا ، وهو محاولة أيضاً عن طريق حمل الحكومة على استخدام نفوذها لتحقيق الهدف الذى قام الإضراب من أجله ، والإضراب العام بطبيعته معناه تعريض النظام العام للخطر . إذ يترتب عليه حرمان المجتمع من الخدمات الهامة . والحكومة تقوم بحماية هذا النظام ، ويتسنى لها ذلك عن طريق تأدية هذه الخدمات . ولقد ذكر مستر هيوجونسن وهو المتعهد بتطبيق قانون الانتعاش الاقتصادى القوى « أن الإضراب العام يعرض سلامة المجتمع للخطر ، ويهدد الحكومة ، كما أنه يعتبر حرباً أهلية ربما أدت

إلى ثورة دموية». وحث العناصر المسئولة في الحركة التي قامت في سان فرانسيسكو على أن تظهر نفسها من القوى الهدامة التي تهدف إلى القيام بإضراب عام.

ولكن ماذا ترتب على مثل هذا الموقف؟ فأصحاب الأعمال استمروا في رفضهم الاعتراف باتحاد عمال النقل حتى لا يقعوا تحت طائل الالتزام القانوني، وهم في نفس الوقت يؤكدون بأن الحكومة ستتدخل لكي تحل من هذا الإضراب، وعلى العمال إذن الاختيار بين الاستسلام للحكومة أو الصراع معها. وطبيعي أن الصراع يعني القيام بعمل ثوري لم يهدف إليه العمل في أي وقت من الأوقات - ولكن عندما يتعرض النظام للخطر، نجد أن الحكومة ستقوم بالتدخل بما لها من سلطة إلزامية حتى يستتب الأمن، غير أنها ربما تعرضت هي نتيجة تدخلها للثورة. وطبيعي أن تدخل الدولة يقصد منه القيام بذلك باسم المجتمع، غير أن الأثر الذي تركه هو وضع سلطتها تحت تصرف الملكية الشخصية، إذ هي تتمسك بنظام العلاقات الطبقية إذ أنه يبطل ذلك الحق الذي قامت بمنحه للعمال قانوناً. وإن صحته التي قامت على الحياد تعتبر أمراً يتوقعه كل فرد. وجدير بالذكر أنه في حالة إضراب سان فرانسيسكو لم تتخذ الحكومة أية خطوة كانت نحو صحة هذا الحق، ولكن إذا تفاضينا عن النواحي البلاغية، نجد أنه بمجرد ما يتعرض أصحاب الأعمال للخطر، نجدها تقوم بالعمل كعميلة لهم...

## ٣

إن الموقف الذى أوضحناه بشأن الإضراب الذى قام فى سان فرنسيسكو هو مثال لموضوع عام، فحيث نجد الصراع الطبقي فى مجتمع من المجتمعات، فإن سلطة الدولة ستظهر واضحة جلية فى جانب هؤلاء الذين يمتلكون أدوات الإنتاج فى المجتمع الذى تتحكم فيه. فى بعض الأحيان تتضح معالم هذا الصراع كما فى إضراب سان فرنسيسكو، إذ تظهر سلطة الدولة فى شكل البنادق والأسلحة الأوتوماتيكية. ولكن سواء أكان هذا الصراع واضحاً أم خفياً، فإن الهدف الذى يرمى إليه الصراع الطبقي يمكن تحقيقه عن طريق التغلب على الدولة، إذ ليس هناك من سبيل آخر حيث تستخدم سلطتها لكى تدخل تغييراً حاسماً فى علاقات الملكية. فإذا امتلكت حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج نجد أن سلطة الدولة ستستخدم للمحافظة عليها، وهذا هو جوهر القانون، والقانون هو إرادة الدولة.

## ٤

ونستخلص من هذا حقيقة خطيرة تذهب إلى أنه فى أى مجتمع حيث تمتلك حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج، نجد أن الحقيقة الرئيسية تتمثل فى النضال من أجل امتلاك سلطة الدولة بين الطبقة التى تمتلك هذه الأدوات، وتلك الطبقة المحرومة من فوائد هذه الملكية. ومعنى ذلك أن

الدولة تحفيز دائماً لمصلحة الطبقة الأولى . وتمارس الدولة سلطتها من أجل مصالحهم ، ولذلك فهم لن يتنازلوا عن الفوائد التي يجنونها ما لم تضطربهم ظروف إلى ذلك ، وهم لا يتخذون مثل هذا الموقف بدافع ذاتي ، إذ أن وضعهم في البنيان الطبقي يدفعهم إلى أن تتمشى امتيازاتهم الخاصة مع سلامة المجتمع .

وتضايق هذه الفكرة أصحاب العقول الخيرة ، إذ أن الثورة كوسيط للتغيير الاجتماعي تعتبر أمراً لا بد منه . وهي تحمّ وجود نواحي عدة في التطور البشري ، إذ يكف الأفراد عن تسوية اختلافاتهم بتحكيم العقل ويلجأون إلى القوة لتحديد هذا المصير . وهم يتذكرون المخاوف التي تصاحب الصراع المدني ، والمآسي التي تمخضت عن تمرد المتطهرين ( البيوريتان ) وما عانته الشعوب الفرنسية والروسية أثناء الثورات التي قامت ، ولقد أوجد استخدام العنف الحقد والكراهية ، إذ منذ الانقلاب الصناعي نجد أنهم يحاولون تأكيد النواحي التي أحرزوا بها شيئاً من التقدم . وعن طريق الإحسان بذل بعض الأفراد المحظوظين جهودهم ليخففوا مما يعانيه الآخرون . وهم يشيرون بذلك إلى نمو ضمير اجتماعي أعمق غوراً مما كان عليه ضمير الزمن الغابر ، كما يشاهد ذلك في مسلكنا الجديد إزاء اختصاصات الدولة ، وفي الضرائب العالية المستوى التي يقبل الأغنياء فرضها على أنفسهم ، وفي الفرص المتاحة لهذا العصر الذي أخذ نطاقه في الاتساع . فإذا أمكن تحقيق هذا بالطرق السلمية ، فلماذا نقول إذن

إن العنف يعتبر أداة جوهرية في الحضارة المعاصرة كما كان في عصور  
أقل تنويراً ؟ ولماذا لا ندلل على أن الأفراد قد تعرضوا للعنف حتى أنهم  
يتقبلون تحكيم العقل على أنه الحكم الأخير ؟

والإجابة على ذلك واضحة للغاية، فمن الناحية التاريخية نستطيع أن  
نقول : إن التغييرات الهامة التي أمكن الوصول إليها بالطرق السلمية ترجع  
إلى توسيع النظام الاقتصادي . فعند وجود هذا التوسع يوجد الأمن  
والاستقرار ، وعند وجود الأمن والاستقرار نجد أن الفرصة قد أتحت  
والوقت قد حان للأفراد لأن يحكموا العقل . وعندما يوجد مثل هذا التوسع  
نجد أن الأمانى المعترف بها لهذه الامتيازات لن ينخر السوس فيها، وذلك  
عندما تدعن المطالب الجماهير . ويمكن تحقيق وسائل الراحة في أى  
مجتمع عندما يمنح فوائد مادية جديدة . ومن الخطورة في مثل هذه الفترات  
أن يبلغ التدهور الاقتصادى مرتبة يصبح من العسير معها تحقيق هذه  
المطالب دون القيام بثورة في العلاقات الطبقية في هذا المجتمع ، إذ أن هذه  
العلاقات المتغيرة تعنى نظاماً متغيرة من الأفكار ، فهى تنكر وجود أفكار  
خيرة تمثل معنى الحياة لهؤلاء الذين يطلب منهم التنازل عنها . وتتنازل  
بعض الأفراد عن مراكز لا يعدونها مراكز أساسية، ويشهد التاريخ على  
أنهم لم يتنازلوا عن المراكز التي تعتبر في نظرهم مراكز حيوية بالطرق  
السلمية .

ويمكن إدراك ذلك من دراسة الحقائق الأولية، فالفرد المتمدين لا يدافع

عن المؤسسة الاقتصادية للعبودية ، إلا أن الحرب التي قامت كانت كفيلة بإقناع الولايات الجنوبية في أمريكا بأن هذه المؤسسة لا يمكن الدفاع عنها . ولقد قام الكومنولث البريطاني على مبدأ المساواة بين أعضائه . إلا أن الحروب قد قامت لتدعيم هذا المبدأ ، وهناك مبادئ هامة قامت عليها العدالة الاجتماعية . غير أنه يمكن تحويل الحق في المساواة والانتخاب أمام القانون ، وتحرير النساء ، وتحديد ساعات العمل ، ووضع نظم معتدلة في المصانع — ولكن على حساب النواحي البشرية ، ولكننا ما زلنا نحارب من أجل حق التجمع الحر في الميدان الصناعي . . وما زلنا نكافح ليخول الحق للزوج أن يتساوا مع الآخرين أمام القانون . ولكن عندما نقوم بتحكيم العقل فسنعترف بفشل الحرب . وستتضمن أية معارضة كتلك المعارضات التي تكمن في قبول ميثاق عصبة الأمم وحلف باريس — ستتضمن اعتقاداً جازماً في ممارسة القوة حيث يعترف الموقعون بأن هذا أمر يتعلق « بالشرف » والمصلحة الحيوية .

وعندما نقول : إنه ينبغي علينا أن ننق في العقل . فسينبادر إلى الذهن السؤال التالي . ماذا نعي ؟ وأي عقل نحتكم إليه لتسوية الخلافات الموجودة ؟ هل يقصده الحكومة التي تتحيز دائماً لفئة ما ، وتقوم بارتكاب بعض الأخطاء في أغلب الأحيان ؟ أو هو العقل الذي يتصف به الجانب الأكبر وذو المقام الأعلى « لهذه الجماعة التي قدم له المفكرون في العصور الوسطى فروض الولاء ؟ وهل نجاري الفكرة التي يعارضها

بعض الأفراد التي تذهب إلى أنه يجب على الأقلية أن تخضع دون قيد أو شرط .

ولقد قيل : إن هناك اختلافاً بين التزامات الأفراد الذي يمتثلون إلى العقل في ظل النظام الدكتاتوري عنها في النظام الديمقراطي الذي نجد فيه أن الأفراد في إمكانهم تعديل المبادئ التي قامت عليها الحكومة عن طريق الأغلبية لكي تحقق الأهداف التي كرسَتْ نفسها لها . أما هؤلاء الذين يشايعون فكرة التغيير فهم في الواقع يحذون الفكرة التي نقول : إن الأغلبية هي مصدر هذا التغيير . ولم ينحول لهم الحق في استخدام القوة لأنه لا داعي لها .

وهذا واضح كل الوضوح . إذ أني لا أصر على القول بأن الحلول التي أمكن التوصل إليها بالطرق المنطقية قد فضلناها على تلك الحلول التي لا يمكن الوصول إليها إلا بعنف . كما أني لا أدلل على أن الأفراد في أي مجتمع ديمقراطي يجب عليهم أن يتحملوا ما يرونه شراً من الشرور ، لأن لهم الحق القانوني في تغيير القانون الذي يعارضونه بشرط وجود أغلبية .

ويجب تسوية المشكلة القائمة على أساس آخر . وتختلف النقطة التي أود إثارتها ، إذ أنها تشير إلى أن المؤسسات الديمقراطية قد ثبتت صحتها في المجتمع الرأسمالي طالما كانت هذه المؤسسات تقوم بدورها للقضاء على خصائص الرأسمالية ، أي العلاقات الطبقية التي تدخل في نطاقها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . وعندما تسمى الديمقراطية السياسية إلى تحويل



الملكية الخاصة إلى المجتمع ، فإن الطبقة الرأسمالية ستستخدم سلطة الدولة — إذا استطاعت — لكبح جماح المؤسسات الديمقراطية . وعلى ذلك نجد التفاوت بين الطبقات يمكن تسويته بالقوة ، ولا سيما في مراحل التطور الاقتصادى . ولقد دلت على أن التثبيت بالديمقراطية السياسية كما توضح الخبرة التى مرت بها إيطاليا وألمانيا والنمسا ، لم تكن هدفاً كافياً للدولة . ويمكن أن توطد الحكومة أركانها طالما كانت لا تتعارض مع مطالب العلاقات الطبقية التى تضمنتها ، والتى يتطلبها النظام الرأسمالى . ويمكن أن نقرها بهذا النظام عندما يكون له من القدرة التى تمكنه من سد مطالب العمال المتزايدة لخدمة الفوائد المادية . ولكن عندما لا تستطيع الرأسمالية أن توضح نوع التوسع الذى تراه ، نجد أنها تقع فى مأزق ، إذ عليها أن تختار أحد أمرين : إما القضاء على العلاقات الطبقية التى تتضمنها ، أو لإخماد المؤسسات الديمقراطية .

ولا يعبر الرأى القائل بأن الأفراد يجب عليهم أن يتقبلوا الفروض القانونية التى قامت عليها الحكومة الديمقراطية — لا يعتبر رداً شافياً . إذ أن النواحي التى نحتكم فيها إلى العقل بدلا من استخدام القوة تعد حلولاً لها قيمتها . غير أن الحقيقة تكمن — فيما إذا كانوا سيستقبلونها ، وليس من العسير أن نرى أن الدولة الديمقراطية قد أتاحت لها فرصة أفضل لكى تحقق العدالة الاجتماعية ، ولا يعتبر موضوع الدولة فى هذا الصدد موضوعاً يتعلق بالدولة الديمقراطية البحتة ، وعلى ذلك فإنها دولة تعبر مضامينها السياسية

عن المساواة بين المواطنين ، وذلك فيما تجنيه من القوائد المادية . وهي في نفس الوقت تعتبر خصائص اقتصادية ، وذلك بسبب الأسس التي تقوم عليها الرأسمالية . ولا تكمن المشكلة فيما إذا كانت تتسم بالحكمة ، أو أنها مجرد تخل عن الديمقراطية السياسية ، ولكنها تكمن في تدهور النواحي الرأسمالية في فترة ما . وعندئذ يمكن الإبقاء على الديمقراطية .

وأبلغ رد لوجهة النظر هذه هو أن نبرهن على وجود هذا الثبات . ويجب ألا يغيب عن البال إمكان تحقيق ذلك . وستقف العقبات في الطريق ، إلا أنه يجب التغلب عليها . ويجب شرح الأسباب التي دعت إلى زعزعة هذا الاعتقاد في ظل ثبات الديمقراطية بين الأفراد المخلصين الذين تغلبوا على الفاشستية في إيطاليا وألمانيا والنمسا ، كما يجب تفسير تدهور هذا المبدأ في نفس الوقت الذي قامت فيه الأزمة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ، وينبغي أيضاً أن تفسر لنا قدرة الدول الفاشستية المحافظة على نفسها بالطرق الإرهابية ، كما يجب تفسير سبب قيام الفاشستية التي أوقفت تقدم الخدمات الاجتماعية، وأنزلت من مستوى النواحي الصناعية ، وأخذت حرية توجيه النقد . ولكن حتى نلوح مثل هذه التفسيرات في الأفق ، فن العسير إذن أن يداخلنا الشك في صحة هذا التحليل .

ولقد قيل لنا في بعض الأحيان: إن الهجوم يتركز على الديمقراطية السياسية في البلاد التي لم تمر فيها هيئاتها بتجارب عديدة - أما الدول التي

تأصلت فيها عاداتها مثل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ودول إسكندنافيا فأننا نجد أن الهجوم على الهيئات الديمقراطية لم تسفر عنه أية نتيجة . ولكن يجب أن نعرف ما تنطوي عليه الحقيقة وندرسها دراسة وافية . ومن الأهمية أن ندرك أن الجميع يرون القلق الخطير الذى يهز كيان المؤسسات الديمقراطية . ومن الأهمية أيضاً أن نعرف أن العقبة التى تحول دون تحقيق الحرية تتميز بها إدارتها . . ويجدر بنا أن نشير إلى أنه لم تقم أية منها عندما أمسكت بناحية الأمور بإعادة تحديد العلاقات الطبقية ، وهذا هو الرد الحقيقى الذى يتضمنه دراستى ، فإذا قامت بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا بتحويل الأساس الذى قام عليه نظام الملكية من أيدي الخاصة إلى أيدي العامة — بالطرق السلمية فستدعم هذه الدراسة التى تقوم فيها الوسائل الديمقراطية بالتغييرات الأساسية .

ولكن ليس هناك من دليل على ذلك، وإذا سلمنا بوجوده فسيثير الشك والريبة . ولقد تعرضت الجمهورية الفرنسية لتهديد الفاشستية، وكان لذلك أثره العميق . كما أن للأحداث التى وقعت فى فبراير عام ١٩٣٤ أثرها إذا تغاضينا عن أحزاب اليمين وأحزاب اليسار ، فى الولايات المتحدة نجد أن الحركة العمالية لم تكن منظمة تنظيمياً دقيقاً من الناحية السياسية وبذلك لم يتعرض نظام العلاقات الطبقية القائم حينذاك لأى تهديد . ولكن ما يلفت الأنظار فى التجربة التى قام بها روزفلت، وكانت تهدف إلى استعادة الرأسمالية لا لإخادها — هو عجز الرئيس عن الحيلولة دون

قيام أصحاب الأعمال بعرقلة الإجراءات التي تروى إلى منح الطبقات العاملة الفوائد المادية . ونجد في بريطانيا أن الأقلية في حكومة حزب العمال التي لم تحاول وضع تشريع اشتراكي قد نظر إليها على أنها تعرض أسس الاستقرار الاقتصادي للخطر . وخلفها حكومة قومية لم تقم على اندماج الأحزاب السياسية التي وافقت على صحة النظام الرأسمالي فحسب ، ولكنها قامت على الافتراض القائل بأن الأزمة التي أدت إلى تسلمها مقاليد السلطة قد بررت وقف منح الفوائد المادية المتزايدة التي تسعى الديمقراطية السياسية إلى ضمانها .

وليس هذا هو كل شيء . إذ أن الديمقراطية الرأسمالية في بريطانيا ظلت كما هي ، لأن صحة الاندماج التي تقوم عليها لم تعرض بعد على المحاكم . ويجب علينا أن نلاحظ أن الأحداث التي وقعت منذ عام ١٩٣١ قد دفعت حزب العمال إلى الاشتراكية ، ولكن كان بجانب هذا تطور آخر إذ أظهر أعضاء حزب المحافظين اتجاهاً نحو الافتراضات التي قامت عليها دعائم الدستور الإنجليزي رديحاً من الزمن . أما إعادة تنظيم مجلس اللوردات فيقضى بأن يكون له من السلطة ما يجعله قادراً على أن يؤخر صدور التشريع الاشتراكي ، وذلك عن طريق البرلمان ، حيث نجد أن حزب العمال يحرز أغلبية في مجلس العموم . ولقد بقى حق الاعتراض لمدة تقرب على مائتي عام . أما فيما يتعلق بالحق في جله والحق في إيجاد طبقة من النبلاء . فسنجد أن الملك سيكون في حل من العمل بنصيحة

وزرائه إذا استطاع أن يحصل على موافقة لتأخير أى قرار ولو كان ذلك بانضمامه إلى صفوف المعارضة . ولثل هذه الاقتراحات أهميتها القصوى . إذ نجد أنهم يقدمون اقتراحاً يقضى بالبحث عن وسيلة تناوب حزب العمال وحده ، ولا توجه ضد أى منافس ، كما أنهم يعتقدون أن الحواجز الدستورية ربما تكون متضمنة في صميم التشريعات الاشتراكية التي تقف حجر عثرة في طريق الأهداف التي تسعى أية حكومة مناهضة للاشتراكية إلى تحقيقها .

ويجدر بنا أن نضرب مثالين حول موقف بريطانيا ، إذ نستخلص منها مبدأ عاماً له أهميته . فلقد قيل لنا : إنه من المرغوب فيه التضامن بين أحزاب العمال وأحزاب الأحرار طالما وأنه قد طلب منها الإبقاء على الديمقراطية والتمسك بها . إذ ربما يؤدي هذا التضامن إلى نيل سلطة انتخابية . ولذلك نجد أنها تحاول وضع الديمقراطية بمعزل عن الهجوم الذي يشنه المتطرفون اليمينيون . ولقد قال زعماء حزب الأحرار إنهم يعارضون الاشتراكية بينما يحبذون الفكرة التي تذهب إلى أن وظيفة الدولة يجب أن تكون على نطاق واسع ، فهم لا يستخدمون سلطة الدولة لكي يدخلوا تغييرات أساسية على العلاقات الطبقية ، ولذلك فللقيام بتنظيم التحالف المقترح يجب على حزب العمال أن يتغاضى عن عقيدته الاشتراكية ويركز بجهوده على برنامج الإصلاح الاجتماعى الذى وضعه حزب الأحرار . وهذا بدوره لا يعتبر الخطوة التي ربما يوافق عليها حزب العمال طالما كان عبء

الخبرة يكمن في عدم كفاية أية سياسة لم تمس النواحي الأساسية في العلاقات الطبقية .

ولكن دعونا نفترض أن حزب العمال مستعد - ولو مؤقتاً - على أن يتغاضى عن العقيدة الاشتراكية لكي يحرز نصراً انتخابياً، وذلك بتحالفه مع قوى الأحرار . ولكن كيف يحقق هذا النصر الأهداف التي قام من أجلها في ظل الظروف التي تقع تحت طائلها . إذ عند ما يتسلم مقاليد الحكم لن يستطيع أن يركز جهوده لكي يحقق بعض مشروعات الإصلاح الاجتماعي ما لم يحدث انتعاشاً اقتصادياً سريعاً . فما من شك في أن ثمن ذلك سيؤدى به حتماً إلى مثل ذلك الوضع الذي أدى إلى هزيمته عام ١٩٣١ . فإذا كان على حزب العمال أن يسير على نهج النظام الرأسمالي فيجب عليه أن يعرب بصراحة عن موافقته على الافتراضات التي قامت عليها الرأسمالية، إذ فيها نجد أن الدولة لا يمكنها القيام بالإصلاحات الاجتماعية في فترة ينجم عليها الكساد التجاري . ومن العسير أن نرى مدى وثوق هذه الحكومة بمؤيديها طالما كانت هذه الظروف ستحول دون تحقيق الأهداف التي من أجلها نالت سلطتها .

ولكن إذا قامت هذه الحكومة بعد مباشرتها مهام سلطتها في الحكم بإنعاش النواحي التجارية فليس من اليسير أن نرى أننا نستطيع أن نقطع شوطاً بعيد المدى في هذا المجال ، فبتضامنها مع الأحرار لا نستطيع أن تسير على سياسة اشتراكية ، إذ يجب عليها حينذاك أن تبذل ما في

وسعها لكي تستخرج من النظام الرأسمالى أكبر فائدة لطبقة العمال . ولا داعى للحط من قيمة هذه السياسة التى إذا سرنا على نهجها فاننا سنجنى إسكاناً أفضل، وإمكانيات أفضل للعمل، ونظاماً تعليمياً ونشاطاً تقوم به النقابات فإذا لم يدم هذا الانتعاش الاقتصادى ، فالنتيجة الوحيدة لاستئناف سياسة الامتيازات ستعنى بإيجاد مستوى جديد للأمانى المعترف بها بين العمال الذين سيشعرون بالمرارة وخيبة الأمل عندما يخيم الكساد بشبحه فى المرة التالية . وسوءا استمر الانتعاش أو استمرت الأزمة ، فإن قبول حزب العمال لافتراضات النظام القائم يعنى قبوله للتناقض الموجود بين الرأسمالية والديمقراطية والذي سيطيح إن عاجلاً أو آجلاً بأى منهما . ولقد مرت هيئة المنتجين بتجارب عدة جعلتها تذهب إلى أن إدارة الدولة الرأسمالية يجب أن تكون فى أبهى الأفراد الذين يؤمنون بمبادئها ، ومن الحماية أن تطلب من حزب العمال أن يدير دفة المجتمع الرأسمالى .

ولا يتمشى هذا الاقتراح مع المشكلة الرئيسية التى أثبتت فى هذا الصدد إذ أنه من الممكن تحقيق الانتقال من النظام الرأسمالى إلى النظام الاشتراكى بكل ما يتضمنه هذا الانتقال من تغيير فى العلاقات الطيبة بالطرق السلمية فى أى مجتمع ديمقراطى . وإنى لا أدلل على أنه لا يمكن إنجاز هذا إذا أراد أصحاب أدوات الإنتاج أن يحققوا مضامين الديمقراطية . ومعناه هو أنه إذا أدت الديمقراطية عملها بنجاح ، فإنها تسير بنجاح ، وهذه كما نرى ملاحظة لا تستحق الذكر . وإنى أبادر بطلب

معرفة ما إذا كان على ضوء الخبرة التي مررنا بها يحق لى القول بأنه من المعقول أن نفترض أنها ستحقق هذه الأهداف . وعلى المتفائل المتحمس أن يتخذ موقفاً ثابتاً ، فهو لا يقوم بتفسير الخبرة الأمريكية أو الخبرة التي مرت بها أوروبا أثناء الحرب أو أنه يقوم باستبعادها فحسب ، ولكن يجب عليه أيضاً أن يوضح أن اتحاد الدول يكمن تحقيقه عندما يختلف الأفراد حول الأسس التي يقوم عليها .

ولقد قام بعض المراقبين المرموقين بمحاولات عدة في هذا الصدد ويجدر دراستها بشئ من الدقة . ولقد ذكر البروفسور جريجورى أنه « إذا اختار المثقفون في الغرب اقتران الفاشستية بالرأسمالية وصمهما بالانحلال لأغراضه الدعائية . فيجب الاعتراف بعدم وجود أى ضمان أو تأكيد لعملهم هذا . ولقد اتخذ هذا الموقف على أسس ثلاثة . فجوهر الفاشستية يتسم بالسلطة ، وأما جوهر النظام الرأسمالى فيتسم بالحرية في العمل وحق الفرد في التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية » . أما الأساس الثانى فهو « وجود وجه الشبه بين خمس وعشرين نقطة في البرنامج الاشتراكى القومى ، ومذهب الشيوعية الروسية أكثر من وجوده بين أحدهما وفلسفة الدولة الرأسمالية . أما الأساس الثالث فهو « إذا تدهورت الرأسمالية فسيحاول أى فرد البحث عن أسباب هذا التدهور في بريطانيا والولايات المتحدة ، لا في البلقان أو أمريكا الجنوبية أو إيطاليا لعدم وجود النظام الرأسمالى في هذه المناطق . ويمكن تطبيق نفس الشيء على الحالة في روسيا . » ولقد فسر البروفسور



جريجورى مشكلة الفاشستية الألمانية بقوله : « إن النظام الاقتصادى والاجتماعى قد تعرض للشدائد . ولكن هذه الشدائد لا تمت بأية صلة إلى العيوب الكامنة فى النظام الرأسمالى » . ويوافق البرفسور جريجورى على أن أغلبية كبيرة يحصل عليها العمال فجأة تشرع فى قالب الأنظمة الاقتصادية المقررة . البلاد رأساً على عقب . عندئذ يجوز أن تصادف هذه الأغلبية مقاومة لعملها هذا غير أنه لا يثبت تدهور الرأسمالية . ولكنه يثبت أن عدداً كبيراً من الأفراد ما زالوا يؤمنون بها . واختتم البرفسور جريجورى هذا بقوله « إن قيام الفاشستية لا يعنى انهيار النظام الرأسمالى . ولكنه برهان على أن الموقف فيما بعد الحرب لا يبعث على الرضا » .

ودعونا نعلم النظر فى هذه الدراسة ، فمن الطبيعى أن الفاشستية تتسم بالسلطة فى جوهرها ، وأن الرأسمالية قد أقيمت دعائمها على « حرية العمل وحق الفرد فى التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية ، ولكن ما ينبغى لنا دراسته هو الهدف الذى سخرت من أجله الفاشستية . فللحصول على المكاسب المادية نجد أنها تحاول القضاء على النقابات وتسعى إلى حماية الملكية الخاصة لرأس المال وتهدف إلى تخفيض الأجور . كما أننا نجد أن الفاشستية تبذل ما فى وسعها لتخول الأفراد « الحق فى التعبير عن النفس من الناحية الاقتصادية ، غير أن هؤلاء الأفراد لا ينتمون إلى الطبقة العاملة . وتدافع السلطة الفاشستية عن نظام العلاقات الطبقة التى تتطلبها الرأسمالية . كما أن المثقفين فى الغرب ينظرون إليه على أنه تعبير عن الرأسمالية ، وهى

في مرحلة تدهورها . وبدون مساندة هذه السلطة لهذا النظام ، لا يمكن المحافظة على هذه العلاقات الطبقية .

ونجد أن وجه الشبه القائم بين البرنامج الفاشستي والبرنامج الشيوعي يلفت الأنظار من الناحية النظرية ، فإذا ناهض البرنامج الفاشستي الاشتراكية والنقابات ، فلن يستطع أن يطلب مساندة الطبقة العاملة . وينبغي لنا ألا نصدر أى حكم على الفاشستية لمجرد أننا نعرف نواياها ، إذ أن ما يعيننا هو تنفيذها ، ولا أعتقد أن البرفسور جريجورى كان في تخيلته القواد الإيطاليون الذين ساندوا موسوليني ورجال الصناعة في ألمانيا الذين ساندوا هتلر ، ولا أعتقد أيضاً أنه قد تخيل أنهم قاموا بذلك على أساس أمل براودهم — هو قيامهم بتنفيذ النواحي الشيوعية ، ولقد تدخلت الفاشستية باصطلاح « حرية العمل » وأن طابع هذا التدخل كان تدخلا من جانب الرأسماليين في إيطاليا وألمانيا لاستعادة المصالح الرأسمالية . ومن حق البروفسور جريجورى أن يذهب إلى أن هذا التدخل قد أقيم على دعائم خاطئة ، ولكن عندما يدرس وقع هذا التدخل على الهيئات الاقتصادية ووضع الطبقات العاملة لا يحق له أن يستخلص أن هذا يعتبر محاولة حادة في سبيل تحقيق برنامج الفاشستية الرسمي .

غير أن هذا لن يمكننا من إصدار الحكم على الرأسمالية وهي في عنفوانها في إنجلترا والولايات المتحدة لا في الدول الرأسمالية المتخلفة كما في أمريكا الجنوبية ، فحك أى نظام اقتصادى لا يتغير



في أى مكان . إنه اختبار لقدرته على استغلال إمكانيات القوة الإنتاجية . ويجب ذكر « تدهور » الرأسمالية في إنجلترا والولايات المتحدة في إنجلترا نجد مليونين من المتعطلين . وساءت أحوال الصادرات كالمقطن والحديد والصلب ، وأصبحت على شفا التدهور والانهار . أما الصناعات الأخرى فقد اتجهت إلى الحكومة في مسكنة ومذلة للحصول على إعانات تيسر لها سبل العيش . ويمكن وصف هذا الموقف بالتدهور والانهار .

ويعترف البروفسور جريجورى بأن الأغلبية التى بناها حزب العمال فجأة ربما تقاوم إذا استمرت في قلب الهيئات الاقتصادية . إلا أنه ينظر إلى مثل هذه المقاومة على أنها اعتقاد في الرأسمالية ، لا كدليل على تدهورها .

ومن العسير معرفة ما يعنيه البروفسور جريجورى عندما يذكر « الأغلبية التى يحصل عليها العمال فجأة » فالانتصارات الانتخابية دائماً ما تؤول إلى مثل هذه الانتصارات في نظر الأحزاب المهزومة . في فترة ما بعد الحرب اعتبر هذا بمثابة وجهة نظر معارضة مستر لويد جورج في الانتخابات التى أجريت عام ١٩١٨ وكان هذا وجهة نظر حزب العمال عندما فاز حزب المحافظين في انتخابات عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣١ . وعندما ينال الحزب الأغلبية ، إذ أنه قد وضع برنامجاً أثار مناقشات عدة لمدة طويلة ، هل هذا النصر يعد نصراً ؟ وهل هذه الأغلبية هى التى تحدد طابع هذا النصر ؟ فإذا كان الأمر كذلك في نظر البروفسور

جريجورى فلن يوجد أى حزب يحق له قلب الهيئات الاقتصادية رأساً على عقب ما لم يؤيده الرأى العام .

ويعتقد البروفسور جريجورى أن الأفراد يفضلون الكفاح لا المحافظة على الهيئات الديمقراطية . ولكن جانبه الصواب فى أن ذلك يشير إلى أن الرأسمالية فى حالة تدهور واضمحلال ، فهو استنتاج خاطئ . إذ لا يمكن الجزم بأن هذا المبدأ أو تلك النظم أو هذه الفكرة على صواب لمجرد أن جماعة من الناس قد اقتنعوا بصحته حتى أصبحوا مستعدين للنضال فى سبيله . وجدبر بالذكر أن عدداً كبيراً من الناس قد أبدوا استعدادهم للتضال فى سبيل الفكرة الملكية فى روسيا بعد عام ١٩١٧ ، ولكن ليس معنى هذا أن الفكرة لا تندثر ، فطالما ينظر بعض الأفراد مثل البروفسور جريجورى إلى طريقة عرض أية سياسة اشتراكية على أنها « قلب للهيئات الاقتصادية رأساً على عقب » فمن المشكوك فيه أن يقوم بعض مؤيدى هذا النظام — وهم أقل استمساكاً بعدم التحيز بإجراء بعض التجارب الاشتراكية واضعين نصب أعينهم أنه لا يمكن تتبع جذور الفاشستية حتى تلترك مدى التدهور الرأسمالى لأن هذه الجذور تعتبر تعبيراً واضحاً عن موقف ما بعد الحرب فى بعض البلاد ، إذ نجد أن للعوامل غير الاقتصادية أهميتها، مثلها فى ذلك مثل العوامل الاقتصادية . ولا نغنى « تلك الشدائد » فى قليل أو كثير بالعيوب الكامنة فى الرأسمالية ، كما حدث فى ألمانيا مثلاً . وينبغى أن نعرف ما يقوم به البروفسور جريجورى

من عمل ، إذ أنه يضع أفكاراً عن الرأسمالية . وتعتمد صورتها في كل مجتمع على تفاعل مبدئين هما « حرية العمل » وحق الفرد في التعبير عن نفسه من الوجهة الاقتصادية « وتختلف هذه الرأسمالية عن المجتمعات الرأسمالية القائمة عندما نكبح جماح حرية العمل أو التعبير عن النفس . وترجع تلك العيوب إلى التخلص من الرأسمالية لا إلى الرأسمالية العاملة . ولا يعني وجود فكرة بحتة عن الرأسمالية، إذ ليست هناك ظروف سياسية يمكن إدراكها حتى تصبح واقعاً ملموساً . أما عن قيام الدولة الحقيقية بأداء عملها . فيعتبره الرجل المثالي أساساً واهياً يقوم عليه نقد الدولة . وينظر البروفسور جريجورى وينظر المفكرون معه إلى قيام الدول الرأسمالية بأداء عملها على أنه أمر غير مقبول بالنسبة لنقد النظرية البحتة عن الدولة الرأسمالية . ولقد حددوا هذه الفكرة بقواعد لن يجرؤوا على اختبارها بالحقائق ، ولذلك نجد أن تدخل الدولة سواء أكان هذا التدخل في صالح الرأسمالية أم ضدها — يعتبر خروجاً على القاعدة ، أما تأثيرها فلا يمكن إرجاعه إلى ما تؤديه هذه القاعدة من عمل .

ولكن إذا اعتقدنا أن الرأسمالية هي ما يقوم به الرأسماليون من عمل ، عندئذ يجب علينا أن ننظر إلى تقاليد هذه الدول التي تهيمن عليها المصالح الرأسمالية على أنها من خصائص الرأسمالية التي تتميز بها ، ولذلك ينبغي لنا أن نعتقد أن قيام الرأسماليين باستخدام سلطة الدولة لحماية مصالحهم هو جوهر الرأسمالية في إطارها الجديد لأن أية فكرة ما هي إلا ما تؤول

إليه في خير العمل لا ما قصد منها الأصل عند التفكير فيها . ولا يمكن إخضاع تطور الأفكار للتقاليد التي سادت في المراحل الأولى ، ولكن إذا اتخذ الرأسماليون سلطة الدولة على أنها مظهر من مظاهر الفاشستية عندما يلور النقاش حول أمنهم ، فإنني لا أستتج إلا أن هذا الاقتران يعد مظهراً من مظاهر السبب والمسبب ، وتستخدم الرأسمالية وهي تتعثر في طريقها مركز الرأسماليين المرموق في أي مجتمع حتى يكسروا سلطة الدولة لإخضاع معارضها . وهي تتعهد للقيام بإجراء التجارب وتخفيض الأجور والقضاء على النقابات والحيلولة دون قيام الإضرابات ، وذلك لضمان بعض الأحوال التي في ظلها تستعيد المكاسب المادية .

لقد أشرت إلى أن المجتمع ما هو إلا مسرح تشتد فيه حدة الصراع القائم بين الطبقات الاقتصادية من أجل الحصول على مكاسب مادية ، أي الحصول على أكبر قسط تجنيه من العملية الإنتاجية . وطالما كانت القدرة على الإنتاج تعتمد على استتباب الأمن فيجدر بالدولة أن تتمسك بالقانون وتحافظ على النظام لكي تحقق هذا الهدف . . ولكن عندما تفعل ذلك تجدها وقد أخذت بالضرورة تحافظ على النظام ، وتتمسك بالقانون . إذ أن نظام العلاقات بين الطبقات يتضمنها . وما الدولة إلا تعبير عن هذا النظام . أما القانون والنظام في المجتمع الإقطاعي وهما اللذان تتمسك بهما الدولة فهما أمران ضروريان للإبقاء على المبادئ الإقطاعية . أما في المجتمع الرأسمالي ، فإن الدولة تتمسك بالقانون والنظام اللذين يكفلان

لها المحافظة على المبادئ الرأسمالية . أما في مجتمع روسيا السوفيتية مثلاً حيث يشترك الجميع في امتلاك أدوات الإنتاج ، فنجد أن الدولة السوفيتية تستخدم القانون والنظام اللذين ييسران لها السبل لكي توزع ثمار هذه الملكية العامة وتخضع الدولة دائماً لتلك الطبقة التي يحول لها الحق في امتلاك تلك الأدوات . والدولة هي التي تسن القوانين . ولكنها تسنها بحيث تتمشى مع مصالح هذه الطبقة . فإذا قل عدد الملاك في الدولة ، فسيحتجز القانون لهذه الحفنة . أما إذا شمل عددهم المجتمع بأسره ، فسيسخر القانون لخدمة هذا المجتمع وسيحتجز له ضد أية مصلحة خاصة . وقد ذكرت أيضاً الطريقة التي أصبح معها نظام العلاقات بين الطبقات العامل الرئيسي في تكوين الأيديولوجية ( المذهب ) العامة للمجتمع ، فنحن نرى مثلاً أن المذاهب الدينية في الدولة الرأسمالية التي قامت على أساس العمل الحر لها طابعها وتفسيرها ، وهما يختلفان عن طابع وتفسير المجتمع الرأسمالي الذي أقيمت دعائمه على العبودية . ولقد اعتنق المسيحية في مسهل تاريخها أفراد من طبقة أصحاب العبيد، ومن ذلك نجد أنه إذا كانت المسيحية قد أصرت على وجوب عتق العبيد كشرط للانخراط فيها . كان لها أكبر الأثر في الانقلاب الصناعي الذي يتعارض مع العلاقات التي تدخل في نطاق نظام الإنتاج القائم حينذاك ، غير أنه كان مدعاة لأن يجعل المسيحية عدواً هؤلاء الذين يستفيدون من نظام العبيد . كما أنه ليس في مقدورها معاداتهم ، إذ أن السلطة الإلزامية في

الدولة الرومانية كانت تساندهم ، وتلك السلطة تقرر أن واجب العبيد هو تقديم فروض الطاعة لأسيادهم . وتعتبر العبودية دليلاً لا يتناسب مع ذلك الإخلاص الذى تضمنته عضوية الدولة . أما واجب أصحاب العبيد فهو معاملة عبيدهم معاملة حسنة . ولقد دعمت المسيحية من مركزها ، وأصبح لها كيائها ، وأملاكها التى أصبحت قيمتها تتوقف على مدى استغلال العبيد لها . أما عن مقبها لنظام العبيد فقد أخذ ذلك يتوارى .

ويجدر بنا القول فى هذا المجال أن سلطة الدولة ظهرت فى وقت ظهور سلطة الملكية الخاصة . ويحدث هذا فى أى مجتمع حيث تمتلك حفنة من الأفراد أدوات الإنتاج . ويمارس هؤلاء الأفراد أدوات الإنتاج ويمارس هؤلاء الأفراد أيضاً سلطة الدولة إذ يسنون القوانين حسب رغباتهم . ويحددون الأهداف التى تسعى سلطة الدولة إلى تحقيقها . وهم يسعون أيضاً إلى الحصول على أكبر قسط من المكاسب المادية التى يتيحها نظام العلاقات بين الطبقات . ويعتبر ذلك الدعامة التى تتركز عليها فكرتهم عن الخير ، وهم يسنون القوانين لضمان حقهم فى الحصول على هذه المكاسب . وعندما تسير بعض الطبقات الاقتصادية الأخرى على هذا المنوال . تنتشر أية فكرة عن الخير طالما ساندتها السلطة الإلزامية العليا فى المجتمع ( أى الدولة ) فى ذلك البيان الطبقي الذى يقوم عليه المجتمع نجد صراعاً محتوماً لامتلاك الدولة . إذ أن الذين يمتلكونها يصبح فى مقدورهم فرض فكرتهم عن ماهية الخير على الآخرين .



ولقد أشرت أيضاً إلى أن هذه الفكرة ليست فكرة جامدة . إذ كلما اتسعت آفاق المعرفة تغيرت بالتالى وسائل الإنتاج ، وزادت القدرة على الإنتاج ، ولذلك تجب ملاءمة العلاقات بين الطبقات مع ذلك التغيير وتلك الزيادة ، لأنها ( أى العلاقات ) تحدد ما يتوقعه الأفراد من نظام الإنتاج ، كما أنهم سينظرون إلى آمالهم فى أى وقت من الأوقات على أنها مرادفة للعدالة . ومن الطبيعى أن يميل الأفراد إلى تحقيق هذه الآمال . أما وحدة المصلحة فهى تدخل فى نطاق العدالة . وتختلف الآراء عن العدالة باختلاف الأوضاع التى يشغلونها فى نظام العلاقات بين الطبقات فطالما تتصارع هذه الآراء كل مع الأخرى من أجل البقاء ، فإن التفاوت فى هذا الاختلاف هو الذى يحدد المعيار الذى تستطيع الدولة به أن توجد جواً من الاتحاد والتماسك بين مواطنيها . أما إذا كان الاختلاف عميق الأثر فإنه يصبح من العسير معه الوصول إلى نقطة التقاء بين الآراء المتعارضة فنجد أن الدولة تصبح فى حالة تدهور واضمحلال . ومعنى ذلك الإخلال بالأمن وعرقلة القانون . أما زعزعة هذا الاتحاد فتعرض حياة المجتمع للخطر ، وذلك بالحد من عملية الإنتاج . ولذلك تجب إعادة إيجاد هذا الاتحاد فور حدوث ذلك ، ويمكن تحقيق ذلك إما بإعادة تأكيد أهداف الدولة ، أو بإعادة تحديد هذه الأهداف .

هذا وتزعزع العداوات الموجودة فى الصراع الطبقي أركان هذا الاتحاد أما المعارضات الأخرى سواء أكان منها المعارضات الدينية أم القومية

أم العنصرية التي يتمخض عنها صراع على ، فربما غيرت من أفراد الحكومة ، ولكنها لن تزعزع من أركان الاتحاد الرئيسية . ويرجع هذا إلى إعادة تحديد العلاقات بين الطبقات . فالولايات الأمريكية في الجنوب تظل كما هي بغض النظر عن التغيرات الثورية في الحكومات ، كما أنه بفوز هتلر تغيرت الحكومة في ألمانيا لا الدولة . إذ لا يعتبر هذا ثورة بالمعنى المعروف عن الثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩ ، أو الثورة الروسية التي قامت في نوفمبر عام ١٩١٧ . إذ أنه بعد انتصار هتلر ، واستيلائه على الدولة ، استمرت العلاقات بين الطبقات على ما كانت عليه . نظراً لأنه في الواقع لم يدخل أى تغيير فعلى على تحديد أهداف الدولة .

ولقد قامت الثورة الفرنسية والثورة الروسية بإعادة تحديد أهداف الدولة . فالثورة الفرنسية مثلاً أكدت حق أصحاب الأملاك في أن يأخذوا نصيبهم من نتائج العملية الإنتاجية . ولم تلق بالاً إلى مسألة ما إذا كانوا يتمون إلى طبقة أرستقراطية أم لا . وقامت الثورة الروسية أيضاً بتأكيد الحق للمواطنين من الطبقة العاملة في أن يأخذوا نصيبهم مما تجنيه من العملية الإنتاجية ، بغض النظر عن كونهم أصحاب الأدوات الإنتاجية أم لا . وما هو جدير بالذكر أن الثورة الفرنسية قد حققت الهدف الذي كانت تشده إذ استخدمت سلطة الدولة للقضاء على الامتيازات التي كانت تتمتع بها الطبقة الأرستقراطية . أما الثورة الروسية فقد حققت هدفها باستخدام سلطة الدولة للقضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ،

كما أنها حولت حقوق الملكية من حياة الأفراد إلى حياة المواطنين جميعاً . ومن هذا كله نجد أن الثورة الفرنسية استخدمت سلطة الدولة للدفاع عن فكرة الخير التي يستفيد منها أصحاب أدوات الإنتاج . أما الثورة الروسية فقد استخدمت سلطة الدولة للدفاع عن فكرة الخير لغرض مشابه . غير أنه سواء اتسمت وسائل الدفاع بالحكمة أم لم تتسم بها . فإن هذه المصلحة كانت تتمشى مع مصلحة جميع أعضاء الدولة .

وما من شك في أن الدولة تحاول دائماً أن تقوم بدور الحكم المحايد الذي يسعى إلى تحقيق الخير للمجتمع دون تحيز لأحد ، وستبذل الجهود للقضاء على الخلافات الكامنة في نظام الإنتاج لتحقيق هذا الهدف . غير أنه إذا كانت هذه الدراسة صحيحة ، فلا يمكن إذن الدلالة على صحة تلك المحاولة لوقوف موقفاً محايداً عندما تمتلك طبقة اقتصادية واحدة أدوات الإنتاج . فطالما تحدد هذه الملكية استخدام السلطة السياسية ، فإن تولى حفنة من الأفراد هذه السلطة سيكون من شأنه تسخيرها لهم ، وسيفرضون على الدولة فكريتهم عن الخير والعدالة والحق ، وستستبعد الدولة إذن الآخرين حتى لا يشاركوا هذه الحفنة في تلك المكاسب . والدولة أداة قانونية تحقق مطالب أصحاب الملكية الخاصة ، ومن ثم فلا يمكن للدولة أن تقف موقفاً محايداً بين المواطنين فيما يتعلق بالرخاء المادى طالما لا يقصد من وسائل الإنتاج تحقيق الرفاهية للمجتمع بأسره .

وثمة نقطة غير هذه أحب أن أذكرها مرة أخرى ألا وهي العداوات

القائمة بين الطبقات . ويقصد منها الاختلافات بين الطبقات الاقتصادية بشأن طريقة توزيع الإنتاج الاجتماعى . وتدخل هذه العداوات فى نطاق الصراع الاجتماعى عندما تحول العلاقات بين الطبقات دون استغلال القوى الإنتاجية التى تجد تلك الطبقة المستعبدة من فوائد الملكية إماكان استغلالها وربما تقوم بعض الثورات داخل الحكومة حول بعض المالبسات التى تحم قيام الثورة فى الدولة ، وعلى ذلك ينبغى لنا أن لا نتوقع قيام أية ثورة فى أية دولة حيث نجد أن تلك الطبقة التى حرمت من فوائد الملكية تتلقى إعانات مستمرة لتحقيق هذا الرخاء المادى . ولكن عندما تحرم هذه الطبقة من المكاسب المادية ، وتقرن هذا بنظام العلاقات بين الطبقات الذى تتمسك به الدولة ، عندما تدرك هذا نجدها وقد هبت للاستيلاء على الدولة . ولهذا السبب تحاول أن تعيد تحديد هذا النظام حتى تحقق الرخاء المادى الذى تسعى إليه . ويحلو هذه الطبقة الأمل عند محاولتها الاستيلاء على الدولة فى أن تسود فكرتها عن العدالة .

ولقد ذكر ماركس وانجلز أن « الهيئة التنفيذية للدولة الحديثة ، هى مجرد لجنة لإدارة الشؤون العامة للبرجوازية » . ويجدر بنا ملاحظة ما تتضمنه هذه الفقرة . إذ أنه من الممكن أن ننظر إلى الدولة من زاويتين مختلفتين . فهى مجرد هيئة صغيرة من أفراد يقومون بإصدار الأوامر تساندهم فى ذلك السلطة الإلزامية العليا . ومن جهة أخرى نجد أنها — كما يرى المثاليون — هى العامل المؤثر الذى يتغلغل فى كل كبيرة وصغيرة فى المجتمع ، ويحدد

هياتها ، ويجعل الأفراد يقومون بتحقيق أهدافها . وإن هاتين الناحيتين تعبران ، في الحقيقة عن جانبين لعملية واحدة . فالدول كهيئة تضم أفراداً يصدرون الأوامر ويولون اهتمامهم لتنظيم العلاقات التي تتوقف عليها طريقة الإنتاج . أما الدولة على أنها عامل مؤثر نفوذ فهي تحدد أهمية أنماط السلوك بالنسبة لهذه العلاقات . وسنجد ما يقصد من العادات الاجتماعية في سياق العملية التي تقوم بها الدولة ، إذ أن هذه العادات تؤثر في العلاقات التي تصدر عن وسيلة الإنتاج . أما الدولة فستولي اهتمامها بالسلوك الذي يتعلق بهذه العلاقات ، كما أنها ستسعى إلى السيطرة عليها ، والتحكم فيها من أجل الطبقة التي تسود في فترة معينة .



تبدو مثل هذه الدراسة لكثير من طلاب علم السياسة بطلاناً للأمور التي يعتبرونها أموراً أساسية تتميز بها الدولة الحديثة في عالم الواقع . فإذا نظرنا إلى التاريخ أو حاولنا عرضه على أنه مستودع للنتائج التي تتمخض عن الصراع بين الطبقات ، وإذا نظرنا إلى الدولة على أنها مجرد أداة للطبقة التي ييدها مقاليد الأمور ، وإذا أصررنا على أن القانون يتلون حسب مصلحة هذه الطبقة — نجد أن ذلك يعنى فرض القيود على مبادئ الهيئات الاجتماعية . فالتاريخ كما نعرف سجل للتغيرات التي أدخلها

بعض الأفراد الذين كانوا يسعون إلى إيجاد نظام أفضل من النظم التقليدية التي ورثوها . أما أفضل وسيلة للنظر إلى الدولة فهو اعتبارها جهازاً للارتقاء وتحقيق المثل الأعلى . وإننا نعرف أن بعض السياسيين قد كرسوا كل جهودهم لخدمة الجميع خدمة متزهة عن أى غرض . فلماذا نفترض إذن أن نتيجة مسعاهم هي تحقيق الخير لطبقة ما ، لا للمجتمع بأسره ؟ فالقانون الحديث يذكرنا بأن جميع المواطنين سواء أمام المحاكم ، وأن القضاة الإنجليز المعاصرين في نزاهتهم واستقلالهم يثيرون إعجاب العالم . وليست هناك أية دولة حديثة تخضع الحقوق الإنسانية لمصالح الملكية . ويشهد طابع التشريعات الحديثة على هذا القول . ولكن عندما تهتم الدولة بنوع المأكّل ، ورعاية الطفل ، وإتاحة الفرص للتعليم ، فمن المبالغة إذن أن ننظر إليها على أنها أداة طبقية .

وليس هذا هو كل ما في الأمر . إذ أن القرن الماضي قد تميز بتحسين حالة الطبقات المعتمدة . ويجعلنا هذا نتطلع نحو امتيازات أفضل في الأعوام القادمة ، كما أننا نستطيع أن نرى الطريق الذي سارت فيه الدولة وقضت بذلك على النفوذ الخاص للهيئات التجارية والسكك الحديدية والبنوك والإذاعة ، وكان هذا كله لصالح المجتمع . إذ كانت هذه النواحي تعتبر أول الأمر مناطق قانونية لاستمرار المكاسب الخاصة . وفي صالح المستهلك العام قمنا بالقضاء على الاحتكار ، كما أننا نحرم الإرهاق في الصناعة . وتشير التشريعات التي سنت مثل : ( قوانين المصانع ، وتعويض

العمال، وتحديد ساعات العمل). إلى اهتمام الدولة بتحقيق الرخاء العام فعندما يستنير الرأي العام يجب أن نتوقع الكثير. ومن ثم ستعمل الدولة على تحرير نفسها من التحيز لأية مصلحة خاصة في المجتمع. وكلما أمعنا في تحليل ودراسة وظائف الدولة الحديثة واختصاصاتها، ازددنا اقتناعاً بأنها لا تعدو كونها إعراباً عن الخصومة بين الطبقات.

وإن وجهة هذه الفكرة لا تحتمل أى تأكيد من ناحيتي، إلا أن قبولها لا يخفى النقائص والعيوب التي تعاني منها. فهي لا تعلل وجوب تغيير آراء بعض الأفراد التي تتكون منها العدالة الاجتماعية من فترة إلى أخرى، وينظر إلى العبودية على أنها أمر لا يطاق في فترة ما. كما ينظر إليها في فترة أخرى على أنها أمر مقبول. إلا أن هذه الفكرة لم تعلل لنا السبب في هذا أيضاً. فلقد وضعت في إنجلترا بعد مرور ستين عاماً من المجهودات الضخمة الفكرة التي تذهب إلى أن الدولة يجب عليها أن تكفل التعليم الأولى لمواطنيها. وفرضت بعض القيود على ساعات العمل، إلا أن حالة الخدم في المنازل والعمال الزراعيين قد بقيت على ما هي عليه، وهي لا تبعث على الرضا. كما ظلت فوانين المصانع وتعويض العمال مسرحاً لصراع تدور رحاه بين العمال وأصحاب العمل، وكان صراعاً حقيقياً إن لم يكن مثيراً. ويمكن الاختلاف الجوهرى في أننا نكافح اليوم لا لتحقيق أى مبدأ، ولكن للوصول إلى طريقة نطبق بها هذا المبدأ. إذ أننا نحاول أن نتصدى للصناعة التي تهرق عمالها، ونحاول أن نظهر الأحياء الفقيرة القدرة.

وهناك خلاف يذكر في الرأي حول حقيقة ظروف الصناعة المرهقة للعمال وظروف الأحياء الفقيرة والقدرة . ونقوم بالمحافظة على العاطلين بالتأمين ضد البطالة ونبذل المساعدات العامة لهم .

وأما ما نطلق عليه نموّ الضمير الاجتماعي فهو في الواقع مجرد فكرة متغيرة عن الآمال المعترف بها، والتي أوجدها الصراع الطبقي . إذ أرغم هذا الصراع أصحاب أدوات الإنتاج على الإذعان لعدة مطالب، إلا أنهم سلموا بمظاهر الأشياء لا بجوهرها، وظل المقياس الذي يعتد به في استحقاق المنفعة المادية في المجتمع كما كان موجوداً في أصل النظام الرأسمالي، وهو امتلاك الثروة. أما عن الآراء التي وضعت بشأن العدالة فما تزال تعمل داخل النطاق الذي حددته الفروض الأساسية . وعندما يقال لنا : إن استعادة النواحي الاقتصادية التي كسدت عام ١٩٣١ يجب أن تتمشى مع المطالب التي يحتاجها الذين يدفعون قدراً كبيراً من الضرائب ، فن الواضح أن صراع هذه القيم لا يقل عمقاً عنه في أي عصر مضى ، إذ أن ما تغير هو الأهداف التي تلتف الدولة حولها . وما زلنا نحس بوجود هذا الصراع .

ووقف قرارها على مقدرة الطبقات الاقتصادية على التأثير فيما تقوم به الدولة من أعمال . فبينما نتحكم تلك الطبقة التي تستغل أدوات الإنتاج في الدولة بدافع المنفعة المادية . فن الصعب أن نرى أي اعتبار آخر — غير هذا الاعتبار — يحدد الأمور التي يوافق عليها ذلك الضمير الاجتماعي . وما من شك في أن فترة التوسع الاقتصادي كفيلة بأن تنمي



من نطاق الضمير الاجتماعي ، إلا أن تاريخ ما بعد الحرب يوضح انكماش هذه الحدود بتضاؤل المكاسب . وطالما كانت هذه العلاقات القانونية تهدف إلى حماية ما يتضمنه البيان الطبقي فإن احتياجات هذا البنيان هي التي تحدد معاملة ، وبذلك تزداد حدود الضمير الاجتماعي اتساعاً . وما مرت به ألمانيا وإيطاليا يشهد على مرونة تلك الحدود ، أما الوسيلة الوحيدة لتغيير هذه المعالم فهي تغيير البنيان الطبقي الذي يحددها .

ويساعدنا في هذا المجال دراسة فكرة المساواة أمام القانون باعتبارها مقالاً وافياً يوضح الطريق الذي تقل فيه حدة المطالبة بمبدأ عام شامل في تطبيقه وذلك عن طريق الحاجة لإخضاع ما تقوم به من عمل للفروض القانونية الأساسية في المجتمع وهي التي كانت تطبق بصفة عامة فيما قبل . ولا داعي للتدليل على أن القانون قد تولد نتيجة للصراع الطبقي . وتدخل فكرة هذا الصراع في الآراء القانونية الهامة . فقانون الشعب لا يعتبر ذا أهمية إلا في حالة الدفاع عن الوضع الراهن عندما يتعرض للتهديد . فهو في الواقع ضمان للقانون والنظام ، وهما يساندان نظاماً معيناً من العلاقات بين الطبقات حتى لا يتعرضا للمقاومة ، كما أن موقف الحاكم بالنسبة لقضايا النقابات لا يهم في كثير ولا قليل إلا عندما يكون تعبيراً عن الجو الفكري الذي لم يحرر نفسه من الاعتقاد السائد بأن هذه النقابات ما هي إلا هيئات تعرض توازن المجتمع للخطر — هذا التوازن الذي قام على المبدأ الذي ينادى بأن وسائل الإنتاج يجب أن تبقى في أيدي خاصة ، وقد قام موقف

المحكمة العليا في الولايات المتحدة بشأن التشريع الاجتماعي على الافتراض المبني على وعي ناقص ، وهو الذي يقول : إن التعديل الرابع عشر قد أدمج «الاستاتيكية الاجتماعية» ( أى درامة المجتمعات الإنسانية في حالة استتارها وثباتها ) لمبررت مبنسر في المستور ، كما أن مجلس اللوردات قد وضع في بعض المبادئ التي تفسر تفسيراً نظامياً يوحى بأن السلطة المحلية التي خول لها الحق في دفع «الأجور حسبما ترى» يجب أن تستخدم سلطة تتسم بالخصافة والعقل . وقد فسرت كلمة «معقولة» أو استبعدت على أن هذه الأجور لا تزيد عن ١٠٪ من المستوى السائد في الحى للطبقة العاملة التي يعينها الأمر . وإن من يمعن النظر في قضايا الخيانة في عهد نابليون أو الجوا الذي أحاط « حرية الخطابة » في الولايات المتحدة في العشرين سنة الماضية ( صدر هذا الكتاب عام ١٩٣٥ وأعيد طبعه عام ١٩٣٦ و ١٩٤١ ) لا يجد من الصعوبة في أن يصير على القول بأنه لا يمكن للاعتبارات القضائية أن تتخطى البنيان الطبقي للمجتمع ، إذ أنها تعمل في نطاقه .

ويجب علينا ألا ننسى أن الثروة هي العامل الحاسم في انتهاز الفرص التي يتيحها القانون للمواطنين لضمان حقوقهم ، فنجد أن المثول أمام المحاكم يعتبر مشكلة مالية معقدة . إذ أن المساواة أمام القانون تقتصر على من يستطيع الدفع حتى تتاح له هذه الفرصة . وليس هناك تعادل في الناحية الإدارية حتى يعمل للوصول إلى ما نرجوه من توازن . فالعلاقات بين

الطبقات كما جرت العادة معناها أن تكرس خدمات المحامين الأكفاء لخدمة القادرين على دفع مقابل هذه الخدمات ، ويقضى المحامي الزاجع حياته في خدمة الطبقة الحاكمة في المجتمع . ومن الطبيعي إذن أن يشاطروهم نظرهم ويسخر فكره لمصالحهم . وما من شك في أن الذى دفع للطبقات العاملة إلى النظر إلى المهنة القانونية على أنها الأسوار التى يتحصن وراءها الضمير الاجتماعى هو هذه الغريزة الصادقة .

ولكن ليس معنى هذا أنى أنكر وجود نوايا طيبة عند المحامى ، أو أن النظام القانونى لا يهدف إلى الخير . إن ما أقوله هو أنه عندما تشير الفروض القانونية التى قام عليها المجتمع إلى عدم المساواة ، فإن تأثيرها سيكون فى التمسك بعدم المساواة ، ولكن عندما تمتد جنود معظم التوانين إلى الماضى نجد أنه من الطبيعى أن يحاول المحامى التمسك بها لا الخروج عنها . أما الحركات الكبرى التى قامت لإصلاح النظام القانونى فقد نادى بها أفراد من خارج نطاق المهنة ذاتها ، أو أفراد لم اتصال بها من الخارج مثل بنتام . وإن وظيفة النظام القانونى هى دفع هذه الفروض القانونية إلى القيام بعملها . وستسرعى الانتباه إذا قامت بأداء عملها لضمان تغييرها الأساسى .

ولقد انساق المفكرون الأحرار إلى الخوض فى مثل هذا الوضع لاعتبارين . إذ أنهم دللوا على أن الدولة الحديثة عندما تكون دولة ديمقراطية هى دولة شبيهة بحكومة الرايخ الألمانية . نظراً لأنها قامت على القانون ، وأن

هذا القانون لا يربط المواطن العادى فحسب ، ولكن يربط الحكومة التى تدبر سلطة الدولة . كما أن هيئتها القضائية مستقلة ومنفصلة عن هيئتها التنفيذية حتى يمكن تطبيق القانون دون تحيز لفرد أو مذهب .

إلا أن فكرة حكومة الرايخ هذه تعتبر فكرة مجردة ، إذ أنها تدخل فى عداد النظريات البحتة لا فى عداد النظريات الواقعية . فهى تلزم الحكام بالقوانين التى سنوها . إلا أنها أطلقت لهم الحرية ، وذلك باستخدامهم الوسائل الملائمة لسن القوانين . ويمكن أن نطلق اسم « حكومة الرايخ » على الدولة احتلالية أو الدولة البريطانية أو الدولة الفرنسية أو الدولة التشيكوسلوفاكية ، بمعنى أن السلطة الدكتاتورية قد تصبح فى أيدي القومرر بمقتضى الأمر القانونى . كما أن الحكومة البريطانية ملتزمة بمجموعة من القوانين واللوائح ، إلا أن لها الحق طبقاً للسلطات الاستثنائية المخولة لها فى وقف تنفيذ هذه اللوائح والقوانين إذا لزم الأمر . وقد تمتش فكرة « حكومة الرايخ » هذه مع الحقيقة التى تقول : إن الدولة فى وسعها عن طريق ما لها من سيادة أن تغير من مواد القانون . وقد قيل فى أول الأمر : إن فكرة الاستبداد القانونى تكمن فى طبيعة هذه السيادة وتحدد أية أزمة مطالباً « لحكومة الرايخ » لا المطالب التى كانت تشدها ، ولم يدر فى خلد أى فرد من هؤلاء الذين وضعوا دستور جمهورية فيمار الألمانية عام ١٩١٩ أن المادة الثامنة والأربعين ستكون الأساس الذى تقوم عليه الدولة الاحتلالية .

ولا داعي لأن ننكر قيمة فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية إلا أن أهميتها في هذا المجال محدودة ، فالمبادئ التي يجب على القضاة تطبيقها قد خولتها لهم التشريعات التي يقومون بتفسيرها . وهذا يعبر عن الأهداف الرئيسية في المجتمع الرأسمالي . كما أن السلطة التنفيذية هي التي ترشح هؤلاء القضاة . ولذلك كلما ازدادت سلطتهم في الدولة ، نجد أن السلطة التنفيذية تتوخى العناية في ترشيح الأفراد الذين يشغلون هذه المناصب القضائية ويمكن الاعتماد على موقفهم . ويمكن لأي فرد أن يتحقق من صدق هذا القول إذا قام بدراسة تاريخ الترشيحات لتولّي المناصب في المحكمة العليا في الولايات المتحدة . ودخل في الاعتبار أيضاً الموقف الذي يتخذه هذا المرشح بالنسبة للمسائل السياسية والاقتصادية . وإن الحقيقة التي تنادي بأن المحامي ينتمي دائماً إلى طبقة أصحاب الملكية تجعل منه رجلاً عطوفاً تجاه النظرة العامة لهذه الطبقة . وإن الصعوبة التي واجهت حزب العمال في هذا المجال ما زالت الألسن تردددها ، كما أن لها تأثيراً يتسم به مذهب المحافظين في التفسيرات حيث نجد أن حضافة القضاة وهي لا تخضع لرقيب قد وجدت تعبيراً دستورياً .

ويحق لنا في هذا المجال أن نذكر ما تقوم به المحكمة العليا الأمريكية لإدراك أهمية هذه القيمة المحلودة الخاصة بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية حيث إن للتطور الاقتصادي أهمية في تحديد القرارات القضائية وإن كل من يقوم بدراسة تاريخ هذه المحكمة في الخمسين

سنة الأولى ، يدرك اتجاه مثل تلك القرارات . فإن ما يهدف إليه القضاء هو حماية مصالح الملكية من هجوم المجالس التشريعية ، إذ أن هذه المصالح قد نجرتها الأزمات الاقتصادية إلى التضخم وإلغاء حقوق الملكية وخفض الديون . ولقد كانت هذه الفترة التي عرفت باسم القومية القضائية والتي أوضح مارشال معالمها تعبيراً واضحاً عن المجهود الاتحادي لضمان النواحي التي تنمو فيها التجارة تزدهر ، دون تدخل هؤلاء الذين عانوا الكثير من الفقر الذي نجم عن حرب الثورة ، وهذا يفسر لنا وجهة نظر المحكمة فيما اتخذته بصدد البند الخاص بالتجارة والبند الخاص « بمبدأ الإلزام في العود » الموجود في الدستور .

وتصور هذه السنين فترة من تاريخ الولايات المتحدة حيث ابتداء ظهور مجتمع صناعي حديث . ولقد أتم مارشال هذه المرحلة واتباعها من جاءوا بعده . فنذ عام ١٨٣٠ حتى الحرب الأهلية لم تكن المحكمة في حاجة إلى أن تطبق أكثر مما تنص عليه المبادئ الدستورية التي وضعها المحكمة . أما موقفها بالنسبة للتجارب النقدية أو التجارب الخاصة بالأرض في الولايات — الزرية ننترن مصالح الملكية بفكرة القانون الأساسي . ولقد أوضح قرار فريد سكوت أنه يجب تجديد المسألة القائمة بين الرأسمالية الصناعية و"رأسمالية الزراعة ، وعندما يتحقق ذلك يتضح لنا أن الباعث هو حماية احتياجات الصناعة الآتية في الانتشار بالرغم من إثارة هذه القرارات لجيش قوى تعداد ٦٠ مليون من المواطنين . وعندما جاء

عام ١٨٨٠ تحمست المحكمة العليا ضد حرية «التصرف في النواحي الاقتصادية» .

وظلت هذه الحالة مدة ربع قرن، وفي أثناء هذه الفترة كان الهدف السائد هو الحيلولة بين تعاليم الحكومة والتدخل في العمل . فهي تستلزم بعض الآراء عن حرية التعاقد و«سلطة البوليس ونواحي القانون» ، كل هذا من أجل حماية رجال الأعمال لأجل حصولهم على المكاسب المادية . وقد اتخذت قرارات عدة توضح أن اختيار القروض القانونية التي يستتج القاضي عن طريقها مجريات الأمور يتم بالنسبة للنمط الاقتصادي السائد . وإن المحاولات التي يهدف منها أن تكون هذه القروض قانونية لا سياسية توضح أن القانون المستورى يجب إخضاعه في المجتمع الرأسمالى لما تحتاجه الرأسمالية .

وجدير بالذكر أن الثلاثين سنة الأخيرة في تاريخ المحكمة لم تغير من للنواحي الأساسية التي تتصف بها في قيامها بالعمل ، وأن الشكوك التي تساور للشعب الأمريكى بشأن النواحي الرأسمالية ومحاولة التنظيم والحركة التي تقوم بتحديد مقدار الودائع كل ذلك قد نظرت آثاره في القرارات التي تتخذها المحكمة إلا أن آثارها تكون ضعيفة في أوقات الطوارئ كما كانت الحالة مثلاً أيام الحرب وأيام الكساد الاقتصادي . هذا وإن ظهور حركة شيوعية قد تزيدها حدة ، فهي توضح عجز الرأسمالى عن إدراك أن دعاة للسلام يمكن أن يكونوا وطنيين . وهي تعترف بدستورية تشريعات

وروزفلت . كما أن أى فرد يقوم بدراسة أعمال المحكمة فى الثلاثين سنة الماضية بوجه عام ، والخمس عشرة سنة الأخيرة بوجه خاص سيستخلص استنتاجاً واحداً ، مؤداه أن زيادة حدة الاحتجاجات ضد الرأسمالية غير المقيدة فى أمريكا فى الفترة ما بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٩٠٠ قد تغلغت فى أذهان الجالسين على منصة القضاء ، إلا أنها لم تتمكن من إدماج مطالب الرأسمالية واحتياجات التنظيم الاجتماعى فى لائحة دستورية واحدة . ولكن استطاع قاضيان فى هذه الفترة أن يقوما بوضع فلسفتين لتحقيق ذلك . فقد سار القاضى هولز على المبدأ القائل بأن ما يحتاجه المجلس التشريعى لابد من قضائه ما لم ينكر الدستور رغباته علناً وبصورة واضحة . أما القاضى براندر فذهب إلى أن البنين الرأسمالى يمكن تحقيقه عندما تنظم وحداته تنظيمياً دقيقاً من أجل المصلحة العامة . وبما لا شك فيه أن كلا من الفلسفتين يمكن أن تصل إلى قرار بشأن المتناقضات الخطيرة التى اندمجت فيها الرأسمالية الأمريكية .

وأنا لم أحاول دراسة اتجاه المحكمة العليا لاختلافه عن اتجاه المحاكم الأخرى فى بلاد أخرى ، ولكنى حاولت القيام بذلك لأن الاختصاصات الاستثنائية للمحكمة العليا هى التى تحدد الافتراضات الواضحة المعالم توضع فى التشريعات الحقيقية . ومن الواضح أن هذه القوانين ليست بعيدة عن معنى الحياة . فكل منها تحدده الظروف والأحوال . كما أن طابع كل منها يحدده الإطار الاقتصادى العام للمجتمع . فالقانون



ليس أمراً موضوعياً بمعنى أنه لا يميز النتائج التي قد تتمخض عنه .  
 وجددير بالذكر أن المحاكم تعتبر أداة أساسية في هذه المعركة ، إذ أنها تشكل  
 مسالك الحياة وضروبها ، كما أنها تؤثر فيما يدور بين العداوات الطبقية من  
 صراع — هذه العداوات التي تشكل الجو الذي نعمل في نطاقه .

## ٦

يجب أن يقوم إنكار هذه الدراسة على القدرة على معرفة أن معالم  
 العلاقات بين الطبقات ليست حجر عثرة في استخدام الدولة للناحية  
 الإنتاجية استخداماً كاملاً . فإذا اتضح أن الرأسمالية في وسعها إيجاد  
 مخرج من الأزمات التي تحل بها ، وأن الكساد الذي حدث وكان له أثره  
 في العالم منذ عام ١٩٢٩ كان مجرد توقف نحو الانتعاش ، لا مجرد عرض من  
 أعراض كارثة محيقة ، عندئذ يمكن للانتعاش أن يسمو على متناقضات  
 النظام ، وذلك عن طريق سيره نحو التوازن في النواحي الإنتاجية الجديدة  
 حيث يمكن إشباع احتياجات الطبقات العاملة من أجل الحصول على  
 مكاسب مادية على مستوى عال جديد ، ولكن عندما يتأثر ذلك ، فليس  
 من المحتمل أن تقوم الطبقة العاملة بتحديد العلاقات بين الطبقات ، ولا مفر  
 إذن من قيام الثورة عندما تتأكد هذه الطبقة من أن هذا المستوى لا يمكن  
 تحقيقه في ظل العلاقات القائمة بين الطبقات .

وإن محاولة إثبات إمكانية إيجاد هذا الانتعاش تتخذ صوراً مختلفة

فهناك مدرسة تحاول أن توضح أن ذلك الكساد ما هو إلا نتيجة فشلنا في العمل على السير على نهج تتطلبه القروض القانونية للرأسمالية . وقد قيل لنا : إنه يمكن ضمان إمكانيات هذا الانتعاش عندما نعود إليها . ففي المجتمع الرأسمالي مثلاً نجد أن سياسة حرية التصرف تعتبر شرطاً من شروط تحقيق الرخاء الاقتصادي .

وتكمن نقطة الضعف التي تعترض هذه الدراسة في صيغتها المجردة . إذ أن هذه الرأسمالية لا تعتبر رأسمالية الرأسماليين ، ولكنها رأسمالية لعالم مائى لا يماثل عالم الواقع الذي نعيش فيه . أما الاقتراحات التي تقدمها فهي ليست ثورية في طابعها فحسب — لأنه من العسير أن ندرك كيفية التخلي عن المسؤوليات الاجتماعية للدولة الحديثة دون القيام بثورة — ولكنها تتجه نحو تحقيق الاستقرار السياسي ؛ إلا أن ذلك لا يمكن تحقيقه دون الناحية الاقتصادية في المجتمع ، إذ أن الاستقرار السياسي يعد وظيفة العوامل الاقتصادية التي يقوم المجتمع عليها . وأن ما يقوله الاقتصاديون الذين يؤمنون بحرية التصرف هو أن الرأسمالية المثلى سيتمخض عنها إيجاد توازن جديد تنشده إذا دفع ثمن تحقيقه، ولكن طالما كان ( ١ ) ثمن هذا التحقيق هو التخلي عن أمر من الأمور مثل التشريعات الاجتماعية التي ظلت مدة الثلاثين أو الأربعين سنة الأخيرة، وطالما كانت ( ب ) هذه التشريعات نتيجة — مهما كانت هذه النتيجة — للخبرة التي تمر بها الرأسمالية الحقيقية عند قيامها بالعمل، فسيماورنا الشك فيما إذا كان هؤلاء

الأفراد على استعداد لدفع هذا الثمن .

وهناك مدرسة أخرى تتبع المنهج العملي ( منهج الفلسفة البرجماتيكية ) ومن أنصارها سير آرثر سولتر ومستر كينز . وتجد هذه المدرسة في التجارب التي تقوم بها الدولة على نطاق واسع إمكانية إخضاع واقع استردار الكسب المادي لما يحتاج إليه . وهي تشير بوجه خاص إلى أهمية نمو نواح جديدة للعمل كالهياكل العامة ، وعندما يتسع نطاق تنظيم الدولة فن المأمول فيه أننا ندخل في مرحلة جديدة نحو تحقيق الرخاء الاقتصادي .

وتقوم هذه الدراسة على افتراضات تسترعى الانتباه . فهي تقوم أول ما تقوم على أن الدولة يمكن أن تكون حكماً غير متحيز وسط الصراع الاقتصادي الدائر بين الطبقات ، إذ يجب أن تهدف إلى تحقيق ذلك الرخاء . ولهذا فهي توغر بأن الأركان الاقتصادية التي يضعها أي مجتمع لا تدفع الدولة إلى الاتجاه الذي تتطلبه هذه الأركان . وهي توحى أيضاً إلى سلطة القوانين بتخطي اشتاء الرأسمالية للحصول على الأرباح وذلك بتقسيمها إلى فئات منها ما هو «خير» ومنها ما هو شر ، أو ما هو «باهظ» وما هو «مشروع» تبعاً لمصدرها ومقدارها ، والدولة المنتصفة وحدها هي التي يقرر حكمها حدود كل فئة من تلك الفئات ، إذ أنه قد أصبح من المستحيل العودة إلى العادات التي سادت فترة حرية التصرف إلا أنها أمنت بالقدرة على الوصول إلى طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية وتسير الدولة في هذا الاتجاه قاصدة سبيل صالح للمجتمع . ولكن دون أي

تغيير في الكيان الجوهري للعلاقات بين الطبقات .

ولقد عللت فيما سبق أن سبب تعارض هذه الفكرة مع الحقائق التي يجب علينا مواجهتها، إذ أن الافتراض الذي تقوم عليه الدولة المتصفة والتي تستطيع أن تسمو على الخصومات بين الطبقات التي يجب على سلطة الدولة تسويتها لا أساس له من الصحة .

نتهى من كل هذا إلى أنه إذا أخذنا طابع المجتمع الذي نعيش فيه نجد أن بعض الدول على استعداد لدفع الثمن في سبيل تحقيق الأمن الاجتماعى ، وهذا هو كل ما لدينا من دلائل . إذ لا يمكن إدراج نزعات الخير والشر تحت فئات لها أثرها في علم الاقتصاد ، ففي داخل الإطار الاقتصادي نجد أن المعنى الذي توحى به هذه النزعات هو إما الحصول على الأرباح ، أو عدم الحصول عليها ، ولكن من يدرس التاريخ بإمعان يجد أنه من الصعوبة بمكان الاعتقاد بأنه يمكن إشباع ذلك الحافز الكامن للحصول على هذه الأرباح عن طريق فرض قيود أخلاقية لم تكن موجودة في الماضي ، إلا أن الضعف الذي يعترى هذا يكمن في النظر إليها على أنها بعيدة عن الناحية الاقتصادية ، بدلا من اعتبارها نتيجة لما تقوم به من عمل . ويتكافأ ما يثبت صحته من الناحية الأخلاقية مع ما يمكن تحقيقه من الناحية الاقتصادية ، ويشهد على ذلك تاريخ استغلالنا لإفريقية ، إذ أننا وضعنا بعض المبادئ الخاصة بالوصاية لكي نضمن مصالح الأجناس الأهلية هناك ، ولكن بمجرد الكشف عن

حقول الذهب نقوم بوضع آراء جديدة حتى يتسنى لنا إخضاعها ، ويمكن أن نقنع أنفسنا بأن أهالى هذه البلاد يجب أن يمثلوا صاغرين لوجهة نظرنا هذه ، إذ أننا نعمل فى سبيلهم ولصالحهم . ولكن هل يستطيع الأفراد الذين كان فى مقدورهم تغيير السياسة الخاصة بالأرض فى كينيا - فيما بين عامى ١٩٣٠ ، ١٩٣٣ أن يكتسبوا ثقتنا لكى يستخدموا الدولة كأداة إنصاف ؟

لا يشك أحد فى إخلاص هؤلاء الأفراد، فهم يبذلون ما فى وسعهم لتحقيق أفضل الأشياء ، كما أنهم يقومون بتحديد نواحي الخير لصالح الجماعة . . نعم إنهم قوم مخلصون ، يقومون بذلك حقاً ، وإنى أحاول فى دراسى هذه التدليل على أن الآراء عن الخير ليست مطلقة ، ولكنها نسبية لأية بيئة اقتصادية ، كما أوضحت أن وظيفة كل طبقة فى هذه البيئة هى تحديد آرائها عن الخير . إن قيام دولة غير منصفة معناه الإصرار على أن الطبقة التى تستحوذ على أدوات الإنتاج سيكون فى إمكانها تسخير سلطة الدولة لنشر آرائها . إلا أن استخدام مثل هذه السلطة لن يفرس نفس الاعتقاد فى نفوس الأفراد الذين لا يمتلكون هذه الأدوات .

ولا يتمشى تدليل هذه المدرسة مع الدعوى الأصلية التى تتضمنها النظرية . ولكنى أدلل على أنه إذا أصبح من المتعذر على المجتمع توزيع ثمار العملية الإنتاجية فسيسمى الأفراد الذين يصابون بنجبة أمل إلى تغيير هذه العلاقات ، وإذا لم تتنازل الطبقة التى بيدها مقاليد الأمور عن

امتيازاتها فسيترتب على ذلك قيام ثورة اجتماعية ، غير أنى لم أجزم بضرورة نجاح هذه الثورة ، ولكنى أقول : إنه لا يمكن تفاديها .

والى أعتمد أننا قد بلغنا مرحلة من تاريخ الرأسمالية يصعب معها الوصول إلى حل بشأن التناقض الموجود بين البنيان الطبقي وإنتاج العاملين - وذلك فى ظل النظام الاجتماعى الراهن . كما أنى لا أوافق على ما قاله الرئيس روزفلت عندما أرجع الصعوبات القائمة إلى النواحي غير الأخلاقية التى يقوم بها بعض رجال الأعمال ، ولكنه صرح بأنه يمكن استعادة النظام الاقتصادى السلم وذلك بالقضاء على هذه النواحي . كما أنى لا أعتمد أيضاً - كما يرى مستر كيتز - وجود اتجاه يكمن فى المشروعات العامة ويهدف إلى تطوير بعض النواحي الأخلاقية حيث تخضع المصلحة الخاصة للخير الاجتماعى المجرد .

إلا أن أسس هذه الصعوبات أعمق بكثير مما تقدمه لنا هذه الفروض . فلقد ذكر مستر لويد جورج فى هذا الصدد أن نظامنا الاقتصادى يعتريه بعض القصور ، إذ أن الوفرة تودى إلى التلذذ . وهنا يكمن بيت القصيد . . ومن هنا يجب أن نبدأ ، ذلك لأن لدينا طاقة إنتاجية هائلة . ولقد صرح لنا مدير مكتب العمل الدولى بأنه إذا استمر مائتا مصنع من بين الـ ١٣٥٧ مصنعاً من مصانع الأحذية فى الولايات المتحدة فى العمل مدة كاملة فسنجد أنه فى إمكان ذلك العدد أن ينتج ما يسد حاجة البلاد ، ووجب على ١١٥٧ مصنعاً فى هذه

الحالة أن تغلق أبوابها . وتنطبق هذه الحالة على أغلب الصناعات في كل دولة ، وعندئذ تنتشر البطالة . وبرغمنا هذا الوضع على تخصيص جزء من الضرائب يدفع كإعانة لبعض الصناعات حتى تسير عملية الإنتاج سيرها العادى ويدفعنا هذا إلى البحث عن أسواق جديدة في الخارج بأى ثمن حتى ولو اقتضى الأمر نشوب حرب . وتنطبق هذه الحالة على اليابان في منشوريا عندما كانت تسعى لتحقيق هذا الهدف . كما أن هذه الحالة تدفعنا أيضاً إلى الاتجاه نحو طريق القومية الاقتصادية ، وذلك بحماية الأسواق المحلية التى تسببت في نقص الإنتاج في الدولة الرأسمالية في السنوات ما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٢ . ولا يعتبر هذا ظاهرة مؤقتة نعوها إلى الكساد الذى عرفناه في الماضى ، فقد دامت هذه الظاهرة مدة أربع عشرة سنة في بريطانيا ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسلم منها أيضاً .

وتشير الإحصائيات إلى أن الموقف الذى نتخذه الآن لم يكن له مثيل في الفترة الماضية ، فهو يقاضى هؤلاء الذين لا يساورهم أى شك في كفاية هذه المبادئ العامة التى تقوم عليها العلاقات بين الطبقات ، وقد ذكرت صحيفة التايمز اللندنية منذ سنين قلائل أنه من المشكوك فيه إمكانية استعاب هذا الإنتاج المتزايد . وتثار مشكلة أخرى هي إمكان قيام صناعات أخرى جديدة لاستيعاب العاطلين ، ولا يزال هنالك أخذ ورد فيما إذا كانت الآلة قد سبقت الإنسان وعرضت حياته للخطر ، وما إذا كان ذلك

يقضى بالعمل على إيجاد تنسيق في النواحي الاجتماعية أم لا . لقد واجهنا هذه المشكلة في فترة انخفضت فيها نسبة الأجور ، وذلك بعد الحرب ، هذا بالرغم من زيادة الطاقة الإنتاجية .

ولكن ليس هذا هو كل ما في الأمر . فلقد صرح لنا بعض المراقبين المحافظين الذين يؤيدون هذا النظام القائم أنه حتى ولو عمل جميع العاطلين فإن تصريف السلع الإنتاجية - بصرف النظر عن رواج السوق - لن يكون أمراً هيناً . أما عن الولايات المتحدة فيقول مراسل التايغز في واشنطن : إنه إذا رجعنا القهقري - إلى أقصى ما نتججه في الثلاث سنوات الماضية - فسيؤدي ذلك إلى استحالة إيجاد عمل لـ ٤٥٪ من ١٢ مليوناً من العاطلين الحاليين . وذكرت الجريدة أيضاً أن استيعاب العاطلين البريطانيين سيعجل بخلق أزمة جديدة . ويقول البروفسور روبنز : إن تخفيض ساعات العمل - بغض النظر عن إنتاج الفرد - لا يعتبر حلاً ، ما لم يبد العامل استعداداً لتخفيض الأجر الذي يتقاضاه . كما أن الهجرة لا تعد حلاً للمشكلة ، إذ أن البلاد لا تريد أن تتحمل عبئاً جديداً ، وأن تزيد من عدد عاطليها . وقد عرض رمزي ماكدونالد خطورة الموقف على مجامع العموم وقام بتحذير المجلس ، وذكر أنه حتى ولو عم الرخاء ، فسيلقى على كاهل بريطانيا عبء العمل على إعالة الرجال والنساء الذين يربو عددهم على أربعة ملايين باعتبارهم عائلة على المجتمع . ومن الواضح أن مدلولات هذا الموقف ثورية بطبيعتها . ولا أعتقد



أن الحل الناجح هو العودة إلى حياة التقشف بما فيها من تبادل للسلطة السياسية لضمان تحقيق النواحي المادية ، كما أعتقد أيضاً أن السياسى القرنسى الذى يجعل من وظيفة الدولة أداة للحيلولة دون استغلال المخترعات خشية أن تلتهم الآلة النواحي البشرية قد أدرك جوهر المشكلة . وما يذكر أن الحكومة الهنترية قد انتهجت هذه السياسة ، ولكنها لم تضيف على نفسها صفة الصانع الحر . ومن السخف أن نقول : إن العلوم التى طورت الحضارة الحديثة تعتبر عدواً للبشر ، فإذا أدى نظام العلاقات القائمة بين الطبقات إلى عرقلة استخدام وسائل الإنتاج ، وجب علينا تغيير هذا النظام ، إذ ينبغي لنا أن نسد احتياجات الملايين من الرجال والنساء ونحقق آمالهم . وجدير بالذكر أن هؤلاء الملايين هم الذين يرون أن حياتهم ستصبح من المواد الثالفة التى تتخلف عن الصناعة ( خردة ) بعدما ظهر من تقدم الإنتاج الآلى . وعلينا أن نفعل ذلك ذاكرين أهمية عبارة مستر كينز المأثورة التى تقول : إن الأفراد لن يتحملوا الجوع بالتدريج دائماً .

ويحضرنا فى هذا المجال أيضاً عبارة أخرى له ، فقد أشار إلى أن طبيعة المجتمع الرأسمالى تتطلب منه أن يكون أكثر نجاحاً من أى بديل آخر طالما كان يهيمن على ولاء الأفراد . وجدير بالملاحظة ظهور هذا الشك على هذه الأسس ، فالرأسمالية يمكنها أن تتمسك بذلك لأن هذا النجاح يمكنها من تحقيق التحرر السياسى ، وتنديم المستوى الملائم للمواطنين . ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن الرأسمالية لا تقوم

بهذه النواحي وهى واقعة فى محنة ، فعندما تزداد الشكوك حول الأسس التى تقوم عليها نجلها وقد اضطرت إلى أن تحقق بالقوة ما تستطيع عمله وتحقيقه عن طريق الموافقة ، وعندما يتعرض أمنها للخطر ، نجد أنها تعتمد على سلطة الدولة حتى تفترض نمطاً من أنماط السلوك التى ينتظر إليها المواطنون منذ نصف قرن مضى على أنها بدأت ببدء نظام الطبيعة . وكما دلت من قبل ، نجد أن أى نظام قام على كبت نتيجة للعنف واستخدام القوة يجب أن يتخذ وجهة أخرى ويدخل فى نظام تكون الموافقة فيه هى العامل الأول ، وذلك إذا أراد أن يضمن لنفسه الأمن . إذ أن الأمن يعتبر دائماً الشرط الذى يسبق انتشار الرخاء الاقتصادى .

والسبيل الوحيد الذى تستطيع به الرأسمالية - وهى فى محنة - أن تكشف عن هذا الأمر هو عن طريق إيجاد إيديولوجية (مذهب) جديدة تدفع الناس إلى الاقتناع بالمستويات المادية القائمة فى هذه الفترة التى يسود فيها التدهور والاضمحلال . ويجب ألا يغيب عن البال أن مثل هذه المذاهب ترقى وتضمحل برقى ونظم العلاقات الجديدة بين الطبقات واضمحلالها . ولكن إذا قيل إن الفاشستية تعتبر مذهباً من هذه المذاهب الجديدة فإن الرد الوحيد على ذلك هو أن الفاشستية تعتبر - إذا درست بإمعان (جوال) يختلط فيه الحابل بالنابل ، ويحوى بقايا الفلسفات المختلفة التى تسمى بجاهدة لإيجاد مكان لها .

ويتضح لنا صدق هذا عندما نقرأ ما قاله الزعماء أنفسهم : نجد ذلك

فى خطاب موسولنى عندما طلب من بيانكى برنامجاً للحركة حتى توطد أركانها ، إلا أنه لم يكسب لوناً مذهيباً بالرغم من مقتطفات هيجل وسوريل وبرجسون ومكيا فيلى . وفى عام ١٩٢١ أيدت الفاشستية المذهب الجمهورى ونظام نزع التسلح ، ومصادرة أموال الكنيسة ، وغنائم الحرب — إذ أنها كانت ترى إلى توزيع الأراضى على الفلاحين ، كما كانت تهدف إلى أن تكون السيطرة الصناعية فى أيدي نقابات العمال والفنيين ، ولقد هدفت أيضاً إلى إلغاء سوق الأوراق المالية ، وحل البنوك ، والشركات الخاصة البسيطة . وكانت الفاشستية تعادى الكنيسة ، ولقد ذكر موسولنى أن من واجبها إطاحة هذه المعابد التى قدر لها الدمار . إلا أنها كانت تؤمن بوجود تحقيق ذلك تدريجياً . وليس من الضرورى أن نشير إلى أنها لم تصبح جمهورية، وأنها لم تحقق شيئاً فى مسألة السلاح ، ولم تمس الأراضى أو الملكية الصناعية ، ولم توقع اتفاقية مع الكنيسة فحسب : وهى اتفاقية تقضى بتحويل الكنيسة حق التحكم فى الزواج والتعليم ، ولكن اعتبرت الديانة أيضاً كما قال موسولنى ظاهرة من الظواهر الراسخة فى روح الإنسان ومن ثم وجب احترامها وحمايتها والدفاع عنها . والفاشستية معناها الإلحاح الإجبارية للدولة التى ترى إلى حماية العلاقات القائمة بين الطبقات .

وينطبق هذا على الوضع الألمانى ، إذ نجد أن ذلك يعتبر بياناً لنظرية فجة يسودها مذهب العنصرية وتفسر فيها النظريات الأصلية من المسيحية . كما جددت أفكار جديدة عن معنى حكومة الرايخ . وكلنا

يعرف برنامج فيدار الذى وضع عام ١٩٢٠ وأعلن التمسك به عام ١٩٢٦ ، وهو يهدف إلى إلغاء الدخل الذى لا يحصل عليه الفرد من عرق جيئنه ، كما يقضى بمصادرة غنائم الحرب ، وتأميم الشركات ، والأخذ بمبدأ المشاركة فى المنفعة . أما الأراضى التى ترمى إلى تحقيق أهداف جماعية فيجب مصادرتها دون دفع أى تعويض . ولقد فسر هتلر - قبل بلوغه منصبه - البرنامج الذى وضعه على أنه من أجل أسباب دبلوماسية ، وقد قيل لمشارك وأسمالى : إنه ينبغى علينا أن نتكلم بلغة العمال الاشتراكيين الذين ذاقوا المرارة ، وإلا فلن يشعروا بالألفة وهم بين ظهرانيها . وكتب هتلر فى سيرة حياته : إن الفرد الألماني ليست لديه أدنى فكرة عن كيفية وجوب تضليل الشعب إذا أردنا حكمه . ولكن عندما يتولى النازى الحكم يحنق ما قد أعد من برامج . وكما نجد فى إيطاليا كانت هناك خطب بليغة عن الأهداف الجديدة التى ستحققها الدولة فى حكومة الرايخ الثالثة . ولكن إذا تفاضينا عن الهجوم الذى تشنه الحكومة الهتلرية على اليهود يبدو أنه لم يخطر على بال الحكومة أنها تنوى التدخل فى العلاقات بين الطبقات .

وعندما نقوم بتحليل ذلك نجد أن الدولة ذات المسئوليات الشائعة تبدو على أنها جزء من ديانة مزعزة الأركان ، وعندما تشيع احتياجات الزعيم البلاغية ، نجد أن الأسس الرأسمالية - وهى الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج - تبقى كما هى ، دون اضطراب . وهنا يتغير طابع الدولة ، وتحل الدكتاتورية محل النظام الديمقراطى البرلمانى ، وهذا هو كل شئ ، إلا أن

الفرد — كما تشير إلى ذلك فكرة من أفكار موسوليني المتغيرة وهي أن النظر إلى الدولة أمر مطلق — نقول : إن الفرد يجب أن يخضع للنواحي الاجتماعية الخيرة المراد تحقيقها من أجل الجميع . وعندما ندرس هذه العبارة الرنانة نجد أنها تحاول إخفاء قصور هذه الإيديولوجية الجديدة . ويجب أن نعلم أن الفاشستية أكثر النظم الأخرى تحملاً من الحاجة إلى توضيح قدرتها على استغلال إمكانيات النظام الإنتاجي استغلالاً كاملاً .

وهذا يعتبر — إذا تفاضينا عن النواحي البلاغية — ناحية جديدة لصورة قديمة . طالما بنيت على التمسك بالملكية الخاصة لأدوات الإنتاج فهي تشير — كما عبر عنها وليام جيمس — إلى النظام الخالي للعلاقات بين الطبقات ، أما استخدامها سلطة الدولة لتنظيم هذه العلاقات فإنها لا تجد أهدافاً جديدة لكي تكرس نفسها لتحقيقها . ولا تتغير طبيعة الدولة باتخاذ اسم جديد لها ، كما أن تحقيق الأهداف القديمة بطرق جديدة لن يغير من طابع هذه الأهداف .

وفي الحقيقة ليست هذه الطرق مستحدثة ، فاستخدام القوة مثلاً لكبت المعارضة خدعة قديمة قدم التاريخ . هي خدعة المستبد في الشرق . والطغاة في اليونان ، والإمبراطور الروماني ، وهؤلاء تطيعهم قواتهم طاعة عمياء ، والأمراء الصغار الذين حكموا المدن الإيطالية ، والمقاطعات الألمانية في العصور الوسطى . ولكن ما جد على الموقف هو الأهداف التي تعهد بتحقيقها الحكام الجدد للقضاء على ما أطلق عليه

موسوليني اسم «جيفة الحرية العفنة» ومن ثم لإنهاء أنبل دافع للعمل عرفه الإنسان . وما جد أيضاً هو قدرة المراقبين الأجانب على إدراك بعض النواحي الخاصة بالتوحيد الإبداعي في النظام الفاشستي ، يكون لها قيمتها في فتح حقبة جديدة في المجالات البشرية . وما جد أيضاً منذ القرن السادس عشر على الأقل هو وجوب إخضاع العقل البشري لزعم لا يوجه إلى ما يقوم به من عمل أى نقد . ولقد ساد افتراض الحضارة الغربية في الفترة السابقة ، ويقضي هذا الافتراض بمشاركة الرجل العادي في كل النواحي . إذ أن معرفة ما يحول بخاطره أسلم طريق لتحقيق النواحي الاجتماعية . ومن ثم أوحى بأن القدرة على سد احتياجات هذه الخبرات هي محك كفاية الدول . أما في النظام الجديد فتجد إما إنكاراً لصحة هذه الخبرة ، أو أنه من الممكن تطبيق ذلك . ولقد دعينا إلى العودة إلى فترة يسودها الإيمان الذي يسانده استخدام العنف ، لا اعتناق ديانة تقوم على الإرادة الإلهية . ومن الطبيعي أن يداخلنا الشك فيما إذا كانت شروط مثل هذه الفترة تستحوذ على طابع يساند نظاماً اجتماعياً ثابت الأركان .

## ٧

يجب لنا الآن أن نقرر بعض النتائج الإيجابية . فإذا كانت هذه الدراسة صحيحة أمكننا القول بأن موضوع الدولة هو السلطة التي تستخدم الإيجار حتى تقوم بتنفيذ إرادة الجماعة أو الجماعات التي ترأس

الحكومة . إذ أن سلطة الدولة تقوم بأداء عملها عن طريق هذه الحكومة .  
وتحدد إرادة الدولة طابع العلاقات بين الطبقات في المجتمع . .

فإذا اختلفت نتائج العملية الإنتاجية من طبقة إلى أخرى ، نجد أن سلطة الدولة تستخدم دائماً لحماية مصلحة الطبقة التي تمتلك أدوات الإنتاج ، وتحدد طابع هذه الملكية القواعد التي يستمر معها الإنتاج ، كما أنه سيحدد الهدف الذي من أجله يمكن الإبقاء على النظام والقانون عندما يتعرضان للخطر . كما أن طابع هذه الملكية سيحدد الأنماط السلوكية التي تفصح عنها الهيئات الاجتماعية الموجودة ، والتي تتأثر نتيجة المحافظة على هذا النظام وذلك القانون . ومن ثم فهو يحدد نظاماً من الآراء التي تحاول استمالة المواطنين إلى أن تحقيق الأهداف التي تتمثل فيه يتمشى مع خير المجتمع . ولكن طالما كانت وسيلة اقتصادية ناجحة ، فسيحوز هذا النظام القبول . ولكن عندما يفشل نجد أن هذه الآراء لا تحوز القبول . وإذا لم يتمكن من استمالة الأفراد لسلطته التي تعتبر وظيفة لا استغلال إمكانيات الوسائل الإنتاجية ، فإن هؤلاء الذين يستبعدهم نظام الملكية من امتلاك السلطة الاقتصادية سيحاولون تغيير هذا النظام .

ولقد دللت على أنه لتنفيذ ذلك يجب عليهم استخدام سلطة الدولة الإلزامية العليا إذ وجب استخدامها لإعادة تحديد نظام الملكية ، وهذا يعني إعادة تحديد العلاقات بين الطبقات في المجتمع ، كما أنه يعني إجراء تغيير شامل في أهداف القانون الذي يختص بفرض الحق القانوني

على أية وسيلة يقصد منها توزيع ثمار العملية الاقتصادية ، وهنا نجد أن الدولة تقوم بوضع كل ما لديها من قوة تحت تصرفها ، وهى بهذا تضيق على القانون ( وهى كلمة مجردة ) صفة الواقع وذلك بإشباع مطالبها . ويحدد نوع هذا الإشباع طابع كل دولة . وبالتالي يتغلغل فى جميع العلاقات بين الطبقات فى المجتمع ويلونها .

أما التغييرات التى شهدتها الحضارة الغربية فى السبعين سنة الأخيرة فقد أضعفت من هذه النظرة ، إذ أصبحت الدولة السلبية دولة إيجابية ، ويمكن أن نقول : إن الدولة البوليسية التى كانت تسود القرن التاسع عشر أصبحت فى القرن العشرين دولة تقوم على أساس الخدمات الاجتماعية . ولقد دلت على أن المبدأ الحيوى فى هذا التطور يتمثل فى الحقيقة التى تقول : إن ذلك يعتبر وظيفة الصراع الذى تدور رحاه بين الطبقات الاقتصادية لامتلاك سلطة الدولة . ويعتبر هذا التغيير الثمن الذى كان على المجتمع الرأسمالى أن يدفعه للاحتفاظ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وكان المجتمع الرأسمالى على استعداد لدفع هذا الثمن طالما كان ذلك فى الإمكان وطالما كانت مطالب هؤلاء الذين يمتلكون هذه الأدوات تشبع . ولكن عندما يوجد تناقض بين أرباح الرأسمالية وتكاليف الدولة القائمة على الخدمات الاجتماعية ، فإن الافتراضات الأخيرة منها تكون عرضة للهجوم لأن ذلك يهوى بالرأسمالية إلى الحضيض .

إلا أن هذه الدولة قد ولدت من الآراء التى يهب الأفراد للدفاع



عنها . وكما انبثقت الديمقراطية السياسية من الرأسمالية كردّ قاطع على النظام الذى أطاحت به ، نجد أن الدولة القائمة على الخدمات الاجتماعية قد أعلنت مولد فكرة الديمقراطية الاجتماعية لتكون رداً على الدولة السلبية التى كانت تضع الثروة فى الاعتبار الأول . وفى أواخر القرن التاسع عشر أصبحت الديمقراطية الرأسمالية هى المثل الأعلى لمعظم المواطنين فى الحضارة الغربية ، وأقامت أسس المساواة السياسية . وهى تخول الحق لأعضائها فى استخدام حريتهم السياسية لتحسين حالتهم المادية . وقد قاموا بذلك عن طريق استخدام الضرائب فى الدولة بمنح أنفسهم الامتيازات الخاصة التى لا تتكافأ مع ما يتلقونه من أجر ، وهم ينظرون إلى أنفسهم على أن لهم الحق فى منح أنفسهم هذه الامتيازات . وعندما يتسع أفق النظام الاقتصادى ، عندئذ يتبادون على هذا ، ويقدرّون أنفسهم أنهم خليقون بالحصول على هذه الامتيازات باستمرار .

وكما أوضحت من قبل قام نظام الديمقراطية الرأسمالية بتأدية عمله على خير وجه ، إذ أنه كان فى فترة ساد فيها . ولكن إذا سلمنا بالفروض التى قام عليها نجد أنه كان فى حاجة إلى تصريح بضائعه فى أسواق رائجة . وعندما لا يتمكن من القيام بذلك فإن الرصيد هو الذى يسحب منه الضرائب ، وكذلك الامتيازات التى يمكن توزيعها سيكتب عليها التقلص والانكماش ما لم يتأهب الرأسمالى للتخلى عن حقه فى الحصول على الأرباح . ولكن طالما كان هذا الحق هو الافتراض الذى قامت على أساسه الديمقراطية

الرأسمالية ، أى طالما كانت الفكرة السائدة عن الخير قد قامت على صحة هذا الحق ؛ فالسبيل الوحيد هو إما التقليل من هذه الامتيازات ، أو إجراء تغيير فى فروض هذا المجتمع . وطالما تعود الأفراد على إدراك الديمقراطية السياسية بما فيها من مضامين على أنها المثل الأعلى للدولة ، فإن الكثيرين سيطالبون باستمرارها . وعلى المجتمع الرأسمالى إما الاستسلام لهم ، أو استخدام سلطة الدولة لإخماد الديمقراطية السياسية ، وبذلك يمكنه التمسك بحق الرجل الرأسمالى فى الحصول على أرباح دون الحاجة إلى إشباع مطالب هيئة المستفيعين . وعندما نمنع اللثام عن التناقض الموجود بين الأقلية الاقتصادية للرأسمالية والأساس الديمقراطى السياسى يصبح فى الإمكان إثبات هذا التناقض ، وذلك بالقضاء على الأساس الديمقراطى .

ولكن مما هو جدير بالذكر أن أهمية هذا التطور لا تعد أمراً جديداً فى الفلسفة السياسية بوضوح وجلاء كما أدركها هارنجتون عندما جعل أساس نظامه السياسى المثل الذى تسبقه السلطة الاقتصادية ، والذى يحدد طابع السلطة السياسية . كما أنها كانت أساس خوض «ماديسون» ميدان السياسة وتغلغله فيها حتى جعلته يؤمن بأن مصدر القلاقل الوحيد يتمثل فى حق الملكية . أما ملتون فلم يجعلها تحيد عن الصواب عندما أصر على التعارض القائم بين الديمقراطية وسيطرة الطبقة التجارية ، وعندما حذر ما كولى مجلس العموم وقال : إن حق الانتخاب الشامل يتمثل فى القضاء على الملكية الخاصة باستخدام لغة تتسم بالاعتدال حتى إن

فكرة الصراع الطبقي كما هو موجود في الاقتصاديات الرأسمالية قد استمدت وجودها من سيموندى وسانت سيمون . أما التغيير الحقيقي فيمكن في الحقيقة المزدوجة التي تنادى بأن هذه الفكرة قد اتخذت طابع الحركة عند ماركس وأنجلز ، وأن هذه الحركة قد تمثلت في صورة جيش على استعداد لخوض المعركة من أجل هذه المبادئ ، وذلك عندما أخذت الرأسمالية تتدهور . أما عن بداية تلك الفترة التي اتسمت بالارتباط فهي نتيجة مرورنا بخبرة الرأسمالية وهي في مرحلة تطورها . وهذه حقيقة مستحدثة ، ولكنها تندر بالشر . كما أن استخدام الأسلحة التي جعلها العلم أداة طبيعة للقوة ربما أدى إلى القضاء على ما بلغناه من حضارة . ولا أعني بهذه النظرة إلا أني سأتناول في الفصل الأخير من هذا الكتاب بعض النواحي التي تترتب عليها . ويكفي الإشارة إلى أن هناك حلين لاثالثهما لمشكلة الديمقراطية الرأسمالية ، وهما : إما القضاء على الرأسمالية ، أو القضاء على الديمقراطية . ويعني بالقضاء على الرأسمالية قيام ثورة اقتصادية . أما القضاء على الديمقراطية فيعني القيام بثورة سياسية وتعني الأولى شيوعية من كل ناحية بدلا من شيوع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، ويمكن في هذا التحول تغيير في العلاقات بين الطبقات وبالتالي في العلاقات القائمة في المجتمع . ومعنى ذلك قيام ثورة في طريقة معيشتنا ، وذلك إذا قورنت بالتغيرات التي حدثت في القرن السادس عشر أو تلك النواحي التي دفعها تدهور الطبقة الأرستقراطية إلى الخروج في

نهاية القرن الثامن عشر . أما القضاء على الديمقراطية فلن يترتب عليه أى تغيير أساسى فى العلاقات بين الطبقات ، ولكن نجد من الناحية الأخرى أنه سيحول دون الاستمتاع بتلك النواحي التى دفعها تدهور الطبقة الأرستقراطية إلى الخروج فى نهاية القرن الثامن عشر . أما القضاء على الديمقراطية فلن يترتب عليه أى تغيير أساسى فى العلاقات بين الطبقات ، ولكن نجد من الناحية الأخرى أنه سيحول دون الاستمتاع بتلك النواحي التى نحاول تبريرها عن طريق قيام الرأسمالية بعملها .

ومن الواضح أننا سندفع ثمناً باهظاً لهذا الإنكار ، كما أنه من الواضح أيضاً أن الدولة الجديدة ستؤدى عملها تساندها القوة لا الطاعة التى تستطيع ضمانها .

ولكن ما يسترعى الانتباه هو نظرية الدولة التى تؤدى إليها هذه النتائج . دعونا نضعها فى صورة أخرى وهى صورة النقي . عندئذ نقول : إن الدولة لا تملو على الطبقات ، كما أنها لا تتخطى المصالح الخاصة ، وهى لا تعبر عن الخير العام لهذا المجتمع ، إلا أنها تعد الوسيلة الوحيدة لإشباع احتياجات المواطنين ، إذ أنها لا تحقق الحقوق التى ترتبط بالمحافظة على كرامتهم كأفراد ، وهى لا تتمسك بقانون أو نظام كمجرد عامل حيوى لتحقيق احتياجات الأفراد ، كما أنها لا تقوم بعمل القوة أمراً قانونياً حتى تحشد القوة لخدمة الجماعة التى ينظر إليها على أنها هيئة من الأفراد .

ويجمل بنا أن نسأل إذن: ما هى الدولة ؟ إنها السلطة الإلزامية العليا

التي تستخدم للدفاع عن الثمار الكامنة في أركان أى مجتمع ، كما أن الحكومة تمارس هذه السلطة باسم الدولة طالما لا تستطيع هذه الدولة أن تؤدي عملها إلا عن طريق الأفراد . فإذا قامت هذه الأركان على التواحي الرأسمالية نجد أن الدولة تقوم بالدفاع عن النتائج التي يتطلبها النظام الرأسمالى . ولكن لا يعنى هذا أن الدولة ستحمى نظرية مجردة عن الرأسمالية تنسج خيوطها في محيلة المفكر ، ولكن ذلك يعنى أن الدولة ستدافع عن أفكار الخير الاجتماعى الذى يعرضه الرأسماليون كنتائج حتمية في المجتمع ، حيث نجد أن الجميع ينشدون تحقيقه . ولذلك فستتمشى سلطة الدولة في المجتمع الرأسمالى مع الأفكار الرأسمالية عن الخير . وربما تعارضت هذه الآراء ، وربما تغاضينا عن هذا التعارض إلا أن الطريق الوحيد لوجود هذا التعارض هو تغير الأسس الرأسمالية التي يقوم عليها المجتمع . ولكن طالما تمسكت الدولة بهذه الأسس ولو باستخدام القوة المسلحة إذا لزم الأمر ، نجد أن الدولة ستكون عرضة للانشقاق إذا أرادت أن تغير هذه الأسس .

وهنا يكمن السر في أن القوات المسلحة يجب أن تكون مسئولة أمام الحكومة وحدها . إذ في بعض الأحيان يمكن إخضاع المواطنين لأى قرار تتخذه الحكومة ولهذا السبب تعتمد جميع الثورات الحديثة على الجيش لتعرف اتجاهاته حتى تضرب ضربتها القاضية لتحجز النصر ، ولهذا السبب أيضاً نجد أن ما يسترعى الانتباه هو وجود السلطة في الجيش

فى الدولة الرأسمالية ، فى أيدى الطبقة الرأسمالية . أما النظرة الأيدولوجية لهؤلاء الأفراد فهى بمثابة ضمان لولائهم للحكومة، وتنطبق هذه الحالة على الدولة الشيوعية . ومن الملاحظ أيضاً أن القوميسر الروسى (رئيس إدارة فى الحكومة) لإدارة الشؤون الحربية كان يهتئ حزبه على النسبة المتزايدة للانخراط فى سلك الشيوعية فى الجيش السوفيتى ، وتنطبق هذه الحالة على ألمانيا . وهى ليست أمراً عرضياً أو محض صدفة عندما نجد أن الصراع تشتد حدته بين أتباع هتلر . أما فصل السلطة الإلزامية فى المجتمع عن جمهرة الشعب فيعد أمراً ضرورياً للاستمسك بالقانون والنظام طالما استطاعوا الدفاع عن مصلحة غير متكافئة فى النتائج التى تتمخض عن نظام الملكية .

وهنا تكمن الحقيقة فى المناقشة الماركسية التى تقول : إنه فى مجتمع بلا طبقات ، نجد أن الدولة تضمحل وتفكك، إذ أنها كما نعرف لها وظيفة . ولا يقصد منها التثبيت بالقانون والنظام كنواح مطلقة يراها الجميع . إن وظيفة الدولة هى التمسك بهذا القانون وذلك النظام ، وتتضمنها أهداف مجتمع طبقى من نوع خاص . ولكن طالما تحدد مصالح أصحاب أدوات الإنتاج طابع هذا المجتمع طبقى نجد أن هذا القانون وذلك النظام يسخران فى كل الأوقات العصبية لخدمة هذه المصالح وحدها . ولكن إذا امتلك الجميع أدوات الإنتاج نجد أن سلطة الدولة ستحمى مصالح المجتمع بأسره ، وليست مصالح طبقة واحدة ، وفى مثل هذه الظروف

تتعارض عادات الدولة لتغيير شامل ، إلا أن أى جهاز عادى فى الحكومة له ضرورته وأهميته ، غير أن هذه الفروض لن تكمن فى إعلاء السلطة الإلزامية العليا حتى تتمسك بالمصالح الاقتصادية للطبقة المالكة . ومهما نجد من معارضات فى المجتمع فسيحتمى ذلك بما يتضمنه من أمور .

ويحتمى لنا أن نلاحظ ما يمكن فى نحو ذلك . ولنضرب مثلاً بحرية الخطابة . نجد أن معظم الأفراد ولا سيما فى البلاد الديمقراطية يوافقون على أن من المرغوب فيه الاحتفاظ بها . ويوافق الأفراد أيضاً على فرض قيود على ما تقوم به من عمل ، وكما جرت العادة نجد أن هذه القيود قد حددتها معاقبة أى تعديل يحمل معنى تعريض النظام والقانون للخطر ، ولا يعاقب المسئى للهدف الذى يسعى إلى تحقيقه ، ولكن يوقع عليه القصاص ، لأن طريقته أدت إلى إخلال بالأمن العام ، ولكن مانعته بالأمن العام فى المجتمع الرأسمالى هى الشروط القانونية التى عن طريقها تؤدى فروض الرأسمالية عملها ، وستوضح لنا أية دراسة لبعض القضايا التى عرضت أمام المحاكم أن الغالبية العظمى للمتهمين هم نقاد الرأسمالية ، ويجد القضاة فى أقوالهم ما يتضمن الإخلال بالأمن ، كما أن أية دراسة للوائح التى يطبق عليها القانون توضح تطوراً محتملاً . وقال عنها البروفسور ديسى وهو يتكلم عن بريطانيا: إنه مستحيل معها المناقشات السياسية ، وقد أصاب فى قوله هذا .

وليس هذا هو كل شئ ، إذ أن العقوبات التى يفرضها القانون تعتبر

أمراً واحداً ، ولكن عقوبات الرأى العام أمر واقع ولو كان ذلك بطريق غير مباشر فعندما يكون الحق فى العمل معتمداً على إرادة حق الملكية ، عندئذ نجد أن له من القوة ما يمكنه من أن يكون ذلك العمل وظيفته للاستقامة فى أى أمر يختاره . وسيجد الفرد الذى يعبر بصراحة عن آراء مناهضة للرأسمالية أنه من الصعب أن يستمر فى عمله ، كما أنه حرم من أعمال كثيرة ، ووقفت فى طريقه العقبات . أما الأغنياء الذين لهم أعمالهم فسيطاولون على هؤلاء الكفرة . فإذا طبقت هذه الحالة على نفر من المثقفين نجد أنها تطبق على جمهرة كبيرة من العاديين أما إذا نظرنا لطبقة الكتبة وهى لم تنتظم بعد فإننا ندرك أن هناك من الملايين الذين لم يجروا على اعتناق آراء خطيرة ولا يعبرون عنها خشية أن يصبوا جام الغضب على العمال والعملاء . وربما استطاع العمال اليدويون أن يحرروا أنفسهم من هذا الضغط المستمر ، وذلك لأنهم يعملون معاً تساندهم فى ذلك نقاباتهم القوية ، ولكنهم وجدوا أنه ليس من الضرورى أن يدافع القانون عنهم عندما يمارسون الحقوق الأولية كحرية الخطابة والاجتماعات العامة . وفضلاً عن ذلك فإن الإلزام الضمنى الكامن فى الفقر والبطالة يجعلهم يسخرون من الحقوق المتكافئة . . . وعندما نترك المناطق الصناعية ، نجد أنه فى مناطق جديدة لا يعتبر حق الانتخاب أمراً واقعاً . وإذا تفاضينا عن الحقيقة التى تذهب إلى أن الملكية تهيمن على تسعة أعشار الصحافة تقريباً ، ولها ما لها من دعاية ، نجد أن الآراء تتعرض للخطر ، وعندئذ



تنبذ الديمقراطية والسلطة الاقتصادية التي تمتلكها أية طبقة .  
وتشهد على ذلك كل مرحلة من مراحل الحياة الاجتماعية . ولقد شدد رجال الأعمال التأكيد على الحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة . وكان هؤلاء الرجال يدافعون عن طرد الأساتذة بتهمة الآراء المتطرفة . ولا نكاد نجد سيرة حياة زعيم نقابى إلا وقد سرد فيها تاريخ الأحداث العصبية التي واجهته لكي يحتفظ بعمله عندما يقوم بالنهوض بمهمات زملائه من العمال . ويعدّ شهادتولبوديل مثلاً أعلى بالرغم من أنها مجرد حادثة صغيرة في هذا السجل الرهيب ، كما أن لدينا دلائل لا يمكن دحضها بالطرق والوسائل التي تساعد المستخدمين على مراقبة الآراء غير المرغوب فيها بين العمال . أما النواحي الخاصة فهم يقرنونها بفكرة تقضى بالإحجام وعلاوة على التشويش بنشر الأخبار واستخدام بعض الفنانين لأسلوب جديد يوجد قدرأ يعتد به بين المطبوعات ، كما أن فن الدعاية قد بلغ مبلغاً يعرض للخطر المكاسب التي حصلنا عليها بالنسبة للتعليم الشعبي في القرن التاسع عشر .

عندما يكون الدفاع عن الحرية مبدأ يختلف عن المبادئ الأخرى ، يجب علينا أن نسمى الأشياء بأسمائها ، وأن نحدد معنى دقيقاً للفكرة التي نؤمن بها ، فالحرية الحقّة في أى مجتمع لا تنعدم بانعدام طبقة همها الوحيد هو الحيلولة دون إظهار ما يحيش في صدرها . وليس ذاك فحسب ، وإنما نجدها وقد استخدمت سلطاتها لكي تحقق ذلك الهدف . وإتاحة

الفرصة للتفكير الحر تعتبر وسيلة من الوسائل التي تحقق الاستقلال الاقتصادي . فالجتماع الذي يربط هذا الاستقلال بالملكية يقوم في الواقع بقصر حرية الفكر على أصحاب هذه الملكية ، ولكن طالما كان في المستطاع طرد العامل لا لعدم كفاءته ولكن لأن الآراء — الاقتصادية أو السياسية التي يعبر عنها تثير شك صاحب العمل ، نجد أن هذه العلاقات القائمة تفرض قيوداً على هذا العامل ، علماً بأن هذه القيود ربما أودت بهذه الحرية . وهذا هو السبب في أن حرية الرأي في ظل الرأسمالية تبدو أقل واقعية للطبقات العاملة عما تبدو لصاحب العمل أو الرجل المثقف . وتختلف مدلولات الحرية الفكرية ، حتى إنك تجد تفسيرات عدة . ويخيل للفرد أن كلا منها قد جاء من عالم يختلف عن الآخر .

إلا أن الرأسمالية قد قامت كما ذكر البروفسور جرويجورى على « حق الفرد في التعبير عن نفسه من الناحية الاقتصادية » . وبذلك فمن العسير أن تأخذ هذه الدعوى على محمل الجحد في ظل الظروف الحقيقية التي نعرفها . ونجد مثلاً أن حق العامل في التعبير عن نفسه في بنسلفانيا ( وهي إقليم يشتهر بالصلب ) لا ينظر إليه نظرة عالية . غير أنه إذا سلمنا بمستوى الأجور الحالية والإخلال بالأمن الذي تتعرض له النواحي الصناعية ، والقيود المفروضة على تدريبه في نواحي التعليم ، والعقبات التي تقف في سبيل هجرته ، وعدم قلرة العامل على الاختيار بين الأعمال التي يجدها ، نجد أن له العنبر عندما يساوره الشك بخصوص ما إذا كان

هذا التعبير عن النفس من الناحية الاقتصادية يصف بالدقة الموقف الذى يجد نفسه فيه .

إن أية دولة تكون فيها وسائل الملكية بين إيدى الخاصة تكون دون شك متحيزة فيما تقوم به من عمل ، وهى قد تحدد الحقوق التى تمنحها للأفراد فى صيغة شاملة ، ثم تقصر نطاق التمتع بها على أصحاب الملكية ، ويتمثل حقها فى قدرتها على إقناع أفرادها بأن حالمهم فى ظل هذا النظام أفضل منه فى ظل أى نظام آخر ، ولو أن هذه مسألة تقوم على سلطة فعلية تكفل تنفيذ ذلك ، سلطة تخلو من أية أسس أخلاقية . . وهذه القدرة كما ذكرت تعتمد دائماً على استعداد الدولة لإشباع الاحتياجات التى تواجهها . وستقل الاحتياجات التى على الدولة أن تكفلها إذا ما كانت دكتاتورية عنها إذا ما كانت ديمقراطية . ولكن طالما كانت الدولة تكون مجتمعاً منظماً فإنه لا يوجد أى قياس سوى قدرتها على سد تلك الحاجات .

وعلى ذلك ، لا ينحول الحق لأية دولة فى أن تفرض على مواطنيها تقديم فروض الولاء لها طبقاً لما تراه . إذ أنها ليست بالصورة التى تتمثل فى تأديتها لعملها أو فى محاولتها لتحقيقه ، ولكن وجودها مرتبطاً بما يصدره هؤلاء الأفراد عليها من حكم — هذا الحكم الذى يكون أساساً للالتزامات السياسية ، إذ أن كلا منا يحدد ما هو صواب وما هو خطأ فى النواحي السياسية ، وهذا الحكم تلونه التجربة التى نمر بها ، ويتج عن هذه

الخبرة مقياس المطالب الضرورية . وننتظر من الدولة تهيئة هذا المستوى . ولكن عندما نفشل نحاول رفع شكوانا إلى المسؤولين ، وعندما نجد آذاناً صاغية ندرك نوايا الدولة الحميدة ، ولكن عندما تهمل شكوانا أو تقابل بالإخاد فستتخذ شكلاً آخر وتتمثل في صورة مذهب من المذاهب . وعندئذ يهب أى حزب في البلاد الديمقراطية للدفاع عن هذا المذهب . أما في البلاد الدكتاتورية كما في روسيا مثلاً فنجد أن بعض الأفراد يقومون بحياكة المؤامرات للقضاء على ذلك الداء . ويرى هذا الحزب أو هذه المؤامرة إلى تحقيق هدف واحد . فهما يسعيان إلى تغيير المبادئ القانونية التى تحول دون إشباع احتياجاتهم . وعندئذ سيدل كل مبدأ من هذه المبادئ على أن أى تغيير يعنى القضاء على الدولة نفسها طالما تعرض لأسس النظام الاجتماعى .

ولقد اعتبرت أية محاولة يقصد منها تغيير أسس النظام الاجتماعى مخاطرة لها لون خاص ، إذ أن القيام بذلك معناه الهجوم على الأساس الذى يحدد طبيعة كل الوصايا الاجتماعية والأفكار السائدة . ومن الواضح أن القضاء على الدولة في البلاد الدكتاتورية يعتبر مخاطرة ثورية ، إذ أن طبيعة الحكم لا تبيح لأى فرد الانحراف عن الأهداف الموضوعة . وفي الواقع أن فروض الولاء ما هى إلا موقف يتخذه العقل ويمكن للإجبار المكشوف أن يلزم الأفراد بأهداف لا تقبلها عقولهم . ولذلك فإن أية دولة ترغب في وضع مطالبها على أساس أرسخ يجب أن تكسب طاعتها عن

طريق الموافقة ، لا بالقوة . ويمكن تحقيق هذا بوضع أهداف ترمى إلى سد مطالب غالبية المواطنين . وعندما يستمر هذا النظام نجد أنه يحرم نفسه من السبيل الوحيد الذى يثبت به استحقاقه لفروض هذا الولاء على أساس خلقى ، وهو يقوم على القدرة على تثبيت أقدامه بموافقة حرة ينبذ بها هؤلاء الأفراد .

ولكن هل يختلف الوضع فى النظام الديمقراطى ؟ إننى أعتبر وجود هذا الاختلاف أمراً جوهرياً فى بعض الظروف الخاصة . فى الدولة التى يتمتع فيها الأفراد بالحقوق السياسية الأساسية بدرجة يصبح معها فى الإمكان تحويل هذا الاتجاه إلى الناحية الأصلية الأساسية ( الأرثوذكسية ) ؛ وأرى أن على الفرد أن يستغل كل الوسائل التى أتاحها له دستور الدولة ، وذلك قبل اللجوء إلى القيام بالثورة ، وإنى أعتقد أن طبيعة الديمقراطية الرأسمالية تقف ضده ، كما أن ذلك ربما اتسم بالحكمة لا بالحق الأخلاقى . غير أنى أعتقد أن المكاسب الكامنة فى وسائل الدستور أعمق من تلك التى تكمن فى الناحية الثورية .

غير أن ذلك يؤدى بنا إلى دراسة استراتيجية السياسة ، لا إلى الخوض فى فلسفتها . ويحق لى فى هذا المجال أن أبين ناحيتين : أولاً ما إذا كانت مسألة التمتع بالحقوق السياسية الأساسية حقيقة واقعية ولها ما يمكنها من إجراء تغيير فى الأسس الاجتماعية . إننا لا نستطيع أن نصدر حكماً خاطئاً من الناحية الأخلاقية إلا إذا استطعنا إثبات الخطأ الأخلاقى

الكامن في أهدافهم أو وسائلهم . أما الإيرلنديون الذين ثاروا ضد بريطانيا عام ١٩١٦ فلم يتسموا بالحكمة ، بمعنى أن ما كانوا يقومون به من المغامرة لن يكتب له أى نجاح في المستقبل . كما أنى لا اعتقد أن أى خطأ أخلاقى لما يتخذونه من قرارات لا تثبت صحته . فهم يخلون بالقانون ، إلا أن تاريخ العلاقات بين إنجلترا وإيرلندا قد حرمهم إرجاع الالتزامات الأخلاقية إلى القوانين . إذ عندما يدفع الأفراد إلى اتخاذ هذا الموقف وقد دفعتهم إلى ذلك الخبرة التى مروا بها معتقدين أن ذلك هو الخطأ بعينه ، فن اليسير اكتشاف حقيقة ما فى ذلك السخط الذى لا يمكن تبريره .

أما الأمر الثانى فليس بأقل أهمية من سالفه . فلم يرد مؤيدو التغييرات فى طبقات المجتمع بالطرق السلمية عن قضية هؤلاء الذين يقولون : إن الخبرة التى نمر بها لا تختلف عنها فى الماضى ، وإن قيام الثورة يعتبر إجراءً شرعياً ، بل وإن الاستعداد لها بمثابة حكمة يتطلبها الموقف . ويندر أن يستسلم الملاك إلا فى حالات الضرورة القصوى . وقد لاحظ الإصلاحات ولكن بعد فوات الأوان ، وبذلك لم يتيسر لها القضاء على النواحي المحزنة . ومن النادر أن يتسامح الملاك عما يوجه إليهم من نقد بمجرد تعرض أمنهم للخطر . أما النية الحسنة التى يجب أن نوضحها فهى القدرة على التسامح حتى عندما يجلدون أنفسهم فى وضع تسيطر عليه بعض الآراء المخففة كما عبر عن ذلك مستر هولز . ولكنهم لم يقدموا أى دليل . بل على العكس كلما دنت لحظة التحدى والمقاومة أخذوا يطلبون

من الدولة ممارسة وظيفتها الرادعة، وهذه هي الحالة التي تسود في فترة الأزمة الاقتصادية . ومن المعقول أن نقول إذن : إن الديمقراطية الرأسمالية لا تستطيع إجراء أى تغيير بالطرق السلمية أكثر مما يستطيع أى نظام آخر القيام به . فإذا صفحت الدول عن كل شيء لأنها تشعر بالأمن فإن الإخلال بالأمن سيؤدي حتماً إلى الوصول إلى بعض النواحي الدستورية حيث يضعف احتمال إجراء تغييرات في النواحي السلمية .

ولكن ذلك لا يشير إلى ضرورة وجود هذا التسامح فحسب . فالدستور الذي يقوم على أسس ديمقراطية يعتبر أمراً ينبض بالحياة ، إذ يقوم على الروح التي يطبق بها أكثر من اعتماده على ألفاظ مجردة . فإذا سخرت القوانين لخدمة الفئة القائمة فعنى ذلك المخاطرة بولاء الذين طلب منهم أن يثقوا بتلك الروح التي تطبق بها القوانين . وما الاتحاد السياسى لشعب من الشعوب إلا تفاعل العادات والتقاليد والإجراءات الدستورية . ونحن نجد أن استغلال هذه النواحي بطريقة متحيزة لا سيما في الفترات العصيبة يعد ضربة قاضية للأسس التي قامت عليها . إلا أن الدلائل تشير إلى استعداد الطبقة المالكة للقيام بهذا الاستغلال الذي يعرض استتباب الأمن للخطر . ولقد وقع في ذلك الخطأ الرئيسى رجال الحكم في أسرة ستوارت . كما أنه أدى إلى عدم إيمان الشعب في روسيا بالتجارب الدستورية التي قام بها نيقولا الثانى ، وهناك مثالان من التاريخ يشهدان على أن استغلالاً من هذا النوع كاد يوقعنا في أزمة من الأزمات ، وإن الموقف الذي اتخذته مجلس اللوردات بشأن قانون

الإصلاح الذى صدر عام ١٨٣٢ ، ورفضه لميزانية عام ١٩٠٩ ، والمحاولة التى قام بها الرعماء المحافظون عمداً حول الحوادث التى قامت فى الستر عام ١٩١٣ وعام ١٩١٤ لإفساد الولاء للجيش ، والظروف الغامضة التى أحاطت بمولد الحكومة الوطنية عام ١٩٣١ ، والتحقير من شأن ما ينظر إليه منذ رسالة بت الصغير المشهورة التى أرسلها للورد ثيرلو على أنه المذهب الأساسى لمسئولية الوزارة الجماعية - كل هذه الحوادث جعلت الأفراد لا يؤمنون باستخدام القوة لاستتباب الأمن فى فترة تنسم بالتغيير . وما هو جدير بالذكر أن الاتحاديين قد اتهموا بانتهاج نفس الأسلوب ، كما أن استخدام المادة الثامنة والأربعين من دستور فيمار فى السنين الأخيرة من الجمهورية الألمانية قد اعتبر تطاولاً على النواحي الدستورية .

وقصارى القول أن هؤلاء الذين يسنون الدستور يضعون بعض اللوائح لكى يودى عمله . وهم ينتظرون من معارضتهم الموافقة عليه والأخذ به والجميع يحترمون هذه اللوائح طالما كانت الطبقة التى بيدها مقاليد الأمور تتمشى مع هؤلاء الذين وضعوا اللوائح . ولكن تلاحظ اتجاهها خطيراً مؤداه أن الطبقة الجديدة التى ستولى مقاليد الحكم تجد أن من حقها تغيير هذه اللوائح بما يتناسب ومصالحها ، ونجدها تقوم بتفسير نواح عديدة أو إحياء نواح قديمة ، ونجدها فى بعض الأحيان تتخلى عن هذه اللوائح كما فعل هتلر فى أغسطس عام ١٩٣٤ عندما تقلد منصب الرئاسة . وما من شك فى أن هذا الموقف يعتبر ضربة قاضية للنوايا الحميدة التى يجب أن يعتمد



عليها الدستور . وينبغي لنا أن ننسى مدى صعوبة التطور البطيء لمبدأ الأغلبية في تاريخ الحكومات ، ومدى تعقيد النواحي التي تكفل لها النجاح في أداء عملها . وتقوم الطبقة التي تعرض الدستور للخطر عندما تقف النواحي الديمقراطية في طريقها بالحد من العملية الديمقراطية ، ويعتبر هذا ضربة قاضية لأغلب المكاسب الروحية التي تتميز بها الحياة المتمدنية .





مجموعة "اخترنالك"  
تصدر نصف شهرية باللغات العالمية

وثبتت في تحريرها وإعدادها  
لجنة "اخترنالك"

المراسلات : ص.ب ١٠٩٤ القاهرة

دار المعارف للطباعة والنشر